جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية

مناهج الدعوة

الإشكاليات، المفاهيم، الأنواع، المقاصد، الخصائص

تأليف الأستاذ الدكتور

أحمد إسماعيل أبو شنب

أستاذ الدعوة والثقافة الإسلامية
بكلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا

مستلة من
حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية
العدد الخامس والثلاثون، لعام ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م
والمودعة بدار الكتب تحت رقم ٢٠١٦/٦١٥٧

دار الأندلس للطباعة-أمام كلية الهندسة-عمارات الزراعيين-شبين الكوم ت ٠٤٨٢٢٢٢٠٩٠

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد (ﷺ).

وبعد،،،

فذات يوم دعاني معد برامج دينية في إحدى قنوات التلفيزيون المصري – القناة السادسة – للحديث في برنامج «آيات محكمات» وكان ذلك في عام (١٩٩٩) أو(٢٠٠٠ م)، ولبيت الدعوة شأن أي داع يدعى إلى لقاء ديني جماهيري عريض، يلتمس فيه تكثير الثواب وتعظيم الأجر، وفي اليوم التالي لبث البرنامج المسجل قابلني رجل من الذين كنت أكن لهم التقدير والاحترام – رحمني الله وإياه – في قصر الثقافة بطنطا، وهو معروف باتجاهه الفكري، فما كان منه إلا أن قال لي تعليقاً على هذا البرنامج «أنت على طريق السلام» «وأنا على طريق الدم»!! فأزعجني الموقف وأرهبتني الفكرة، إلا أنني لم أفكر في الرد عليه، فالوقت كان ضيقاً، وبينما أنا سائر طفرت على لساني أسئلة، وخالجت نفسي خواطر مؤلمة من وحي الموقف... أي «سلام» وأي «دم».

هذا الذي يتحدث عنه؟! لاسيما أن البرنامج لم يكن متعلقاً بما يوجب هذا التعبير الطافر منه، ولماذا هذا الانزعاج؟! هل لأن قناعاتي تختلف عن قناعته، وإن كنا نتفق في النهاية على خدمة الدعوة الإسلامية؟! أم لأنني لا أمتطي ما يمتطيه من مطايا الفكر إن صح أن للفكر مطايا؟.. وتجاوزت الموقف فآثرت عدم التعليق بعد ذلك.. إبقاءً على المودة والتقدير.

وذات يوم آخر في عام (٢٠٠٨م) رشحتني إدارة الكلية – كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا – لحضور دورات تدريبية في نظم الجودة استجابة لطلب الجامعة الموقرة بالتعاون مع المركز الثقافي البريطاني، فما كان مني إلا الانصياع وتحمل أعباء الأمانة التي كلفت بها، لاسيما أنني شغوف بالعمل تواق إلى تطوير العملية التعليمية بالجامعة في ظروف تنافسية عالمية على جودة التعليم تحتم على الجامعة وعلينا كأعضاء هيئة التدريس بها أن نقوم بدور فاعل للإسهام، ليس فقط في الحفاظ على مكانة جامعة الأزهر الشريف، وإنما في تبوء الريادة العالمية للفكر الإسلامي القائم على «الوسطية والاعتدال» بما يتناسب مع دور الجامعة كأقدم مؤسسة تعليمية رائدة في العالم الإسلامي.

وقبيل انتهاء هذه الدورة التدريبية في «القاهرة» المصونة كُلف الأعضاء المشاركون بأن يقدم كل منهم أطروحة عن قضية معينة لا يتجاوز عرضها عشر دقائق، ربما لاختبار القدرات على تقييم الموقف ونقد الذات، وقد كانت هذه الأطروحة مسجلة على شريط فيديو، وكان الهدف من التسجيل أن يقيّم كل منا أداءه ويوجه ما يمكنه ملاحظته على أداء زملائه من رؤى نقدية.

ووقع اختياري على هذا الموضوع «إشكاليات الخطاب الإسلامي – رؤية نقدية» فأعددته إعداداً جيداً وفق قناعاتي.. ويشهد الله تعالى أنني تحريت فيه الموضوعية والمصداقية والحياد.. وجاء دوري لإلقاء أطروحتي فيما يشبه «سيمناراً»

علمياً مصغراً.. وبينما أنا قائم ببيان هذه الإشكاليات.. شق صمت القاعة صوت جهوري حاد لأحد الزملاء – الذين لا أشك في إخلاصهم للدعوة الإسلامية – بسؤال طافر من وحي اللحظة.. هل أنت متأثر بـ (CIA) في تعريفك للإرهاب؟!!.

فراعني الموقف وأدهشني السؤال وحيرتني الفكرة، لاسيما أنني لم أتناول مفهوم الإرهاب إطلاقاً!! وهممت بالرد، لكن الدكتور أحمد راغب – مدرب الدورة – ذلك الرجل الوقور غزير المعرفة.. خبير بالتعامل مع النفوس، قال لي: ليس هناك وقت للرد، فواصلت عرض أطروحتي امتثالاً له وحفاظاً على الوقت، وعدم الرغبة في الجدل..

وجاء اليوم التالي يوم التقويم والنقد لما تم تسجيله بالأمس الدابر، حيث أدلى كل من الأعضاء بدلوه من رؤى تقويمية موضوعية نقدية جديرة بالتقدير والاحترام، وتنم عن خبرات علمية ثاقبة في هذا الصدد، وتعليقاً على موضوع إحدى الزميلات الفضليات التي كانت معنا من كلية الدراسات الإسلامية والعربية فرع جامعة الأزهر بالقاهرة، قال ذات الزميل: هذا موضوع جيد– وهو بالفعل كان كذلك – وهنا أجد نفسي مضطراً للتعبير بنفس كلماته «مش زي واحد امبارح كان بيتكلم وأنا كنت عاوز أضربه» هنا رفعت يدي بابتسامة عريضة تملأ وجهي رسمتها كلماته وتعبيراته.. وقلت: أنا الذي كنت تريد بالأمس أن تضربه!! فضحك الجميع، وملأت البسمة القاعة.. عندئذ استسمحت د/ أحمد راغب في أن أوضح وجهة نظري وأرد، أو أدفع عني هذا الاتهام، وأمحو هذا الحكم، فقال لي: في دقيقة واحدة – فقلت نعم في دقيقة واحدة – مع أن الموقف كان يستدعي أكثر من ذلك وقلت للزميل الفاضل:

١– كلانا يغار على دينه، ولكن منهجي في الغيرة يختلف عن منهجك أنت.

٢– نفيك الاتهام بالأمس اتهام. وكان قد قال: أنا لا أتهمك ولكني أسألك هل أنت متأثر في تعريفك للإرهاب بـ (CIA)، وذلك عندما تحدثت عن إشكالية الاختراق الفكري للجامعة من قبل بعض الاتجاهات والذي يؤثر بدوره على رسالتها.

٣– إن حكمك الذي أصدرته عليّ يؤكد الإشكاليات التي أبديتها والخاصة بالخطاب الإسلامي.. فابتسم ابتسامة عريضة ولم يرد، وتدخل د/ أحمد راغب قائلاً: أفضل شيء في د..... أنه لم يرد فدعم بذلك الموقف وانفض وتصافحنا، وتناولنا بعد ذلك الغداء معاً بالفندق الذي أقيمت به الدورة بالقاهرة.

وقد أثار هذا الموقف في نفسي ما حدث بما يشابهه في الأمس البعيدمن أحد الأصدقاء والذي ذكرته آنفاً – وهما معاً فعَّلا في نفسي مع احترامي وتقديري لهما – العزم والإصرار على معالجة هذه الإشكاليات ليبقى الحب ما بقي الحق، ولنرفع شعار الاتفاق لا الاختلاف، والتناصح لا التقاذف.

ويقيناً مني بأن مناهج الدعوة وما يترتب عليها من رؤى وتصورات الخطاب الإسلامي يعاني من أزمة حقيقية، بسبب تلك الإشكاليات التي أشابته في الغرب، وأثارت حياله الاستفهامات في الداخل، لاسيما ذلك الذي يتبنى العنف منهجاً لما يسميه «الإصلاح»!! والشدة منهجاً للتعبير!!

هذا ويتكون هذا البحث مما يلي:

١- **المبحث الأول بعنوان: (مناهج الدعوة «دراسة مفاهيمية»).**

٢- **المبحث الثاني: إشكاليات مناهج الدعوة في الخطاب الديني.**

«غير المؤسسي» تحليل ونقد

المبحث الأول

مناهـــــج الدعـــــوة

"دراسة مفاهيمية"

مدخـــل: لا مرية في أن للدراسة المفاهيمية أهمية كبيرة، وضرورة ملحة في دراسة المصطلحات، وتحديد حدودها وأطرها، ومعرفة ميادينها وبيان غاياتها، ولا يخفى ما بهذا من أهمية كبيرة في دراسة الظواهر الفكرية الطافرة على الساحة، الظاهرة للعقول. بيد أن هناك العديد من الإشكاليات تعترض الدراسة المفاهيمية تحول دون وضوح الرؤية والتصور، وإن كانت لازمة لكشف جوانب قد تكون مضيئة ولازمة في دروب التحرير الاصطلاحي ومعرفة دلالاته.

المطلب الأول: سرد الأشكاليات "التحرير المفاهيمي"

ومن هذه الإشكاليات ما يلي:

١- حداثة المصطلح: حيث تعتبر رافداً قوياً من روافد الإثراء المفاهيمي، ومؤثراً فاعلاً في بيان الرؤى والتصورات المقاصدية للمصطلح، فظهور مصطلح جديد على الساحة يثير فهم المتخصصين والمضطلعين والمعنيين بدراسة الظواهر الفكرية في ضوء الثوابت والمتغيرات والمستجدات إلى قدح الزند من أجل تقديم أطروحات مفاهيمية حول هذا المصطلح الجديد أو ذاك.

٢- الطرح الذاتي للمفاهيم: والذي يعتبر إحدى إشكاليات التعريف الاصطلاحي، وهو وإن كان مفيداً وضرورياً للدراسة المفاهيمية، إلا أنه في إطار «أحادية النظرة» أو «ذاتية الطرح الآحادي» يمثل وفي ضوء عملية الاستصواب الذاتي الحاد التي تتمحور حول الذات الفاعلة أو العقل المفرد يمثل إشكالية تتفاعل خطورتها حول القطب السالب الآخر للإطروحات الفكرية والدراسة الظواهرية.

٣- السطحية: وهي في نظري تمثل ارتكازاً قوياً للاصطدام بالظاهرة الفكرية عند نقطة تمس فقط سطح الظاهرة، وترتطم بها ارتطاماً بفقدها الوعي الفكري، ويجعلها تتمحور حول نقطة ضئيلة فوق السطح يفقدها عمق الرؤية ونضوج التحليل الدلالي لمفرداتها ومعانيها، وهذه إشكالية ما يمكن أن نسميه «الزاوية الحادة» لرؤية الظاهرة، وهي أشبه ما تكون بثقب ضيق جداً ينفذ من خلاله الضوء لحجرة مظلمة يرى مسار الضوء فيها كما لو كان خيطاً نافذاً من سم الخياط.

لا يغني عن كشف الظلام، ولا يكفي لرؤية محتويات الحجرة، وليس بخاف ما لهذه الإشاكالية من خطورة بالغة على الأفكار والمفاهيم والدلالات الاصطلاحية للظواهر الفكرية، وهذا الإدراك الحاد الزاوية نقيض ما يمكن أن نسميه **«الإدراك المنفرج الزاوية»** والذي يتيح للناظر والمتأمل رؤية الظاهرة بكل وجوهها، ويعينه على تفحص دلالاتها وبيان مضامينها..

إنها رؤية مفاهيمية أوسع تتيح له رؤية كل نقطة فوق سطح الظاهرة للاستفادة منها في تحليل الظواهر ودراستها، مع الوضع في الاعتبار ضرورة تغيير موضع الزاوية لنصل إلى دائرة معرفية شمولية.

١- التداخل المفاهيمي: من الطبيعي أن تتكرر المعاني وتترادف المصطلحات، لكن ليس من الطبيعي والمعقول أن تتداخل تداخلاً يفسد المعنى، أو يصل إلى حد التناقض، إن الدلالات المتناقضة أمشاج تولد من رحم التداخل ممسوخة، أو مشوهة لا يمكن معرفة ملامحها بدقة ووضوح، مما يؤدي إلى إنكارها أو التنكر لها، وهذه إحدى كبريات إشكاليات التعريف الاصطلاحي في الفكر الإسلامي التي أدت إلى أزمة فكرية تضاءلت معها فرص الفصل القوي بين عناصر التداخل الحاد، وتخليص الدلالات المفاهيمية من براثن الاختلاف المذموم والتداخل الممقوت.

٢- التكلف في التأصيل الاصطلاحي: من الطبيعي أن نبحث عن جذور للأفكار والمصطلحات وأن نبحث عن أوجه التطابق بينها، لكن ليس من الطبيعي أن نغفل قيمة هذه الجذور أو نتجاهل أوجه الاختلاف الحادة بين المصطلحات، لاسيما إذا كانت مصطلحات وافدة من أوساط غريبة عن الإسلام، وثقافته وفكره، سواء أكانت ناشئة عن التقدم العلمي كمصطلح - «تأجير الأرحام» أو «زراعة الأعضاء» أو «الموت الدماغي».. وغيرها، أم كانت ناشئة عن إفرازات فكرية أو فلسفية كمصطلح «صدام الحضارات» أو «العولمة» أو «الحداثة» أو «النظام العالمي الجديد» وغيرها، ونحن لا نرفض بحث هذه المصطلحات جملة وتفصيلاً، ولا نوصد الباب أمام بحثها، فذلك عبث فكري، ولكن يجب علينا أن نخضع بحثها لمناظير إسلامية، في إطار الضوابط الشرعية وتحقيق المصالح، ودرء المفاسد، والضرورات، والتداوي دون تكلف في التأصيل طالما دلت عليها دلالات نصية أو شرعية ظاهرة، أما أن ننهج منهجية لي النصوص، والطرح القسري للمصطلحات، وإجراء مطابقات تعسفية لها تعوزها الحجة والبرهان، فذلك عبث وخارج عن دائرة المعقول.

فسيان في العبث أن نوصد الباب كليةً أمام هذا الغريب الوافد، أو نفتحه بلا ضابط.. لاسيما أن التجارب العلمية، وإفرازات العقول البشرية ليست معصومة، وإنما هي خاضعة للبحث والحكم قبولاً أو رفضاً أو تعديلاً.. وهي محكومة بالنص والشرع لا حاكمة له.

آثار الإشكاليات على التعريف الاصطلاحي:

هناك العديد من الآثار السيئة لهذه الإشكاليات على التعريف الاصطلاحي والتحرير المفاهيمي للمصطلحات تتلخص فيما يلي:

١- الغموض واللبس: وهما أثران للإشكاليات – آنفة الذكر – يؤثران سلباً على قيم البيان والوضوح المتوخاه من التعريف الاصطلاحي، مما يجعل التحرير المفاهيمي للمصطلح فقيراً مجدباً، ولا يكاد الباحث في ظلهما يغادر دائرة الإيضاح الدلالي للمفردات الاصطلاحية إلا وتلح عليه بضرورة العودة مرة أخرى إلى هذه المفردات لإماطة اللثام عن الغموض الذي ألحقته بها آثار هذه الإشكاليات بنظرة أعمق ورؤية أدق وتصور أشمل، ولا يخفى ما للغموض واللبس من آثار سلبية على قناعات القارئ أو الدارس للقيم المفاهيمية للمصطلحات.

٢- ضيق الأفق المعرفي، واضمحلال التصور المفاهيمي، والتناقض القيمي للقضايا الفكرية في إطار الطرح المتناقض لدلالات التعريف الاصطلاحي للمفردات الاصطلاحية، الأمر الذي يؤثر في نمو الاتجاهات الفكرية المتباينة، ونمو الرؤى الانقسامية المذهبية أو الطائفية.

٣- القصور المتنامي في دراسة الظواهر الفكرية: مما يؤدي إلى إصدار أحكام خاطئة، وتصورات مجردة من الموضوعية، ولا يخفى ما فيه من الخطورة على عمليات التفكير العقلي كالتحليل والتركيب، والإثبات والنفي، وكذلك عمليات الاستقراء المنهجي للظواهر واستقصاء جميع أوجهها.

معالجة إشكاليات التعريف المفاهيمي للمصطلح:

في ضوء ما سبق نستطيع أن ندرك مدى الخطورة التي تتهدد فروض البحث المفاهيمي والمقاصدي للمصطلحات العلمية، واحتمالات معالجتها، وفرص نجاحاتها، مما يسبب أزمات فكرية عاتية، تبعثر جهود العلماء والدارسين والمفكرين والمصلحين في سائر ميادين الفكر.. ولا خروج من هذه الأزمة – فيما أرى – إلا بأحد أمرين هما:

أولاً: عقد حوارات بناءة وهادفة بين المعنيين بدراسة الظواهر الفكرية والعلمية لتحرير المفاهيم العلمية للمصطلحات، وتجنب الطرح القسري للمفاهيم، والتخلص من التمسك بأحادية الطرح، أو ما أسميناه – فيما سلف «العقل المفرد» الذي يعمق من الطرح الانقسامي والمذهبي على الساحة الفكرية.

ثانياً: عقد المؤتمرات العلمية والتي تمثل دائرة حوارية أوسع من سابقتها، وتنفتح على كل الرؤى والتصورات لتقوم بدورها في تحليل المفردات والمضامين واستقصائها أوجه الظواهر الفكرية في إطار عمليات فائقة من الإزاحات الفكرية لبعض العناصر، والتطهير للبعض الآخر، في إطار من النفي والإثبات، للخلوص من الخلاف برؤى جامعة مانعة، ضابطة للتحرير المفاهيمي ممعنة في ضبط الاتجاهات الفكرية والرؤى المقاصدية.

هذا ونتناول فيما يلي التعريف بمفردات البحث.

المطلب الثاني: مناهج الدعوة "رؤية مفاهيمية"

أولاً: تعريـف المنهـج:

أ – المنهج فـي اللغة: تدور اشتقاقات مادة (ن هـ ج) في اللغة حول عدة معان منها ما يلي: «نهج الطريق، نهجاً: وضح واستبان. وأنهج الطريق: وضح واستبان، والدابة: سار عليها أو عمل حتى أعيت، وانتهج الطريق وسار نهجاً، وانتهج سبيل فلان: سلك مسلكه.

المنهاج: الطريق الواضح، وفي التنزيل العزيز: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[1]، والخطة المرسومة.

النهج: البين الواضح، يقال: طريق نهج، وأمر نهج، وبمعنى الطريق المستقيم الواضح»[2].

الدلالات المفاهيمية للتعريف اللغوي للمنهج:

من الدلالات المفاهيمية لتعريف المنهج في اللغة ما يلي:

١– الوضوح والاستبانة.

٢– الطريق المستقيم والمسلك الواضح.

٣– الخطة المرسومة.

وهذه الدلالات الثلاث هي التي تتمحور حولها الدلالات المفاهيمية اللغوية للمادة «نهج» ويمكن صياغتها في عبارة: الطريق، أو المسلك المستقيم، الواضح البين، البارزة معالمه، المرسومة أطره وقواعده.

وهذا المفهوم الدلالي يعتمدعليه التعريف الاصطلاحي للمنهج.

ب – المنهج في التعريف الاصطلاحي:

أثمرت الاجتهادات الفردية للعلماء والباحثين للتعريف الاصطلاحي للمنهج تعريفات عدة شأن كل الظواهر الاصطلاحية في تعريف أي مصطلح تعريفاً علمياً متخصصاً، ومع أن الاجتهادات الفردية مدعاة للاختلاف المضاميني للتعريف الاصطلاحي إلا أنها تصور أكثر من تصور مفاهيمي ودلالي ومقاصدي يمكن الاستفادة بها في تعريف دقيق يجمع المفردات المفاهيمية لكل التعريفات، ويوضح الحدود والأطر.

ومن هذه التعريفات ما يلي:

١– المنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهمين على سير العقل، وتحددعملياته الفكرية حتى يصل إلى نتيجة معلومة[3].

---

(١) سورة المائدة: ٤٨.

(٢) المعجم الوسيط. د/إبراهيم أنس وآخرون ص٩٧٧، مادة «نهج»، ط: الثانية – بدون تاريخ. ومختار الصحاح للرازي ص٦٨١، ط: الفكر العربي – بدون تاريخ.

(٣) منهجية البحث العلمي وضوابطه في الإسلام ص١٤، رابطة العالم الإسلامي ع١٤١٨/١٨٣ هـ. وراجع: مناهج البحث العلمي د/عبد الرحمن بدوي ص٥ – وكالة المطبوعات، ط: ١٩٧٧/٣م.

٢– فن التنظيم والتصحيح بسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقية حين نكون جاهلين بها أو البرهنة عليها للآخرين حين نكون عارفين بها[١].

الدلالات المفاهيمية للتعريف الاصطلاحي للمنهج:

١– تدور الدلالات المفاهيمية لتعريف المنهج حول المضمون العلمي للمصطلح وهو التقعيد والضبط.

٢– تدور هذه الدلالات حول الأطر الموضوعية للمنهج.

٣– تدور هذه الدلالات حول النتيجة أو المحصلة النهائية للأفكار الخاضعة للقواعد والضوابط المنهجية.

وبنظرة تأملية فاحصة نجد في التعريفين ما يلي:

١– التقارب الدلالي.

٢– التداخل المفاهيمي في صياغة المفردات العلمية للتعريف.

٣ – الإطناب في صياغة مادة التعريف.

ويمكن احتواء كل هذه المضامين الدلالية، وتلافي عيوب الصياغة العلمية لظاهرة المنهج فيما يلي: «المنهج هو مجموعة القواعد والضوابط التي يلتزمها الباحث في البحث عن الحقيقة المعرفية إثباتاً أو نفياً».

أنواع المناهج العلمية:

هناك عدة أنواع للمناهج العلمية نذكرها بتعريفاتها فيما يلي، مركزين على أقوى هذه التعريفات:

أولاً: المنهج الاستردادي: هو الذي نقوم فيه باسترداد الماضي تبعاً لما تركه من آثار[٢].

ثانياً: المنهج الاستقرائي: هو الذي نبدأ فيه من جزئيات حتى نصل إلى قضايا عامة[٣].

أو هو: «العملية التي يشكل بواسطتها نظرية تعلل الحقائق المشاهدة، وهذه الحقائق هي علاقات بين الظواهر المختلفة، وهو يحاول الكشف عن هذه العلاقات والتوصل إلى قوانين أو نظريات تعبر عنها أو تفسرها، فالكشف عن العلاقات بين الظواهر في الكون يكون بتتبع الجزئيات في هذا الكون، إما عن طريق ملاحظتها أو إجراء التجارب عليها أو الفروض، إن هذه العناصر الاستقرائية تؤخذ من الواقع الجزئي المشاهد وصولاً إلى الكلي، أو من الخاص إلى العام الذي هو موضوع الاستقراء»[٤].

---

(١) مناهج البحث العلمي. د/عبد الرحمن بدوي ص٤. وراجع: منهج كتابة التاريخ الإسلامي وتدريسه ص٨٣، دار الوفاء، ط: ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

(٢) مناهج البحث العلمي. د/عبد الرحمن بدوي ص١٩ مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق بتصرف.

(٤) الفيلسوف والعلم. جون كيميني، ترجمة أمين الشريف ص١٤٤ – المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر – بيروت ١٩٦٥م، والبحث العلمي مناهجه وتقنياته د/محمد ريان= =ص٢٧ – الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ١٩٧٤م. وراجع أسس المنهج القرآني في بحث العلوم الطبيعية. منتصر مجاهد ص٦٣، وقد اعتمد في التعريف على المرجعين السابقين. مرجع سابق.

وهو ما يمكن الاستفادة منه في دراسة الظواهر الفكرية والدعوية في إطار استقصاء عناصرها واستقصاء أدلتها، وصولاً إلى تصور كلي وفق قواعد منهجية وضوابط علمية محددة، مع مراعاة أن الثوابت والأركان الدينية لا تقبل الفروض التي هي مدار التجارب، وإن كانت تستشعر في التجارب الذوقية لإيقاظ الوجدان، أو يمكن إجراء فروضها في دراسة المظاهر السلبية المترتبة على مسارات الاعتقاد والتعبد، أي حول «ماذا لو لم تطبق الأركان وتحترم الثوابت؟» قياساً على ما هو كائن من كثير من الناس.

وذلك لأن قضايا الدين لا تقبل الفروض العلمية، ولا تقع تحت الاختبار للالتزام بها من عدمه؛ لأنها جاءتنا بطريق الوحي الإلهي، ثابتة كاملة المضامين والدلالات والمقاصد، وإنما يكون المفروض فيما لم تثبت صحته بعد أو لم تصور حكمه أو لم تعرف دلالاته، فضلاً عن أن الفروض العلمية يجب أن تكون خاضعة للقياسات البشرية، وهذا مناقض للدين الحق؛ لأنه لا يخضع لقياس بشري.

بيد أنه يمكن استخدام هذا المنهج في إطار دراسة وتقييم الظواهر الفكرية والممارسات الدعوية على أنها جهد بشري يخضع للقياسات ومنهجية البحث العلمي.

ثالثاً: المنهج التجريبي: الذي يستخدم الحواس في إدراك ظواهر عالم الشهادة، وقد كان هذا المنهج واحداً من ثمرات إبداع الحضارة الإسلامية، وذلك قبل أن ينتقل ويتطور في أحضان الحضارة الغربية.

رابعاً: المنهج السمعي: ذلك الذي يكون الوحي الإلهي – البلاغ القرآني والسنة النبوية – مصدر من علومه ومعارفه، فبهذا المنهج السمعي يدرك الإنسان المعارف المتاحة من عالم الغيب غير المادي والذي يستحيل إدراكه بالأدوات المادية للإدراك، كما يدرك به المعارف التي تعين العقل على إدراك ما لا يستقل بإدراكه، وتساعد الحواس على وعي ما لا تنفرد بوعيه وهو منهج صادق الثمرات والنتائج والبراهين(١).

خامساً: المنهج الاستدلالي: هو المنهج البرهاني الذي يبدأ من قضايا مسلم بها ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون التجاء إلى تجربة(٢).

سادساً: المنهج التحليلي: تحليل الظواهر والحقائق والأدلة إلى قضايا كلية أو جزئية وتركيبها في صياغة المقدمات والنتائج.

سابعاً: المنهج العاطفي: مجموعة القواعد التي يعتمد عليها الداعي أو المصلح في إثارة وإيقاظ الوجدان، وهذا تعريف اجتهدت في وضعه بعد تفكير عميق لأنني كنت أتحفظ على هذا الإطلاق «المنهج العاطفي» لأن العاطفة وإثارة الوجدان ليس لها معالم قياسية معيارية منهجية حتى يطلق عليها «منهج» لأن المنهج هو ما يمكنه قياسه من خلال مجموعة من الضوابط والقواعد، مع أن هناك من أطلق مصطلح «المنهج الذوقي» وهو قريب منه، ولا يخضع لقياسات معيارية، وإن كانت تحكمه قيم أخلاقية سلوكية.

---

(١) معالم المنهج الإسلامي. د/محمد عمارة ص٧٣، ٧٤ دار الأمان – الرباط – المغرب ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م.

(٢) نفس المرجع بتصرف. وراجع: رسالة دكتوراه للباحث/خالد إسماعيل أبو شنب بعنوان المنهج الاسترادادي وأثره في الدعوة إلى الله تعالى. كلية أصول الدين بطنطا – فرع جامعة الأزهر ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م بمرتبة الشرف الأولى.

وأيا ما كان فإننا إذا ارتضينا هذا الإطلاق الاصطلاحي، فلابد من مراعاة تقييده وضبطه، وألا يترك مطلق القيود والضوابط.

أما المنهج الاسترادادي والاستقرائي والاستدلالي والتحليلي، وإن كانت مناهج علمية مجردة تخلص للبحث والحكم عن الحقيقة، أي: التصور المعرفي، والحكم العلمي عليه، إلا أن كثيراً من شارتها يمكن استنباطها من القرآن الكريم والسنة الشريفة، كما يمكن إثبات دلالاتها ومقاصدها، وهي مناهج هامة لا يمكن للداعي الاستغناء عن معرفتها ودراستها والاستفادة منها في ممارساته الدعوية، ذلك أن الداعي لابد له من الاسترداد التاريخي في ضبط التصورات الدعوية في إطار الوعاء الزمني والمكاني للأحداث والنوازل، وأسباب الوقوع ودراستها والتحاكم إليها أو الاستشهاد بها، ولا غنى للداعية عن استقراء الظواهر الفكرية والدعوية واستقصاء عناصرها وأدلتها ومقاصدها من خلال التأمل والنظر في مجموع أدلتها الكلية والتفصيلية، ولا غنى له عن إثبات الظواهر الفكرية أو نفيها والحكم عليها بالصحة أو البطلان، وهذا يتضمن معرفة منهجية الاستدلال واستنباط الدلالات من أدلتها، وتقليب جوهرها، ومعرفة مباحث الأدلة ومتعلقاتها وحدودها ومضامينها.

ولا غنى للداعية عن فهم المشكلات الاجتماعية والنفسية والفكرية للمدعوين، وتحليل مفهومها والأسباب التي أدت إليها، والمآلات التي يمكن أن يؤول إليها المدعو إذا لم تعالج قضاياه الدعوية ومشكلاته الاجتماعية والنفسية.

ولا غرو فإن من مقاصد القرآن الكريم والسنة الشريفة ضبط التصورات العقدية والإدراك العقلي، وهما لازمان لضبط القيم الأخلاقية والجمالية، فضلا عن ضبط مسارات الاعتقاد والأخلاق في إطار التعبد الصحيح الخالص لله رب العالمين.

ثانياً: تعريف الإشكاليات:

أ – التعريف اللغوي:

وردت مادة (ش ك ل) في اللغة بعدة معان تنوعت وترادفت أو تباينت بتنوع الاشتقاق واختلافه، حيث ورد في معجم اللغة في تحرير مفهومها ما يلي:

(«الشكل» بالفتح: المِثل، والجمع «أشكال وشُكول» يقال هذا أشكل بكذا، أي أشبه، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾[1] على جدليته أو طريقته وجهته، و«الشِكال» العقال، والجمع «مُشُكل» وفي الحديث أن النبي (ﷺ) يكره الشَّكال في الخيل)[2]، وهو أن تكون ثلاث قوائم محجلة وواحدة مطلقة، أو ثلاث مطلقة ورجل محجلة، ولا يكون الشكال إلا في الرجل، والفرس «مشكول» وهو مكروه، و«أشكل» الأمر التبس «...» و«شَكَل» الكتاب إذا قيده بالإعراب، ويقال أيضاً: «أشكَلَ» الكتاب كأنه أزال به إشكاله والتباسه، و«المشاكلة» الموافقة، و«التشاكل» مثله)[3].

---

(١) سورة الإسراء: ٨٤.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة، باب ما يكرهمن صفات الخيل، رقم (٣٤٨٣).

(٣) مختار الصحاح للرازي. تحقيق/أحمد إبراهيم زهوة، مادة «شكل» ص١٧٤ دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.

و(«أشكل» النخل: طاب رطبه، وأمور «أشكال» ملتبسة، و«الأشكلة» اللبس، والحاجة كالشكلاء)[1].

و(«مسألة شكلية» يهتم فيها بالشكل دون الجوهر، و«شكلت النخيل» خالط سوادها حمرة، و«استشكل الأمر»: البَس، و«عليه» أوردعليه إشكالاً، و«في القضاء استشكل في تنفيذ الحكم: أورد ما يستدعي وقف التنفيذ حتى ينظر وجه الاستشكال»، و«الإشكال: الأمر يوجب التباساً في الفهم،.....».

و«الشكل» عند المناطقة صورة من صور الدليل، و«المشكل» الملتبس، وعند الأصوليين ما لا يفهم حتى يدل عليه دليل من غيره، و«الخنثى المشكل» ما لا يتبين من أي الجنسين هو)[2].

(ب) التعريف اللغوي دلالات مفاهيمية:

هناك العديد من الدلالات المفاهيمية للتعريف اللغوي لمادة أشكل نجملها فيما يلي:

١- الإشكال، ويقصد به اللبس.

٢- الشبيه والمثيل.

٣- العقل من العقال، ويقصد به التقييد، ومنه تقييد الأفكار، وعدم تحريرها من القيود، مما يؤدي إلى الغموض المعنوي.

٤- الموافقة: أي التطابق، وهو أمر يفتقر إلى فصل الدلالات المفاهيمية للاشتقاقات، وتوضيح مجالاتها وبيان أطرها.

٥- تغير اللون الدال على النضج في الثمار، وهو في المعاني يدل على التغاير الدلالي للألفاظ.

٦- الحاجة، وهو مفهوم يدل على حاجة المعاني إلى إزالة الغموض واللبس الدلالي.

٧- ما يتعلق بدلالات الشكل الخارجي للأشياء أو ما يسمى المظهر الخارجي دون الجوهر.

٨- إيراد الإشكال على الأمر، أي إيقاع التلبيس به.

٩- التداخل: ويقصد به تداخل الألوان والصور بصورة يصعب التمييز بينها إلا بجهد جاهد.

١٠- وجه الاستشكال أي سببه أو صورته.

ونخلص من هذه الدلالات المفاهيمية إلى أن الإشكالية واحدة الإشكاليات وهي صورة تلتبس فيها الرؤى والتصورات، وتتداخل فيها العناصر الدلالية ببعضها بصورة تؤدي إلى تقييم الرؤية، وأن هذا الإشكال يؤدي إلى نزاع فكري، ويعمق من الوعي الانقسامي في سائر الميادين.

ج- التعريف الاصطلاحي للإشكاليات:

من خلال التحليل المفاهيمي لدلالات اشتقاقات المصطلح في اللغة نستطيع أن نعرف الإشكاليات في الاصطلاح

وراجع: لسان العرب لابن منظور، مادة «ش ك ل».

(١) القاموس المحيط: الفيروز آبادي. ضبط وتوثيق/يوسف البقاعي – دار الفكر – بيروت – لبنان ١٤٢٥/١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.

(٢) المعجم الوسيط. مادة «ش ك ل» ٥١٠/١، مجمع اللغة العربية، ط: ٣ – بدون تاريخ.

بأنها: صور فكرية تلتبس فيها الرؤى والتصورات وتتداخل فيها العناصر الدلالية بصورة حادة تؤثر سلباً على عمليتي الإقناع والاقتناع، وتتضاءل معها فرص رسوخ القناعات في الذهن.

ويعرفها البعض بأنها «صفة القضية لا ظهر فيها وجه الحق، ويمكن أن تكون صادقة إلا أنه لا يقطع بصدقها».

ولذا يصف «كانط» القضايا الإشكالية بأنها القضايا التي ليست ضرورية، والحكم فيها لا يكون ضرورياً، بمعنى أنه احتمالي، يمكن أن يكون إيجابياً ويمكن أن يكون سلبياً[1].

وهذا يدل على أن مصطلح «الإشكالية» وإن كان جديداً على اللغة العربية إلا أنه ليس غريباً عنها، وإنما تحتضنه أرحام الاشتقاق اللغوي، وتبدو العلاقة بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي للمصطلح قوية وجيدة.

ثالثاً: تعريف الخطاب.

أ – في اللغة: وردت اشتقاقات مادة (خ ط ب) في اللغة العربية بمعان عدة منها ما يلي: («الخطب» الشأن: والأمر صغر أو عظم.. وخطب الخاطب على منبر خطابة بالفتح وخطبة بالضم، وذلك الكلام: خُطبة أيضاً، أو هي الكلام المنثور المسجع ونحوه، ورجل «خطيب» حسن الخطبة بالضم»)[2].

و«الخطاب عند المناطقة: مؤلف من المظنونات والمقبولات»[3]، وورد في القرآن الكريم في مناقب نبي الله داود (عليه السلام) ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ ولا يكون فصل الخطاب إلا بالحجة والإقناع، بحيث يأتي على وجه بينة حدوده واضحة معانيه.. قاطعاً لكل صور التداخل واللبس والغموض.

ب- التعريف اللغوي للخطاب دلالات مفاهيمية:

من الدلالات المفاهيمية المستنبطة من التعريف اللغوي للخطاب ما يلي:

١– القول الموجه للآخر بغرض الإفهام والبيان.

٢– إفادة الإلزام المترتب على الإقناع الذي يهدف إليه الخطاب بهدف قطع الخلاف، وحمل الآخر على التصديق والإذعان لمقتضياته.

٣– تحديد مسارات الخطاب، وقطع دلالات التداخل والاشتباه.

٤– الخطاب يخلص للدلالات العقلية المحضة التي تحمل الخطاب على النظر والتأمل والخلوص بمقدمات عقلية، ثم ترتيب النتائج عليها، وهذا على خلاف الخطابة التي يشترط فيها إلى جانب ذلك التأثير النفسي والاستجابة الوجدانية.

ج– تعريف الخطاب في الاصطلاح:

بما أن معرفة الشيء فرع عن تصوره، ولأن الاصطلاح يولد من رحم الاشتقاق اللغوي، نستطيع أن نقرر في ضوء المفاهيم الدلالية لمادة (خ ط ب) في اللغة تعريفاً للخطابة في الاصطلاح بأنه: القول الموجه للمخاطب بهدف إقناعه وحثه على التصديق والإذعان لمقتضيات الخطاب على وجه بين وواضح، والمضمن قناعات المخاطب المقترنة بالبرهان.

---

(١) المعجم الفلسفي. جميل صليبا ٣٨٩/٢ دار الكتاب اللبناني – بيروت – لبنان ١٩٨٢م.

(٢) القاموس المحيط. مادة (خ ط ب) ص٧٦ مرجع سابق. ومختار الصحاح ص٩٦ مرجع سابق.

(٣) المعجم الوسيط ٥١٠/١ مرجع سابق.

علـى أن «الإقنـاع نوعـان: برهاني، وخطـابي، وغايـة الأول إذعـان العقل لنتيجـة مبنيـة علـى مقدمات تثبت صـحتها كقولنا: الأربعة زوج لأنـه منقسم بمتساويين، وقولنا: العالم حادث؛ لأنـه متغير، وغاية الثاني إذعان العقل بصحة المقول وصواب الفعل أو الترك بأقيسة مؤلفة من أقوال مظنونـة أخذ فيها بالمحتمل الراجح، أو مقبولـة صدرت ممن يعتقد صدقه، وسداد رأيه»[١].

وقد وردعن النبـي (ﷺ) قولـه: «أوتيت جوامـع الكلـم»[٢]، وقولـه (ﷺ): «إن مـن البيـان لسـحراً»[٣]، وهـذه الأحاديـث الشريفة تؤكد أهمية القول في الإقناع.

بيد أننـي أرى أن أرسطوطاليس، وهو واضـع علم الخطابـة قد خلط فـي مؤلفه بين الخطابـة والخطـاب، فما قالـه فـي الخطابة في معظمه لا يصلح إلا لتعريف الخطاب ومضامينه، يدل على ذلك قولـه: «وليس تبقى صناعة قياسية تناسب هذا الغرض غير الخطابة، فلتكن الخطابة هي التي تعد نحو إقناع الجمهور فيما يحق عليهم أن يصدقوا بـه، ولتتضـع عن نفع يعود منها على الحكمة أو على الجدل»[٤].

حيث ركز على الإقناع ولم يذكر الاستمالة، مع أنها ركن أصيل في الخطابة بخلاف الخطاب الذي لا يلزمـه إلا الإقناع العقلي، إنه خطاب منطقي يخلص للإقناع العقلي في إطار الحجج والبراهين على أنه قد تكون نصية أو عقيلة، وأيما كان فإننا نستطيع أن نقرر أن كل خطابة خطاب إذا توفر فيه عنصر الاستمالة الوجدانية بجانب الإقناع العقلي، وليس كل خطاب خطابة، لأنه لا يركز إلا على الإقناع العقلي فقط.

د- تعريف الخطاب الديني:

«الخطاب» و«الديني» مصطلحان إذا أفرد الأول دل على التعريف الذي ذكرناه آنفاً للخطاب في الاصطلاح بوجه عام، أما إذا أضيف المصطلح الثاني وهو «الديني» إلى مصطلح الخطاب فإنه يفيد التخصيص، أي أنه يقصد بـه: القول الموجه للمخاطب، والمتضمن قضايا الدين بهدف إقناعه وحثه على التصديق والإذعان لمقتضيات الخطاب على وجه بين وواضح، والمتضمن قناعات المخاطب الدينية المقترنة بالبرهان والدليل.

ويعرفه البعض بأنـه «الفكر الإسلامي»[٥] بمفهومـه العام فـي إماءة إلـى أن ثمـة معنـى خاصـاً للخطـاب الـديني وهـو «الفكر الخاص بالدعوة والإرشاد»[٦].

---

(١) فن الخطابة وإعداد الخطيب. الشيخ عليمحفوظ ص١٣ دار القصر للطباعة الإسلامية ١٩٨٤م. وراجع الخطابة وإعداد الخطيب. د/عبد الجليل شلبي ص١٥ – ٢٠، ط: وزارة الأوقاف المصرية. والخطابة أصولها وتاريخها في أزهر عصورها عند العرب. للإمام محمد أبو زهرة ص٢٢ دار الفكر العربي، ط: ٢/١٩٨٠م.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: كتاب المساجد مواضع الصلاة، باب رقم ٨١٥

(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: كتاب النكاح، باب الخطبة ٤٧٤٩.

(٤) الخطابة. أرسطو طاليس، تلخيص وشرح أبي علي بن سينا، تحقيق د/محمد سليم سالم، تقديم د/محمد حمدي إبراهيم ص٢، ثم راجع: مقالات الكتاب وفصوله ص٢. وسلسلة الذخائر ص١٨٠ الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٩م.

(٥) تجديد الخطاب الديني. د/أحمد عرفات القاضي ص١٥. وسلسلة العلوم الاجتماعية –مكتبة الأسرة ٢٠٠٨م.

(٦) تجديد الخطاب الديني. د/أحمد عرفات القاضي ص١٥ مرجع سابق.

ويعرفه آخرون بأنه «إنتاج بشري مؤطر بمعرفة الوحي، ومنطلق منها في بناء الخطاب أو عملية البلاغ المبين أو صناعة فنون القول بحسب فقه الواقع ومتطلباته في كل زمان ومكان»(١).

وبالتأمل في التعريفين نستنبط ما يلي:

١- جاء تعريف الخطاب الديني بمفهومه العام مطلقاً من القيود والحدود والضوابط والهدف والمقصد.

٢- كما جاء تعريف الخطاب الديني بمفهومه الخاص على هذا النحو.

٣- لا يخفى ما بالتعريف من دلالات التي تبدي قصور التعريف العام والخاص على السواء عن التعبير عن حقيقة الخطاب الديني بصورة دقيقة ومنضبطة.

٤- على أن التعريف الثاني أدق من الأول وأكثر تفصيلاً لمحتوى الخطاب وضوابطه وطبيعته، وهو التعريف الصحيح فيما أرى؛ لأنه يركز على الفروق بين خطاب النصوص الإسلامية – القرآن والسنة – وبين إنتاج العقل البشري في إطار ممارسته النظرية والعملية.

رابعاً: تعريف الرؤية النقدية:

لن استطردهنا كثيراً في التعريف بالرؤية النقدية، لأنني فصلت القول فيه في بحثنا «منهج المستشرقين الاستدلالي – دراسة نقدية»، وأكتفي بتعريفها بإيجاز بأنها: التصورات الذهنية التي تميز الصحيح من الخاطئ، والجيد من الرديء، والغث من السمين، وفق دلالات نصية أو عقلية دعماً للقناعات أو نفياً لها.

(١) الخطاب الإسلامي المعاصر «دعوة للتقويم وإعادة النظر» نخبة من الباحثين ص١٢ –مركز البحوث والسيرة بدولة قطر – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ط: ١/١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٦م.

المبحث الثانـــي

خصائص المناهج الدعويـة

لا مرية أن لدراسة خصائص الظواهر الفكرية والمناهج العلمية والدعوية أثرها الكبير في فهم طبيعة الظاهرة والمنهج، لأنها تمدنا بانطباعات صادقة، وتصورات معرفية دقيقة، ورؤى علمية دقيقة توضح سمات كل منهما أو خصائصه التي ينفرد بها، وتصير علماً عليه تميزه عن غيره، كما تعين الدارسين والقراء على إمكانية الحكم عليها عن إدراك واع، ورؤية دقيقة وصائبة.

وإذا كانت أهمية دراسة خصائص المفردات الفكرية والقضايا العلمية والمنهجية تتلخص في ذلك، فلا يخفى ما لغياب هذه الدراسة من خطورة على معرفة مفاهيمها وإدراك طبيعتها واستكناه مقاصدها، مما يؤدي إلى عدم القدرة على نقدها وتقييمها، وتصحيح مساراتها.

إن الخصائص هي «المرايا» التي تعكس صورة الظواهر الفكرية والمنهجية أو هي «منظار» فائق القدرة لإدراك جواهر الأشياء وتحديد أطرها وهياكلها ومظانها وآلاتها.

وتتلخص خصائص منهج الدعوة فيما يلي:

أولاً: خصيصة الأصل الرباني.

ثانياً: خصيصة التنوع.

ثالثاً: خصيصة المرونة.

رابعاً: الانفتاح المعرفي والدعوي.

خامساً: القدرة على الإقناع.

المطلب الأول: **خصيصة الأصل الرباني**:

ويعني بهذه الخصيصة أن لمناهج الدعوة التي يتبعها الدعاة في دعوتهم إلى الله تعالى أصل رباني تنبثق منه، وتحتكم إليه، أي أن واضعي هذه المناهج يعتمدون في إرساء قواعدها على النصوص المصدرية – القرآن الكريم والسنة الشريفة – وبما أن هذه النصوص تتسم بالكمال والشمول والإحاطة والسعة والوسطية والربانية، فإن هذه المناهج الدعوية تنهل من فيضها المعرفي الصادق، وتراعي في معالجتها لقضايا الدعوة أصوله العقدية والتشريعية ومبادئه، وقضاياه وقيمه الدينية والإنسانية الهادية الراشدة.

إن الاعتقاد بأن هناك نصوصاً مصدرية يجب الاعتمادعليها والانطلاق منها في أي ممارسات دعوية هو الذي يحتم على الدعاة ضرورة التحاكم إليها في إطار عملي من القياسات والمعايير والاختبارات الفاعلة لمدى نفعية المنهج في الإطار الدعوي، واختبار مدى فاعلية قواعده المستنبطة من هذا الأصل الرباني، مدى سلامة الإجراءات العملية لإرساء هذه القواعد.

ويجب أن يعتمد الدعاة في ضوء هذه الخصيصة على ما يلي:

١– التصورات المنهجية اللازمة لصياغة الرؤية المنهجية الدعوية.

٢– القياسات والمعايير لصياغة قواعد المنهج لاختبار حديثها أثناء الممارسات الدعوية.

٣– الاختبارات العملية، وتمثل المحك العملي لاختبار قوة المنهج.

٤– المراجعات المنهجية لضبط خلل الاستنباط والتأسيس المنهج. ذلك أن الجهد المعرفي في هذا الإطار والرؤية أو التصور المنهجي هو عمل بشري قدينتابه القصور الإدراكي، وقديتسلل إليه الخطأ العملي، لأنه مرهون بطبيعة الإدراك البشري وخصائصه قوة وضعفاً، وإن كان يعتمدعلى مصدر كامل لا يتخلله قصور، إلا أن الإشكاليات لا تكمن إطلاقاً في ربانية هذا الأصل المصدري، إنما تكمن في فقهه وإجراءات الاستنباط العملي المنهجي الدعوي منه.

المطلب الثاني: **خصيصة التنوع**:

يعني بـ «التنوع» تعدد أطروحات العمل المنهجي الدعوي من أكثر من داع أو مدرسة أو اتجاه، بما تتضمنه من رؤى وتصورات بنائية منهجية في إطار العمل الدعوي، ووفق رؤية كل من هذه المدارس أو الاتجاهات أو المحاولات الفردية للدعاة النابهين.. والداعي إذن مضطر إلى التعامل مع هذه الإطروحات المنهجية بمختلف مشاربها واتجاهاتها وألوانها ومنازعها لما يلي:

١– أن هذه المناهج الدعوية، وفي إطار هذه الخصيصة تقدم أكثر من رؤية وتصور لبناء منهجي دعوي، وممارسات دعوية منبثقة عنها.

٢– أن هذه الرؤى والتصورات المنهجية تعبر عن اختلاف منازع الدعاة بانتماءاتهم الدعوية، وقد تعبر عن اختلاف مضاميني ودلالي يؤصل لمذهب أو اتجاه.

٣– أن هذه المناهج الدعوية منها ما يعتمدعلى رؤى وتصورات منهجية عقلية «رياضية» ومنها ما يعتمد على رؤى

وتصورات تاريخية «استردادية»، ومنها ما يعتمدعلى رؤى وتصورات ذوقية إلهامية، أي «عاطفية»، ومنها ما يعتمدعلى رؤى وتصورات استقرائية «استقصائية»، ومنها ما يعتمدعلى النص، وما يعتمد منها على النص يقف بعضه على فقه ظواهر النصوص، ويتعدى البعض الآخر منه إطار الظواهر النصية إلى الفقه المضاميني والدلالي بنظرة أفقية شاملة، ورأسية دقيقة وفاحصة.

وينبغي للداعية أن يستفيد من كل هذه المعطيات المنهجية، ولا يقتصر نظره على بعضها في ممارساته الدعوية، وذلك لما يلي:

١- تنوع الرؤى والتصورات التي تعالج قضايا الدعوة، وإشكاليات العمل الدعوي، وتصحح مسارات الدعوات الإصلاحية.

٢- التنوع يفيد شمولية الرؤية والتصور، مما يعطي مساحة كبيرة للعمل الدعوي تنداح في إطارها دوائر الممارسات الدعوية، فلا تنحصر في إطار دون آخر، ولا تقتصر على رؤية دون أخرى.

٣- إعلاء قيم النص الدينية والإنسانية وتقدير النص واحترام صدراته، والتزام مرجعيته.

٤- تقدير المعطيات المنضبطة، ومراعاة دلالات الاستقراء في دراسة أكثر استقصاءً للظواهر الدعوية والقضايا الفكرية.

٥- مراعاة الجوانب النفسية والعاطفية في إطار العمل الدعوي، وإزكاء الروح وتهذيب المشاعر الإنسانية.

٦- مناسبة أحوال الدعاة ومناسبة أحوال المدعوين، فمنهم من يروقه النص، ومنهم من يروقه الجانب العقلي، ومنهم من يروقه الجانب التاريخي، وهكذا فتنوع المناهج يؤدي إلى التوسعة على الدعاة في ممارسة عملهم الدعوي والتوسعة على المدعويين في مناهج تلقيهم الدعوي.

ويلزم التنوع المنهجي الدعوي ما يلي:

١- سعة الاطلاع للاستفادة بالمناهج الدعوية المتنوعة والمتعددة.

٢- تعدد الممارسات الدعوية لتوليد الخبرات وتطوير القدرات العلمية في ميادين العمل الدعوي.

٣- الاستفادة بالقواعدالمنضبطة من كل منهج، وعدم الاعتماد على القواعد غير المنضبطة أو المختلة بطبيعة العمل البشري أو التحكم والطرح المذهبي، أو الممارسات الفردية غير الناضجة، أو الآراء الضعيفة والمنكرة، أو الممارسات الدعوية المغالية والمتطرفة، وذلك أن الاستفادة من التنوع المنهجي والدلالي والمضاميني والمقاصدي لا يعني حتمية الالتزام بالمناهج الدعوية وأطروحاتها الفكرية دون إخضاعها لمنظار نقدي يبين سلبياتها وإيجابياتها وتصورات تطويرها والنهوض بها، وإعادة صياغتها بعداستبصار دقيق لمواطن قوتها وضعفها.

المطلب الثالث: خصيصة المرونة:

خصيصة المرونة واحدة من إحدى الخصائص الهامة والمميزة لمناهج الدعوة، وهذه الخصيصة لا تنفك عن الخصائص الأخرى؛ لأنها ثمرة لكل منها بمفردها أو مجتمعة، ويعني بها عدم الجمود، والتوسعة على الداعي والمدعو،

وعدم حصرهما في زاوية بعينها أو منهج بعينه، وذلك أن تعدد المناظير المنهجية في إطار «البلاغ والتلقي» أو «الإقناع الاقتناع» يرفع الحرج عن كل منهما، فما لا يروقه منهج يروقه آخر، وما نبا عنه من مضامين وقضايا موضوعية ودلالية يستوعبها منهج آخر، وما يعالجه منهج منها من قضايا برؤية أفقية يعالجها منهج آخر بنظرة رأسية، وهذا يعني أن الأطروحات الدعوية أمام الداعي والمدعو في ضوء هذه المناهج تتمتع برؤية شمولية، تشمل سائر ملامح الظواهر الدعوية والفكرية في مضامينها ومقاصدها، وبرؤية رأسية تستغرق مفرداتها ودلالاتها استقصاءً وتحليلاً واستنباطاً واستدلالاً.

إن «الانزواء» و«التقوقع» آفتا العمل الدعوي؛ لأنهما يوقعان كلا من الداعي والمدعو في دوائر من الانغلاق والجمود، يتخللهما ظلال كثيفة، تحجب الرؤى والتصورات لإدراك مهايا القضايا واستكناه جوهرها؛ لأنها أطروحات أحادية المنظور فردية النزوع، لا تؤمن بطرح متعدد المناظير، متعدد المفاهيم، متعدد المقاصد، متعدد الأهداف والغايات، من ثم فإن قصر الدعوة في منهج بعينه لا يعني إلا مصادرات قوية وإقصاءات حادة لأطروحات دعوية مغايرة، قد يكون النفع فيها أكثر مما قصرت الدعوة عليه من أطروحات ومناهج، كأن تقصر على نطاق مذهبي أو تحكم في اتجاه بعينه أو نزوع مفرد إلى غايات مفردة قد تكون فجة وسطحية، وقد تكون غير علمية وغير موضوعية.

من ثم فإن التنوع والتعددية في إطار الربانية وخصائص المناهج الأخرى تحقق المقاصد الدعوية وتتحقق بها مصالح العباد، وترفع عنهم حرج التعصب لمنهج بعينه، والجمودعلى رؤى معينة.

وتعني المرونة والتفاعل مع ملكات المدعو واحتياجاته العقلية والوجدانية أو الجسدية والروحية، وطاقاته ومواهبه المتعددة والمختلفة.

«إن الإسلام بما فيه من سعة ومرونة يحتم على الدعاة إعادة النظر في أسلوب دعوتهم، وبخاصة أولئك المغالين، الذين جعلوا من الإسلام عناوين لبضاعة كاسدة، ألحقت الضرر بالأمة الإسلامية وتبعتهم في غيهم الكثير من الغوغاء الذين حسبوا الدعوة غلظة وقومية على الناس، ابتدعوها ما أنزلها الله»[1].

ومما يترتب على خصيصة المرونة ما يلي:

١- تيسير العمل الدعوي لإثراء الممارسات والتجارب الدعوية.

٢- رفع مظاهر الجمودعن العمل الدعوي.

٣- ضبط الممارسات الدعوية النزوعية والقضاء على سطوة الأفكار والأطروحات القسرية.

٤- محاربة مظاهر التطرف والغلو وانتفاء الطرح الدعوي الوسط دون إفراط أو تفريط.

وذلك لأن الأصل في الدعوة التيسير لا التعسير، والسعة لا الضيق، ورفع الحرج والمشقة عن المدعوين، قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[2]، وقال رسول الله (ﷺ) داعياً للميسرين الرفوقين الرحماء: «اللهم من

(١) الخطاب الإسلامي «دعوة للتقويم وإعادة النظر». نخبةمن العلماء – مركز البحوث والدراسات – وزارة الأوقاف القطرية، ط: ١/١٤٢٦ هـ – ٢٠٦م.

(٢) سورة البقرة: ١٨٥.

ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه، ومن ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق به»[١].

وعدم المرونة أدعى إلى التنفير لا التبشير، وإلى البعدعن الدين لا القرب منه، والدعوة لا تقوم على تنفير الناس وإبعادهم عم موطن الهدى والرشاد؛ لأن هذا عكس مقصودها، ومناقض لأهدافها وغاياتها «ما كا الرفق في شيء إلا زانه، وما نزع الرفق من شيء إلا شانه»[٢] و«إنكم أمة أريد بكم اليسر، وإن خير دينكم أيسره»[٣]، و«إن الله (ﷻ) لم يبعثني معنفاً ولكن بعثني معلماً ميسراً»[٤].

وعن السيدة عائشة (رضي الله عنها) قالت: «ما خير رسول الله (ﷺ) بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه»[٥].

ومن لوازم مرونة مناهج الدعوة ما يلي:

١- فقه النصوص المصدرية، وهو لازم كل خصيصة من خصائص المناهج الدعوية.

٢- الدراية بالفقه المقاصدي للدعوة إلى الله تعالى.

٣- الدراية الكاملة بالرؤى والتصورات المفاهيمية لقضايا الدعوة.

٤- التخلي عن الطرح المذهبي لمضامين الخطاب الدعوي، ومعرفة مظاهر الاعتدال والتطرف.

٥- الانفتاح على المناهج الدعوية المتعددة في إطار من الضوابط والمعايير والقياسات العلمية الدقيقة.

٦- الدراية الدقيقة بأحوال المدعوين لاختيار ما يناسب دعوتهم من هذه المناهج.

٧- الدراية الكاملة بفقه الأولويات والموازنات والترجيحات لاختيار الأولى والأصلح للمدعوين.

٨- البعدعن التعقيد والتكلف في صياغة المضامين الدعوية حتى يتمكن المدعوين من الانتفاع بالدعوة ولا يقعوا في متاهات الطرح الجدلي ووعورته، فثمة «فرق بين التوجه الرباني السهل المنير للعقل والقلب معاً، وبين تعمقات الفلاسفة وتدقيقات المتكلمين وتشقيقات الفقهاء، وتمتمات كثير من الصوفية في الأحوال والمقامات والتقاسيم والتعاريج التي أكثرها أحاج وألغاز لا يتصورها أكثر الناس إلا بصعوبة، ولا يفهمها إلا بترجمة، ولا عجب فأكثرها لم يردله ذكر في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية الشريفة، ولا في هدي الصحابة وتابعيهم بإحسان»[٦].

وكل هذا من لوازم إدراك خصيصة مرونة المناهج الدعوية والاستفادة منها في ممارسات العمل الدعوي.

المطلب الرابع: خصيصة الانفتاح المعرفي:

يعني بخصيصة الانفتاح المعرفي انفتاح المناهج الدعوية على سائر أنواع المعارف والفيوضات والعلوم، أي انفتاحها

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل (٣٤٠٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق (٤٦٩٨).

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده: كتاب مسند المكيين، باب حديث أعرابي (١٥٣٧١).

(٤) رواه الإمام أحمد في مسنده: كتاب مسند المكثرين، باب مسند جابر بن عبد الله (١٣٩٩١).

(٥) رواه البخار في صحيحه: كتاب المناقب، باب صفة النبي (ﷺ) (٣٢٩٦).

(٦) كيف نتعامل مع التراث والتمذهب. د/القرضاوي ص٢٥، ٢٦مكتبة وهبة، ط: ٢/١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

على معارف الوحي الإلهي والفيوضات الربانية، والمواهب العلية، التي يمنحها الله تعالى لمن صدق وأخلص في عقيدته وتعبده، وانفتاحها على مختلف مجالات العلوم – علم الحياة والكون – أو بالأحرى العلوم الإنسانية والكونية لإدراك آيات الله في خلق الإنسان وآياته تعالى في خلق الكون، وسائر علوم الحياة لإدراك آيات الله تعالى في خلق الطيور والحشرات والحيوانات وغير ذلك مما خلقه الله تعالى، وكذلك الانفتاح على المدركات العقلية التي حث الشرع على صيانتها وضبطها بضوابط المنهج، والانفتاح بصورة خاصة على علوم القرآن الكريم بما فيها التفسير، وكذا علوم السنة الشريفة، والتي تتضمن علوم العقيدة والشريعة والأخلاق، وكذا الانفتاح على العلوم الإنسانية بما فيها علم النفس والاجتماع والتاريخ، وكذلك علوم اللسانيات لتوظيفها في خدمة العمل الدعوي.

إن الانفتاح المعرفي يقابل «الانغلاق المعرفي» ولا يمكن فهم أحدهما وإدراك مقاصده دون الآخر، فالانفتاح المعرفي من المناهج الدعوية بمثابة الروح من الإنسان، فلا يمكن تحسس مظاهر الحياة وإدراكها إلا بها، كما لا يمكن فهم حيوية المناهج الدعوية وفاعليتها بدون «الانفتاح المعرفي» على كل ما في الكون من صنع الله تعالى.

وهذا يندرج تحت قول الله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾[1]

إن الكون بمن فيه وما فيه، ومظاهر الخلق الإلهي الباهرة والمعجزة في الحياة والمادة التي لا نفقه لغتها في خضوعها وعبوديتها لله تعالى، كل ذلك مادة علمية للمناهج الدعوية التي تندرج تحت دائرتها باندرج دائرة المعارف والوقوف على أوجه الإعجاز الإلهي في خلقه، قال الله تعالى: ﴿ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[3].

ويتضمن الانفتاح المعرفي خطاب سائر أفراد النوع الإنساني المكلفين البالغين بالبحث عن الحقيقة المطلقة واستنطاق مشاهد الكون والنفس والحياة بآيات قدرة الله تعالى ووحدانيته، فالخطاب الديني لا يقتصر على المسلمين دون غيرهم وإنما يشمل كل من بلغ القدرة العقلية الإدراكية التي تمكنه من معرفة ما يدعى إليه من قضايا عقدية وتشريعية وأخلاقية قيمية، مع الوضع في الاعتبار أن هذا لا يعني تجاهل اختلاف المدارك قوة وضعفاً، فهذا الخطاب الدعوي في المنظور الديني الإسلامي يراعي كل ملكات الإدراك وتفاوت العقول في الفهوم، ويخاطب كل عقل بما يناسبه ويتفاعل مع طاقات إدراكه، ولم يخاطب العقول بما تعيا عن فهمه، ولم يكلفها بما تقاصرت عنه مداركها، كما لم يثقل الوجدان بما لا يتوق تحمله ويشبع نهمه ونزوعه الفطري إلى عبادة الله الواحد والخضوع له.

إنه انفتاح معرفي على عقول الحكماء – أرباب التفكير الحكيم – والعلماء والمثقفين والعوام، كل بما يلائم طاقاتهم ومدركاتهم، فأرسى لهم قواعد الدين وأركانه وفروضه وتفصيلات قضاياه، وأمرهم بالنظر والتأمل والبحث في أسرار الكون

(١) سورة فصلت: ٥٣.

(٢) سورة الإسراء: ٤٤.

(٣) سورة يونس: ١٠١.

المنثور في ثنايا مادته وآفاقه، كما أمرهم بالنظر والتأمل في آيات الله تعالى القاهرة المعجزة البديعة في نفوسهم، وفتح لهم آفاق المعرفة إلا أن يكفروا بالله رب العالمين، وهذا لا يحدث إلا إذا لم يستوعبوا طبيعة الوحي البشري – المصدر الذي أرسى قواعده الدين والإيمان بالله تعالى، أو خالفوه وقدموا العقل – كمصدر معرفي – عليه، متجاهلين قصور إدراكه وعجزه عن فهم كثير من أسرار الكون والخلق بعيداً عن مقررات الوحي الإلهي الحكيم الذي زوده بما لم يكن يعرفه في ماضيه، وما لم يقدر على معرفته في المآلات والمصائر، ومشاهد الغيب الآنية.

المطلب الخامس: الإقناع:

الإقناع خصيصة من خصائص مناهج الدعوة إذ إنها تعتمد على نصوص الوحي الإلهي المقنعة والهادية، كما تعتمدعلى إنشاء الأدلة وإقامة الحجج والبراهين على صدق قضاياها في معرض الإثبات والنفي، كما تعتمد على تحليل الظواهر والقضايا الدعوية، وتفكيك الصور الكلية للرؤى والتصورات إلى قضايا جزئية دقيقة، ثم تركيبها في صور مقدمات ونتائج، واستنطاق وقائع التاريخ بالعبر والعظات، مما يدفع المدعو إلى قبول معطيات الدعوة ومقرراتها وأدبياتها وقيمها.

ولا غرو فإن «الإقناع والاقتناع» هو بيت القصيد لمناهج الدعوة، إذ إنه يمثل عمليات إزاحة فكرية مطردة لكل صور الاعتقاد الباطل والتشريع الفاسد، كما يمثل عمليات دمج توافقية ووجدانية لكل صور الاعتقاد الصحيح والتشريع القويم، ويوسع من دائرة القناعات الجادة من خلال مناظير علمية منهجية قويمة وهادفة تدعم ترسيخ الاعتقاد وتقوية مسارات اليقين.

وإضافة إلى ذلك، فإن عمليتي الإقناع والاقتناع تعمل من خلال محور فاعل على قطع الخلاف، وإزالة أوجه اللبس المضاميني والدلالي وتوضيح الرؤى والتصورات المقاصدية للقضايا الدعوية، وتعمل على تكوين جسور التقاء للمتخاصمين لمعالجة خصوماتهم الفكرية والدعوية في إطار من المنهجية الراشدة والرؤية العلمية الدقيقة.

هذا إذا ما فرغ محتوى «الإقناع والاقتناع» من أسر المذهبية وأطروحاتها القسرية التي لا تعبر عن الحقيقة إلا من خلال مناظير جدلية معقدة، وفرضيات معرفية تعوزها الحجة والبرهان، مما يؤدي إلى بروز ظواهر فكرية في إطار من الجدل الحاد المتصاعد بين المذاهب والمدارس والاتجاهات الدعوية، الأمر الذي يجدب الممارسات الدعوية، ويحول دون تحقيق مقاصدها، ويجعل الحقيقة الدعوية تائهة في مجاهل الفكر المذهبي، وغياهب ظلماته.

ودعماً لقيم الإقناع والاقتناع، نشير إلى بعض آي القرآن الكريم التي تعتمد القياسات العقلية في التمييز بين المتناقضات في قضايا الاعتقاد بين قوم آمنوا بالله تعالى وعبدوه، وقوم اتبعوا هواهم فآمنوا بغير الله تعالى وألهوه، قال تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ ۖ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ

(١) سورة النحل: ١٧.

﴿٢٢﴾[1]، والقرآن الكريم بهذا يضع العقل أمام قياسات عقلية للفصل بين متناقضات الاعتقاد، ومتقابلات الأحوال، وسمات الأضداد، وخاطبه بالتميز والإقرار بصور الحق الناصعة الجلية الكائنة بأحد طرفي المقابلة، على أن الاستفهام في الآية الأولى قدير ادبه الإقرار، وقديخرج مخرج السخرية والاستهزاء؛ لأن هؤلاء انحرفوا في عقيدتهم فعبدوا المخلوق وكفروا بالخالق.

وفي الآية الثانية نفي لاستواء النقيضين في الحكم، إذ لا يستوي الأعمى والبصير، كما لا تستوي الظلمات والنور، وكما لا يستوي الظل ولا الحرور، ولا الأحياء ولا الأموات.

المبحث الثالث

مناهج الدعوة "رؤية مقاصدية"

لا توجدعلى مدار التاريخ – فيما اعتقد– مناهج فكرية فلسفية أو علمية أو دعوية، كما لا توجد حركات إصلاحية واتجاهات دعوية بلا مقاصد وغايات، ومن المستقر في الذهن أن لكل دعوة مقاصدها، ولكل مذهب مقاصده، ولكل حركة دعوية أو اتجاه دعوي مقاصده وغاياته، لكن الذي يميز هذه عن تلك أحد أمرين: إما الطرح المذهبي، وإما الطرح الموضوعي المتجرد من الأغراض والأهواء والنزعات الفكرية، والشطط العقلي.

على أن الرؤية المقاصدية لهذه المنازع الفكرية تتوارى حول ضباب المذهبية المتكاثف، ولا يدرك من خلفها إلا شبحاً غير واضح المعالم من الأطروحات الدعوية المقاصدية.

هذا وتتلخص مناهج الدعوة المنضبطة فيما يلي:

١– تقرير قضايا المدعو إليه عن طريق الإثبات والنفي.

٢– ضبط ممارسات العمل الدعوي.

٣– تحقيق الهداية الربانية.

المطلب الأول: تقرير قضايا المدعو إليه:

من أوليات وأولويات مقاصد مناهج الدعوة «تقرير قضايا المدعو إليه» أي تقرير قضايا الدين، ويتم هذا من خلال ما يلي:

أ– إثبات قضايا المدعو إليه العقدية والتشريعية والأخلاقية: وذلك من طرق متعددة منها: الإقناع والإلزام، والإقرار، والقياسات، والمقابلات، ونصب الأدلة وإقامة البراهين والحجج، واعتماد منطوق النصوص ومفهومها بمضامينها الدلالية، وإثارة نهم العقول إلى مواطن الاستدلال، وتوليدالدلالات وترتيب أولوياتها، وبيان أوجه الحسن فيها ومراعاة الرؤى المصلحية المقاصدية الحاجية والتحسينية والضرورات الكلية وإيقاظ الوجدان والوعي، وتقريب الغيب إلى الذهن، وتعجيزهم

(١) سورة فاطر: ١٩ – ٢٢.

عن الإتيان بالمثل، أو بمثل ما أنزل الله أو ببعضه.

ويمكن تلخيص ما سبق في محور الإثبات فيما يلي:

١– الإثبات الدلالي وهو متعلق بمحور الاستدلال من إنشاء الأدلة ونقدها.

٢– الإثبات المضاميني وهو متعلق بمحور المضمون، حيث يركز فيه على إثبات القضايا الدعوية، ومعالجة الظواهر الفكرية في مجال الممارسات الدعوية العملية.

٣– الإثبات المقاصدي، وهو متعلق بمحور المقاصد الدعوية، حيث يركز فيه على إثبات مقاصد الدعوة وغاياتها المصلحية لرفع الحرج عن المدعوين.

ب– النفي: أي نفي نقيض ما يراد إثباته، أو بالأحرى «إثبات الشيء بنفي نقيضه» وذلك من طرق عدة، منها: بيان أوجه فساده وبطلانه، وبيان شارات القبح فيه والتوبيخ على فعله والسخرية من اعتقاده والتعبد به، والإنكار عليه وإفحام المعارضين وإبهات المعاندين، وحملهم على التسليم ببطلان دلالاته أو بيان مخالفته للأولى، ومناقضته للأرجح، وبيان فساد دلالات إثباته، وتهافت مضامينه.

ويمكن أن يلخص ما سبق في محور النفي فيما يلي:

١– النفي الدلالي: وهو متعلق بمحور «نفي الأدلة» وبيان عللها وأوجه فسادها، وتقاصرها عن الإثبات الدلالي.

٢– النفـي المضـاميني: وهـو متعلـق بمحـور المضـامين الدعويـة، حيـث يركـز فيهـا علـى بيـان أوجـه القصـور المضامينية، وعدم تعبيرها عن الحقيقة المطلقة الكائنة في قضاياها الدعوية.

٣– النفـي المقاصـدي: وهو متعلق بمحور نفي المقاصد والغايات غير المنضبطة فكريا ومنهجياً والتي تتضمنها أطروحات المقاصد المذهبية، ونقد الظواهر الفكرية ومقاصدها التي نبت عن المنهجية والموضوعية، أو غالت في أطروحاتها المذهبية أو قصرت فيها.

وقد استخدم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة كل هذه الطرق في معرض الإثبات والنفي بهدف تقرير القضايا الدعوية، وثمة تفصيلات كثيرة في آي القرآن الكريم وأحاديث السنة الشريفة يمكن الرجوع إليها لاستيضاح ذلك.

المطلب الثاني: ضبط ممارسات العمل الدعوي:

من أبرز مقاصد المناهج الدعوية – إلى جانب ما سبق – ضبط ممارسات العمل الدعوي في سائر ميادين الدعوة ومجالاتها، ذلك أن الممارسات الدعوية جهد بشري في مجال الإصلاح، والجهد البشري يجب أن يخضع للمراجعات المستمرة، والنقد الذاتي، لتقييم محتوى الممارسات، وتقييم غاياتها ومقاصدها التي تحققت بالفعل في الحقول الدعوية، وذلك لما ينتاب العمل البشري من قصور إدراكي وعملي، أي في مجال التنظير الدعوي والتنفيذ العملي، ويتضمن هذا الحكم على المدارس أو المذاهب أو الاتجاهات الدعوية الموجودة على الساحة كالسلفية، والسلفية الجهادية، والتكفير والهجرة، والتبليغ والدعوة، والإخوان المسلمين، والشيعة، والاتجاهات الصوفية في إطار من الضوابط المنهجية والمعايير والقياسات النقدية مع الوضع في الاعتبار أن الحكم على هذه الاتجاهات أو المدارس أو المذاهب الدعوية لا يتمحض

للمصادرات العلمية والنزاعات المذهبية وإزكاء الطائفية، وتعميق الرؤى الخلافية والتصورات النزوعية الفردية، ولا يعني التحامل على هذا الاتجاه أو ذاك، وإنما يعني ضبط كل الممارسات الدعوية الموجودة على الساحة، لاسيما تلك التي لها تأثير قوي وفاعل على الساحة، وإبراز إشكالياتها، وبيان أوجه قصورها وانحراف مقاصدها وغاياتها، وتقديم أطروحات علمية منهجية لمعالجتها، كما يعني إبراز الإيجابيات وتفعيلها والاستفادة بها في ميادين العمل الدعوي.

عوامل نجاح الممارسات الدعوية: ثمة عديد من عوامل إنجاح ضبط الممارسات للعمل الدعوي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- الرؤية المجمعية: ويعني بها تكوين «هيئة علمية مستقلة» تابعة للمؤسسات العلمية الأكاديمية في العمل الإسلامي تضم علماء ورواداً من كل الاتجاهات والمدارس والمذاهب الدعوية الموجودة على الساحة على أن يتولى الإشراف الأكاديمي عليها مجمع البحوث الإسلامية، أو منظمة المؤتمر الإسلامي مع احترام وتقدير الرؤية التخصصية الدقيقة على أن يكون اجتماعها بصفة دورية كل عام أو عامين أو ثلاثة.

٢- التجرد من الطرح المذهبي في دراسة الظواهر الفكرية والدعوية وبيان إشكالياتها وأوجه قصورها، ومعالجة ذلك معالجة علمية موضوعية تتمحص لإبراز الحقيقة المطلقة التي يمثلها الإسلام، لا تلك التي تزعم هذه المدارس أو تلك أنها المعبرة عنها؛ لأن الإسلام يرفض الوصاية الدينية والفكرية ونزوعات الاتجاه والمذهب كالاحتكار المعرفي، والفكر التبريري المذهبي، والأنا المطلقة، والانتصار للذات المقنَّع بالانتصار للحقيقة أو المذهب، وغير ذلك من الآفات التي يجب أن تنزه عنها الممارسات الدعوية في العالم الإسلامي.

٣- تكوين هيئة علمية تحت مسمى «هيئة الرصد والمتابعة الدعوية» تتولى رصد ومتابعة الظواهر الدعوية والاتجاهات الفكرية القائمة والمستحدثة، وتقديم تقارير علمية عنها للمجمع العلمي الدعوي «الهيئة العلمية للدعوة المستقلة» على أن تكون خاضعة لإشرافها العلمي، ويتولى هو تحديد موعد لدراستها ومعالجتها.

٤- تتولى «الهيئة العلمية المستقلة» المهام العلمية الخاصة بدراسة المناهج الدعوية وصياغة وضبط قواعدها، والاتفاق على مقاصدها وغاياتها وما يستحدث في هذا الإطار وفق جدول زمني محدد.

٥- إنشاء معاهد دعوية عليا بعد مرحلة الليسانس «التخصص العلمي» تكون خاضعة لهذه الهيئة تتولى توجيهها فكرياً وأكاديمياً من خلال مقررات علمية معدة بعناية فائقة تدرس بهذه الهيئة بالاشتراك مع المؤسسات العلمية المتخصصة.

هذا ويتضمن ضبط الممارسات الدعوية ما يلي:

١- ضبط الأصول الدعوية والفكرية.

٢- ضبط مناهج الممارسات الدعوية من حيث القواعد والخصائص.

٣- ضبط مقاصد الاتجاهات الدعوية.

٤- ضبط الرؤى المستقبلية للعمل الدعوي.

٥- ضبط ممارسات المدعوين التعبدية، وضبط منظوماتهم القيمية، وضبط مسارات اعتقادهم وسلوكهم.

وهذا من أجل إسلام بلا مذاهب، وفقه بلا خلاف، ورؤية دعوية موحدة تعبر عن جوهر الإسلام الحق، تجمع كل الأطياف الدعوية من أجل النهوض بمسيرة الدعوات الإصلاحية في دعوة المسلمين ودعوة غير المسلمين.

المطلب الثالث: تحقيق الهداية الربانية:

لا مرية أن العمل الدعوي الممنهج والمنضبط يؤدي إلى وضوح الرؤى والتصورات والمضامين والمقاصد الدعوية، ويجردقضايا الدعوة من كل ما يشوبها من التداخل واللبس والاختلاط الدلالي والمفاهيمي، وهذا شرط لضمان هداية المدعوين وإصلاح مآلاتهم ومصائرهم وأحوالهم، وتحقيق مصالحهم، وضبط تجاربهم الذوقية وحياتهم الروحية، وتحقيق المحبة الإلهية وتخليصها من شوائب الاعتقاد وانحرافات التعبد.

كما ينأى بالمدعوين – والدعاة أيضاً – عن التذبذب في الإفتاء والتضارب في الآراء والتناقض في الأهداف والغايات، الأمر الذي يوقعهم في الحيرة والتردد والتيه، ويفسد عليهم تعبدهم الصحيح لله رب العالمين، كما يبصرهم بالأفكار الباطلة، والدعوات الهدامة والآراء الزائفة، والنحل الباطلة، والمذاهب الفكرية والفلسفية الضالة، ويقضي على عوامل تفرقهم وحفظهم من الشطط الفكري، ويبين لهم طريق الغواية من الرشاد، والهداية من الضلال، والظلمات من النور، والعمى من الإبصار، والصحة من العي، ويحقق لهم ثمرات الإصلاح الحقيقي الذي هو ملاك دعوات الأنبياء والدعاة المصلحين من بعدهم، يدل على ذلك قول نبي الله تعالى شعيب (عليه السلام) لقومه في كتاب الله تعالى حكاية عنه: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾[1]، وقول الله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ۖ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ۗ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٥٧﴾ ﴾[2]، وقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ۚ ﴾[4].

وثمة آيات كثيرة وأحاديث شريفة عديدة تبين أن المقاصد الحقيقية للدعوة إلى الله تعالى هي هداية الناس جميعاً إلى الله تعالى رب العالمين، وإلى الحق والخير والعدل والجمال، أي القيم التعبدية والأخلاقية والسلوكية ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[5].

---

(١) سورة هود: ٨٨.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٧.

(٣) سورة المائدة: ٤٨.

(٤) سورة المائدة: ٣.

(٥) سورة البقرة: ٢١٣.

المبحث الرابع

إشـــكاليات مناهـــج الدعـــوة في الخطـاب الدعـــوي "غير المؤسسي"

ويشتمل على مطلبين

المطلب الأول: عـــرض الإشـــــكاليات.

المطلب الثاني: معالجـة الإشـــكاليات.

مدخل:

لا يخفى على من يطالع عن كثب الخطاب الدعوي في الفترة الراهنة، وما قبلها بقليل، ويخضعها لمناظير الفحص، ورؤى التحليل والنقد الموضوعي إدراك العديد من الإشكاليات التي تلون هذا الخطاب بألوان متناقضة وأطياف متداخلة يزهو بعضها أحياناً ويخبو أخرى، ويمثل للفصل أحياناً وأخرى يستعصي عليه، ويظهر تارة للناظر، وتارة يختفي، وتارة يعبر عن الفكرة وأخرى يعبر عن الموقف، في إطار الـ «أنا» المقنَّعة، والآخر «البغيض»، ويتناسب كم الإشكاليات طردياً مع تغلغل هذا المنطق «اللامعقول» في عمق الإدراك والوعي، وفي العقلية التي تشكل خصائص الخطاب الإسلامي وتضع بناه التكوينية.

ويعني بـ «الأنا» المقنعة: تلك المعبرة عن الروح الحقة والصورة المثلى للإسلام في نظر دعاتها، وهي متعددة بتعدد الأنات، ومتنوعة بتنوعها ومتناقضة بتناقضها، ذلك أن الـ «أنا» ليست محصورة في اتجاه بعينه فيسهل إدراكها والتعامل معها في أطر الحوار الهادف، وما تصدُقه ألـ «أنا» ومنها ما تكون أناته مريضة هزيلة لا تقوى على الصمود.. فالأنات الحقيقية هي «أنات الحق» التي منه انبثقت، وبمائه رويت، فأنبتت وترعرعت وازدهرت وأثمرت ثماراً شافية لا معلة.. ومنقذة لا مخجلة ولا مهلكة.. ونافعة لا مضرة.

وفيما يلي نبين بعون الله تعالى هذه الإشكاليات:

المطلب الأول: عرض الإشكاليات

إن الخطاب الديني غير المؤسسي لم يأت على نمط واحد، وإنما تميزه الأنماط المتغايرة في أطروحاتها المتباينة في منهج عملها، المتناقضة في قواعد مذهبها وأصوله، وإن كانت متوافقة في مقاصدها، وهي دعوة الناس إلى الحق وهدايتهم إلى الدين الصحيح، إنها مقاصد جديرة بالاحترام والتقدير، إذ ليس ثمة مقاصد أسمى منها، بيد أن الإشكاليات لا تكمن في هذه المقاصد وإنما تكمن في منهجية الوصول إليها، والمرتكزات الفكرية الداعمة لها، والوعي القيادي الدافع والمحرك لها.

ومن هذه الإشكاليات ما يلي:

١- التحزب.

٢- التعصب للرأي والمذهب.

٣- الانغلاق وعدم الانفتاح على الآخر.

٤- الخلاف من أجل الخلاف.

٥- النزعة التكفيرية والتفسيقية.

٦- النزعة التبريرية.

٧- الانتقائية.

٨- احتكار الحقيقة.

أولاً: عرض إشكالية التحزب

إن إشكالية «التحزب» تدعم محور «الفكر الانقسامي» في مواجهة الفكر الوحدوي، وتدعم محور الفكر الخلافي لا الفكر التوافقي، وتعمق من فكرة «التناقض» لا فكرة «الانسجام» الأمر الذي يؤدي إلى تعمق التحزب والانقسام والتضارب في الدوائر الفكرية المختلفة، والمتنوعة في الأوساط الإسلامية، ويوقع اتجاهاتها الفكرية في أزمات عاتية، يكون دون الخروج منها خرط القتاد.. إن الفكر الحزبي خارج على روح الإسلام ومبادئه وأصوله.. إنه لا يعدو كونه فكراً ثورياً أنياً يدعم روح المعارضة البغيضة، والثورة المغرضة على أطروحات الآخر ورؤاه وتصوراته، ولو كانت معبرة بصدق عن الروح الإسلامية.

يصور الشيخ محمد الغزالي هذه الرؤى والتصورات التحزبية الانقسامية الخلافية، فيقول (~): «لقد ساءلتني نفسي: هل المولعون بقضايا الخلاف، صغراها وكبراها، والذين يحشدون أفكارهم ومشاعرهم وأوقاتهم للانتصار فيها، والفرح بخذلان مخالفيهم، هل هم مخلصون للقضايا المتفق عليها؟ لماذا ننسى القواعد التي تجمعنا، ونهش للدروب التي نتفرق فيها...؟ الحق أن هذا الاهتمام بالأمور الخلافية لون من الطفولة الفجة، والزيغ الغار بأهله في ميدان الحق؛ لأنه كثير التكاليف، إلى ميدان آخر لا مشقة فيه تزحمه واجبات ثقال... لقد شغفت الأمة نفسها بمباحث نظرية شاحبة، وقضايا جزئية محقورة، وانقسامات ظاهرها الدين، وباطنها الهوى»(١).

ثم يقول: «بعض الأمراض الخبيثة تظهر لها أعراض على سطح الجلد فيظن المعالج القاصر أن هذه البثور سطحية، ويشغل بمداواتها على هذا الأساس، وسيقضي عمره دون أن يصل إلى شيء...!

ومن المشتغلين بالدعوة من لا تعدو عينه هذه السطوح، والأمر أخطر مما يتوهمون، وسيأتيهم أجلهم وهم في أمكانهم لا ينقصون ذرة من علل أمتنا»(٢).

إنها الانقسامات الحادة حول القشور والسطحيات، والانشغال بما لا يفيد الأمة عما يفيدها.

ولك أن تتصور خطورة «تراكمية المعرفة» في إطار الحزبية الأنية، لاسيما على مستقبل الحركة الفكرية، بل على مستقبل الإسلام ذاته.. إنها بنى تضرب بجذورها في المتناقضات، وتجعل من إمكانية الالتقاء ضرباً من العبثية، كما لو كان حلماً شائهاً تحت ركام الأفكار.

وقد غذت الرؤية والتصورات الحزبية اتجاهات التقسيم على الصعيدين الداخلي والخارجي، أما على الصعيد الداخلي فيتمثل في نمو حركة التقسيم الفكري في الوسط الإسلامي ليس في إطار الأفكار والتصورات والتصديقات فحسب، وإنما في إطار التقسيم الجغرافي، فقد برز في الآونة الأخيرة في أفق المعرفة اتجاهاً مغرضاً يقسم الإسلام ذاته وليس الفكر الإسلامي إلى أقسام تغذيها الفواصل الجغرافية لتحول دون التقاء الأفكار، كما حالت من قبل – وما زالت تحول – دون التقاء الشعوب، وقد وقفت في معرض الكتاب الدولي بالقاهرة عام ٢٠٠٨م على سلسلة فكرية تربو على تسع مؤلفات بهذه العناوين: «الإسلام المصري، الإسلام السعودي، الإسلام البريطاني، الإسلام الأندونيسي، الإسلام الماليزي، الإسلام

(١) تراثنا الفكري في ميزان الشرع والعقل. الشيخ محمد الغزالي ص٦، ٧.

(٢) المرجع السابق ص١٤، ١٥.

الآسيوي، الإسلام الأوربي، الإسلام الإيراني».

وأما على الصعيد الخارجي فقد تمحور الفكر الاستشراقي حول فكرة تقسيم الإسلام إلى «الإسلام السني» و«والإسلام الشيعي»، وهو – فيما أرى – تقسيم سياسي حزبي أو طائفي مغرض لتعميق فكرة التناقض الفكري والسياسي في الإسلام وتحويل الميادين الفكرية في الأوساط الإسلامية إلى مسرح للنزاع السياسي الذي يؤجج الفتن بين أتباع الدين الواحد(١)، لتستنزف طاقاتهم وقدراتهم ومقدراتهم في نزاعات داخلية، وليشتغلوا بها عن مواجهة الأخطار العظام المحدقة بالأمة الطامعة في ثرواتها.

وقد أسهم كثير من أصحاب المدارس والاتجاهات الدعوية في هذه الرؤى الانفصالية والجرأة على تقسيم الدين على هذا النحو بفتور إدراكهم وعجزهم عن تجاوز الخلاف، وقد أبوا إلا العكوف حول دوائره والمكث في ظواهره.

وللشيخ محمد الغزالي مقال حول هذه القضية، أرى أن أنقله كاملاً لدقته وبراعته في تصوير هذه الرؤى الانقسامية التحزبية، وهذا نص مقولته: (كان فكري سارحاً في شئون مهمة، وكنت أدعو ربى هامس الصوت عالي الرجاء، وكنت على يقين من أن الله تعالى يسمعني، بل كنت أشعر أنه لو كان هناك على بعد مليار سنة ضوئية شخص آخر يصنع صنيعي فإن الله سامعه معي.

إن امتداد الزمان والمكان لا يعنى شيئا بالنسبة له تبارك اسمه فما يغيب عنه شيء في الأرض ولا في السماء.... ﴿إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾(٢)، وفجأة تحرك داخل نفسي سؤال متطفل أهو قريب بذاته أم بصفاته؟

إن هذا السؤال المتطاول هو أثر دراسات وقراءات كثيرة تعرضت لها في حياتي، وتعرض لها أمثالي وهو سؤال قديكون وليد شرهٍ عقلي جامح، وقديكون حديث نفس طلعه إلى المزيد من المعرفة.

على أية حال لم أرحب بالسؤال وتذكرت مثلا ضربته عن قدرات البشر العقلية في مقال قديم: قلت: إن ذبابة تطن قريباً منى وأنا أكتب.. ترى أتعرف هذه الذبابة شيئاً عن الكتاب الذي أؤلفه؟ بداهة: لا.. ما لها وله.

كذلك علمي وعلم أمثالي بكنهه بديع السماوات والأرض!! حسبي أن أعرف أن الله واسع عليم، إن أجهزتي العصبية والعقلية لا طاقة لها على ما وراء ذلك!!. إني لا أعرف كيف يتحول الخبز الذي أطعمه إلى خلية حية تحس داخل جسمي، قد تكون جزءاً من السمع والبصر. وقررت أن أهمل السؤال المطروح، إنني وآبائي من سلفي وخلفي مجمعون على إعظام الله، وعلى استحقاقه كل كمال ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴿٨﴾﴾(٣).

---

(١) بقطع النظر عما يكتنف الفكر الشيعي من صور غالية قد تناقض أصول الإسلام وحقائقه الصافية، وقد أدركت بعض الاتجاهات أخطار مثل هذا التقسيم فأنشأت لجنة التقريب بين المذاهب الإسلامية في مصر وفي قطر وعقدت العديدمن المؤتمرات الفكرية لمعالجة الإشكاليات الناجمة عن هذا الخلاف الحاد الذي يهدد مستقبل الأمة السياسي. راجع في هذا تجديد الخطاب الديني. د/أحمد عرفات القاضي ص٦٤ الهيئة المصرية العامة للكتاب – مكتبة الأسرة ٢٠٠٨م.

(٢) سورة هود: ٦١.

(٣) سورة طه: ٨.

وما ثارت شبهة في نفس أحد حول هذه الحقيقة، فما الذي حدث؟ الذي حدث أن البعض نظر إلى آيات الصفات، فأجاب عن السؤال الذي عرض لي بإحدى إجابتين:

فإذا قال الله سبحانه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[1] قال: هذا تعبير مجازى عن انفراد الله بالسلطان المطلق في ملكوته، فهو الغالب على أمره، والقاهر فوق عباده، وليس التربع على العرش كما يسبق إلى الأذهان عادة.

ويقول آخر: كلا، الآية على ظاهرها الحقيقي، وهو الجلوس، ولكنه ليس على ما يفهم الناس، إنه استواء اختص به الخالق الذي ليس كمثله شيء...

وكان يمكن أن يقف الخلاف عند مراحله القريبة، وينصرف الفريقان كلاهما إلى ساحة البناء الأخلاقي والاجتماعي والسياسي.

وإن سلفنا الأول من صحابة وتابعين أعرض عن هذه المقولات، ولم يفكر فيها، وخلص للتعليم والدعوة في نطاق الآيات المحكمات، لكن أموراً – لا نفصلها هنا – جعلت كلا الفريقين يمضى على وجهه إلى نهاية الطريق.

فإذا القائلون بالمجاز ينتهون إلى ما يشبه التجريد والتعطيل، وإذا القائلون بالحقيقة يكادون يقعون فيما فزوا منه، من تشبيه.

وأمامي كتاب جيد الطبع رديء المعاني عنوانه: «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن».

لقد تساءلت: فما معنى قوله تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾[2] إذا كان آدم على صورة ربه؟!!.

كلا الفريقين ابتعدعن سلف الأمة، منطقاً ومسلكاً، ولو أن أمتنا شغلت نفسها بهذا اللون من المعرفة أول تاريخها لبقى الإسلام محصوراً داخل جزيرة العرب... ولو سمحنا لهذا الفكر أن ينتعش وتتسع مباحثه فسيقضى على الإسلام في أنحاء العالم، ويتعرض لهزائم ماحقة.

لقد لاحظت أن غلبة الحس على بعض الناس تجعله يتخيل أن الله يغادر عرشه هابطاً إلى السماء الدنيا كي يرحم المسترحمين، ثم يعود مرة ثانية إلى استوائه، وهذه سذاجة لا يعرفها سلف ولا خلف.

وإنما دفع إليها ما يحشده البعض من آثار موهمة، لا صلة لها بالعقائد ولو صحت؛ لأن العقائد مبناها على النصوص القطعية المتواترة.

وقد أمعنت النظر في الخلاف القديم بين فكر السلف والخلف فوجدته أدنى إلى الخلاف اللفظي. إذ الإجماع منعقدعلى توحيد الله وتحميده وتمجيده، ونفى أي شائبة من نقص عن ذاته الأقدس.

وهناك ملحظ ذكرته في بعض كتبي، أن اللغات من وضع البشر، اخترعوها للدلالة على ما يألفون من أشياء وأشخاص ومعان مأنوسة لديهم. فإذا نقلنا ألفاظ اللغة للدلالة على ما وراء المادة، وقع تفاوت يجعل الألفاظ أقرب إلى الرمز والمجاز، وذاك سر القول بأنه لا يوجد في الجنة من أحوال الدنيا إلا الأسماء، لأن فيها ما لا عين رأت ولا أذن

---

(١) سورة طه: ٥.

(٢) سورة الشورى: ١١.

سمعت ولا خطر على قلب بشر..

فإذا تحدث الناس بألسنتهم عن الله، أو حدثوا عنه، ففي نطاق ما أوتوا من قدرات مادية ومعنوية، والله أكبر، وهو أجل وأعلى.

إن عامة المسلمين وخاصتهم متفقون على أن ربهم ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[1]. ومتفقون على أن الملائكة والجن والبشر والنبات والجماد وكل موجود مخلوق له، نال كينونته لأن الله قال له كن. ويتلاشى لفوره عندما يأفل شعاع الإيجاد والإمداد! ما يمسكه أحد.

كنت في المرحلة الثانوية من تعليمي أسمع شيخي يقول: نفى المعتزلة الرؤية، لأنها تدل على الجهة، والجهة تدل على التحيز، والتحيز يدل على الجسمية، والجسمية تدل على الحدوث، والله منزه عن ذلك كله..

قال شيخي: وهذا كلام لا يلزمنا، فإن الرؤية التي أثبتها القرآن للمؤمنين شيء آخر لا يستتبع كل هذه المحاذير.

إن عالم ما وراء المادة، أو عالم الغيب له سنن أخرى غير ما نألف فوق هذا التراب، فالقياس باطل!! أي أن الخلاف لا معنى له، فما يثبته هذا غير ما يثبته ذاك، وقد جاء الأشاعرة يحاولون فض هذا الاشتباك، وكان لهم فكر يصيب ويخطئ، وليس ما وقعوا فيه من أخطاء بأقل مما وقع فيه الحنابلة من أوهام رفضها أولو النهى وتوجد اليوم عصابة من المتعاملين تريد أن تسعر النار، وأن تصب الزيت في الفرن الذي خمد لتعيد اشتعاله.

وتقع هذه المحاولات المجنونة في سنوات عجاف يأكل منها المسلم رغيفه من علم الغرب وعمله، والمضحك المبكى أن هؤلاء المتعالين يصنعون المعارك على قضايا الغيوب، وهم يتسولون فتات المعارف الأرضية ممن غلبوهم على أرضهم، وانفردوا بزمام الحضارة وحدهم.

إنهم يقاتلون لإثبات أن الله خلق آدم على صورته، فإذا غلغلت البصر في شئونهم وجدت أن انتسابهم لآدم هو من ناحية الجسد، أما من ناحية أن الله علم آدم الأسماء كلها، فالقوم يسمعون عن غزو الفضاء وتسخير الذرة، فلا يعرفون قبيلاً من دبير، وإنما ينادون من مكان بعيد!. إن الصحوة الإسلامية منتهية إلى الفشل يقيناً إذا بقى لهؤلاء الناس صوت يسمع)[2].

وهذه المنهجية غير المنضبطة والاهتمامات الغائبة عن الإدراك في إطار التعصب للرأي والميل إلى الانقسام والتجزئة هو الذي أوقع الأمة في براثن الخلاف والتمحور حول الأطروحات المعرفية النزوعية.

---

(١) سورة الشورى: ١١.

(٢) تراثنا الفكري في ميزان الشرع والعقل. الشيخ محمد الغزالي ص٥٤ – ٥٨، مرجع سابق.

ثانياً: عرض إشكالية التعصب للرأي والمذهب

لا مرية أن ثمة علاقة وثيقة بين إشكاليتي «التحزب» و«التعصب للرأي أو المذاهب»؛ لأن التحزب – فيما أرى – خطوة لاحقة للتعصب للرأي سائرة في قيوده، دائرة في فلكه، وهما معاً يشكلان مسارين فكريين مظلمين لهما خطورتهما على القناعات.. وناهيك عن عقلية تتكون في خضم أمواجها العاتية، ومؤثراتها السلبية على مقررات العقول، وأنهما يلقيان بأعباء فكرية على النص، ينوء بحملها، «كما يلقي التعصب بأعباء نفسية تؤدي إلى الانحياز كلية إلى ما يتعصب له المرء، فلا يرى فيه إلا الخير وتقلب سيئاته حسنات مسوقين بالهوى لتجميل القبيح والمبالغة في غيمة الحسن»(١).

والتعصب للرأي يمثل «جدلية فكرية» تتمحور حول قيم التحزب الانقسامية السالبة حادة الزاوية. إنها دوائر مظلمة تعمي فيها الرؤى والتصورات، وتتلاشى فيها القواسم الفكرية المشتركة، وهو حالة نفسية تعبر فيما أرى عن أزمة نفسية حادة لها إفرازاتها السيئة على الفكر، تفقده توازنيته وموضوعيته؛ لأن التنظير للرأي أو الاجتهاد فيه في إطار هذه الإشكالية قوة نفسية تعمل فيها كل المؤثرات النفسية، فتورط صاحب الرأي في الدفاع عن نفسه أولاً، وعن قناعاته ثانياً، غير آبه بجوهر الحقيقة وإن كانت نائية عن فكره.

ولإشكالية التعصب للرأي والمذهب خطورة على مناهج الدعوة وتصورات ورؤى الخطاب الإسلامي تتمثل فيما يلي:

١– إنها آفة توصم مناهج الدعوة والخطاب الديني بالجمود.

٢– يمثل التعصب للرأي والمذهب عملية «إقصاء» متعمد لكثير من الرؤى والتصورات والدلالات والأحكام والمضامين المغايرة لرؤى صاحبه وتصوراته، مع الوضع في الاعتبار أن هذا المغاير قديكون صحيحاً أو راجحاً أو على الأقل مساوياً لهذه الرؤى والتصورات من حيث القيمة العلمية، وقد لا يكون بحال أقل منها.

وبهذا المبدأ «حكم السلفية بالضعف أو الوضع على كل ما ورد في فضل العقل من الأحاديث.. لأنهم يرون أن العقل وظيفة وليس جوهراً قائماً بنفسه أو بالأحرى غريزة فطرية جعلها الله في الإنسان يعقل بها.. والقول بأنه جوهر قائم بنفسه، يجعله أداة تدرك كنه الأشياء، وإن لم ترد فيها نصوص ولا مأثورات، أما إذا كان مجرد غريزة جعلها الله في الإنسان يعقل بها، فإن هذا التصور له يوحي بعدم الاستقلالية بالإدراك، كسبب أول لهذا الإدراك، وهذا الموقف الذي تتخذه السلفية من العقل لا يوافقهم عليه الكثيرون من فرق الإسلام وعلمائه، هؤلاء العلماء الذين لم يمنعهم الخلاف حول تقديرهم لسلطان «العقل» إزاء السمعيات، ولا اختلافهم في تعريف «العقل» من ترجيح تعريفه القائل: إنه جوهر مجرد، يدرك الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة»(٢).

«وبهذا المبدأ اقتربوا في رأيهم في السببية من رأي من أنكرها ونفوا إرادة الإنسان في السبب مع أن القول بأن الإنسان

---

(١) النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب والنقد. د/محمد مندور ص١٠١ الهيئة المصرية العامة للكتاب – مكتبة الأسرة ٢٠٠٧م بتصرف.

(٢) تيارات الفكر الإسلامي. د/محمد عمارة ص١٤٧ دار الشروق، ط: ٢/٢٠٠٧م بتصرف شديد. وراجع إعلام الموقعين عن رب العالمين للإمام ابن القيم ٢/٢٩٨، ٢٩٩ – بيروت ١٩٧٣م.

هو الذي فعل السبب لا يتعارض مع القول بخلق الله تعالى الأسباب»[1]؛ لأن للعبد مشيئة ولله تعالى مشيئة، ومشيئة العبد موقوفة بمشيئة الله تعالى إن شاء أذن لها بالتأثير وإن شاء عطلها، وهذا ظاهر ما دل عليه النص الحكيم: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾[2].

«وقد ظلمت السلفية من خصومها وكثير من أنصارها، فخصومها صوروها جموداً وتزمتاً وإعناتاً، ووقوفاً عند ظواهر النصوص وأقوال الأقدمين، وخصوصاً ابن تيمية ومدرسته الحنبلية، فالسلفية عندهم لحية طويلة، وثوب قصير، ونقاب على وجه المرأة، وحرب على وجه المرأة، وحرب على أهل التأويل والمخالفين بصورة عامة، وقد ساعدهم على تثبيت هذه الصورة بعض دعاة السلفية الذين اهتموا بالشكل أكثر من الجوهر، وبالجزئيات أكثر من الكليات، وبالمختلف فيه أكثر من المتفق عليه»[3].

٣- كما يمثل التعصب للرأي عائقاً أمام إدراك الحقائق الكائنة بالنصوص والتي قد تكون أصدق إيضاحاً لجوهر القضية موضوع النزاع.

٤- يعتبر التعصب للرأي والمذهب عاملاً قوياً لغلق باب الاجتهاد ومصادرة دلالات معنوية وحكمية للنصوص تخدم الخطاب الديني في خضم الصراعات الثقافية العالمية وتحدياتها، أو حسم الخلافات البينية أو الداخلية الحادة.

٥- كما يعتبر عامل إزاحة قوية لكثير من الحلول لمشكلات شائكة في تاريخنا أو مستقبلنا الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي، وليس بخاف ما في هذه الإزاحة الفكرية في الخطاب الديني المعاصر من تفويت لمصالح الأمة والتي هي مقصد من مقاصد الشرع الحنيف.

على أن ثمة فرقاً كبيراً بين التنظير للحقيقة والتنظير للرأي، فالتنظير للحقيقة هو إجلاء واستجلاء للحقائق العلمية التي قامت الأدلة على وجه قاطع لإثباتها وتحصيل لرسوخ القناعات المعبرة عن الحقيقة الدينية أو الفكرية التي تدعمها النصوص الشرعية والاجتهاد المنضبط، أما التنظير للرأي إذا تجرد من التعصب فهو محمود، أما إن لبس التعصب ثوب التنظير فقد خرج عن إطار الموضوعية واستقراء النصوص المتعلقة بالقضية المثارة على نحو يثري قيم الاجتهاد.. وناهيك عن الفرق الشاسع بين مستمسك بالحقيقة، وبين مستمسك بالرأي، فذاك يبحث عن الحق، وهذا تفتعل في نفسه مؤثرات الـ «أنا» أو النزعة الشخصية، ويكون ذلك منتصراً للحق، وهذا متورط في الدفاع عن النفس!!.

فالإشكالية كل الإشكالية عندما يختلط الأمر ويغيب التمييز وتلتبس قيم الدين بصور التدين، أو عندما تلبس أو تلتبس الذات بالقيمة، فتصبح الذات هي المعيار، وعندما تنشأ أنواع من الكهانات الدينية، وبسوء مناخ مغشوش من التدين يحبط اجتهادات البشر بلون من التقديس والعصمة دون مراجعتها ومناقشتها»[4].

---

(١) راجع: تيارات الفكر الإسلامي. د/محمد عمارة ص١٤٧، ١٤٨.

(٢) سورة التكوير: ٢٩.

(٣) الثقافة العربية بين الأصالة والمعاصرة. د/القرضاوي ص٦٠مكتبة وهبه، ط: ١٤٢٦/٢ هـ - ٢٠٠٥م.

(٤) الخطاب الإسلامي المعاصر «دعوة للتقويم وإعادة النظر». نخبة من الباحثين والكتاب ص١٨ مركز البحوث والدراسات - دولة قطر - وزارة الأوقاف القطرية، ط: ١٤٢٦/١ هـ - ٢٠٠٦م.

وهذا بلا ريب له خطورته الكبيرة على مناهج الدعوة ومنهجية التفكير والممارسات الدعوية في ميادين ومؤسسات العمل الدعوي في العالم الإسلامي.

ثالثاً: عرض إشكالية الانغلاق وعدم الانفتاح على الآخر

من إشكاليات مناهج الدعوة «الانغلاق وعدم الانفتاح على الآخر»، وهي تمثل صورة ذهنية سودوية، تمثل غيامات فكرية متكاثفة في ميادين الفكر الإسلامي، وتضع الخطاب الديني في مآزق حرجة، تعمق الرؤى الانفصالية.. الانقسامية، وتدعم ثنائيات الفكر «المتناقض»، والأطروحات المضادة.. ويعمق الانغلاق من قتامة الصورة الفكرية، وضراوة الصراع، لاسيما إذا تعلق الأمر بالشيعة وأهل السنة في أكبر دائرتين متناقضتين في الفكر الإسلامي.. فالشيعة لهم عقائدهم في بعض قضايا الدين لاسيما الإمامة، والنبوة، ولهم مزاعم في الرسالة وأحقية علي بها، وأن جبريل (عليه السلام) على أقل زعمهم توهم أن محمداً (ﷺ) هو علي فبشره بالرسالة دونه!!! كما أن للشيعة آراوهم في الصحابة (رضي الله عنهم) وهم الذين آمنوا بالرسول (ﷺ) واتبعوه رغم القيود والضغوط الاجتماعية التي وصلت إلى حد التعذيب، بل والقتل من قيادات المعارضة للوحي الإلهي، وصناديد الكفر والطغيان، وغير ذلك كثير.. إنها مزاعم التشيع الغالي المتطرف، وهذه المزاعم والآراء تناقض ما أجمعت عليه الأمة، وتناقض عقيدة سلف الأمة الصالح وخلفها الملتزمين.

«فالشيعة وحدهم في مواجهة جمهور المسلمين هم الذين ذهبوا إلى أن الإمامة أصل من أصول الدين، وركن من أركانه، وبينهم وبين الجمهور آراء وسجالات نقدية حادة لنقد هذه العقيدة في الإمامة التي يرى الشيعة أن الإيمان لا يتم إلا بالاعتقاد بالإمامة، فكما بلغ الرسول (ﷺ) الدين عن ربه وأشهد الناس على بلاغه فإن الإمامة كانت فيما بلغ عن ربه من أصول دينه، ومما أشهد الناس على بلاغه إياهم لها، وفي هذا الباب يفسر الشيعة بعض المأثورات تفسيراً يختلف معهم فيه غيرهم، وينفردون هم برواية مأثورات أخرى.

١- فهم يستندون إلى حديث الغدير في أن الرسول (ﷺ) عند «غدير خم» وهو عائد من حجة الوداع نص على أن علي بن أبي طالب هو الإمام من بعده عندما خطب فقال: «من كنت مولاه فعلي مولاه» لكن خصومهم ينكرون أن يكون المراد هو الإمامة والسلطة السياسية في المجتمع؛ لأن الموالاة هي «النصرة والمناصرة» كما تشهد بذلك معاني ومواطن ورود هذا المصطلح في القرآن الكريم وليست السياسة والسلطة العليا في المجتمع.

٢- وهم يستدلون على النص والوصية من النبي (ﷺ) لعلي بن أبي طالب بالإمامة بحديث المنزلة الذي خاطب فيه النبي (ﷺ) علياً فقال: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» وخصومهم يقولون إن هذا الحديث لا يشهد لهم، لأن هارون لم تكن من منازله مع موسى الخلافة والإمامة السياسية بعد موسى، فلقد مات قبله، فالخلافة والإمامة هنا غير واردة ولا مرادة.

٣- كما يستدلون بحديث «الدار» في بداية الدعوة بمكة عندما جمع الرسول (ﷺ) عشيرته وفيهم علي وهو صبي، فقال لهم: «إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم» لكن خصومهم ينكرون أن تكون الخلافة والإمامة السياسية مرادة، ففي بداية الدعوة لم تكن القضية واردة أصلاً، فلقد كان الوقت مبكراً حتى بالنسبة لوجود الجماعة الإسلامية، وذلك فضلاً عن أن جميع هذه الأحاديث وما ماثلها هي أحاديث آحاد، وأحاديث الآحاد إن جاز الأخذ بها في الأمور العملية من غير

الواجب أن تؤسس عليها العقائد، خصوصاً إذا كانت عقيدة الإمامة، وهي على رأي الشيعة من أصول الدين، وإذا كانت المأثورات التي رواها الشيعة أو فسروها كي تشهد لعقيدتهم في النص والوصية، فقد جاء أغلبها للنص على إمامة علي بن أبي طالب، فلقد قالوا: إنه قد نص على إمامة ابنه الحسن الذي نص على إمامة أخيه الحسين، وهكذا توالت سلسلة أئمتهم من آل البيت أبناء فاطمة بنت الرسول (ﷺ)»[1].

ورغم ما يحدث من محاولات التقريب[2] بين هؤلاء وأؤلئك، ورغم المؤتمرات التي عقدت في هذا الصدد بهدف القضاء على صور هذا الانقسام الخطير في الخطاب الإسلامي بينهم في محاولة لمواربة الباب على الأقل، لعل رياح التغيير ونسماته الهادئة تدخله، فتغير من صخب الجدل المتنامي في هذا الوسط أو ذاك.. رغم هذه المؤتمرات والنداءات بضرورة المراجعات الفكرية على أساس المرجعية النصية «القرآن الكريم والسنة الشريفة» يرفض الشيعة تغيير مواقفهم الفكرية من كثير من القضايا محل النزاع.

على أن أهل السنة وجماعة الأمة يستندون إلى نصوص صريحة من القرآن الكريم والسنة الشريفة تصف الصحابة (ﷺ) بأنهم عدول وتدرأ مطاعن الطاعنين وغلو المغالين.. وتفريط المفرطين.

ومن أدلتهم على ذلك من القرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَالَّذِينَ جَاءُو مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾[3].

ومن أدلتهم على ذلك من السنة الشريفة قول الرسول (ﷺ): «الله الله في أصحابي، الله الله في أصحابي فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم»[4].

ولا يضير الشيعة تغيير مواقفهم تلك من صحابة رسول الله (ﷺ) ولا يضيرهم مراجعة قناعاتهم بكثير من قضاياهم

---

(١) تيارات الفكر الإسلامي د/محمد عماره ص٢١٠، ٢١١ مرجع سابق بتصرف.

(٢) أسست حركة التقريب بين السنة والشيعة في العقد السابع من القرن الرابع عشر للهجرة، وقد صدرت فتاوى من الأزهر الشريف باعتبار المذهبين الشيعيين – الجعفري والزيدي – مذهبين معترفاً بهما إلى جانب المذاهب السنية، وتقرر تدريسها في كليات الأزهر، وذهب الشيخ محمود شلتوت وغيره من كبار علماء أهل السنة إلى الأخذ برأي المذهب الشيعي في عددمن القضايا الفقهية، واعتبر فكرة التقريب هذه نقطة تحول في تاريخ الفكر الإصلاحي الإسلامي قديمه وحديثه. راجع الفكر المعاصر والتحديات. منير شفيق ص٧٣ دار القلم – الكويت ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م. وراجع التجديد في الفكر الإسلامي المعاصر «دراسة نقدية في ضوء الإسلام» د/محمود بكار ص٢٠٨ وما بعدها – دار الوفاء، ط: ١/١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٦م.

(٣) سورة الحشر: ٨ – ١٠.

(٤) أخرجه الإمام الترمذي في سننه: كتاب المناقب عن رسول الله، باب في من سب أصحاب النبي (ﷺ) (٣٧٩٧) وقال: حديث غريب.

الفكرية.. إن لم يجب عليهم ذلك في إطار المراجعات المنهجية الجادة لخطابهم الديني ومنهاجهم الدعوية.. بل يفيدهم في تصحيح مسارات الفكر والرأي والاعتقاد، لأن آراءهم قادحة ومجانبة للصواب، بخلاف آراء أهل السنة واعتقادهم، المناقضة لذلك فهم – أي أهل السنة – يستندون إلى نصوص صريحة من القرآن الكريم والسنة الشريفة لا تحتمل التأويل، وهم يقدرون الصحابة (ﷺ) ولا يقدحون فيهم، وفرق كبير بين فكر قادح وفكر مادح، لاسيما إذا توفر للمدح من الأدلة ما لا يتوفر للقدح.. وقد يكون اتهام البريء أسوأ من عقوبة الجاني.. ولعلهم – أي الشيعة – يقدرون في حكمهم على الصحابة – رضوان الله تعالى عليهم – على الأقل مبدأ: الخطأ في العفو أهون من إدانة البريء.

وهذه قواعد أخلاقية وقيم إنسانية يدعمها الشرع الحنيف «ادرءوا الحدود بالشبهات»[1]، وما يمكن أن نسميه قاعدة «العذر» أو التماس الأعذار، ودرء لفساد الحكم «التمس لأخيك عذراً»[2].

وبيد أن غلاة الشيعة ينغلقون على أنفسهم فيأبون إلا التمسك بهذا الركام الفكري، ويأبون إلا إثارة الشبهات حول محارم الله تعالى وحدوده ووحيه الحكيم.

وتصور في خضم هذا التناقض الفكري الحاد، والجدل الصاعد والنازل جدوى الخطاب الإسلامي، وآثاره على القناعات والقيم والفضائل، ولك أن تتصور إمكانيات تصحيح المسارات الفكرية.. في أطر تلك الدوائر الفكرية المغلقة والتي يأبى أصحاب كل فريق أن يرى فيها إلا ذاته وفكره، ويرفض أن ينظر إلى الآخر، ولو من ثقب ضيق ليتعرف منه على ملامحه فضلاً عن آرائه وقناعاته، وفرص القبول، وإمكانات الرفض، ودلالات الإثبات وشارات النفي.

على أننا لا نطعن في العقلية الشيعية، من حيث قدرتها على التفكير والتأمل، ولا نشك في قدرتها على إجراء مراجعات فكرية موضوعية، وإن كنا نوهن من مصادر استقاء تلك القناعات والآراء والمعتقدات التي نؤمن بها، وكما نشك في قدرتها على النقد الذاتي، فإننا نرى أن فرص هذا النقد ضئيلة في الخطاب الشيعي.. وإن كان رواد التشيع جادين في حوارات التقريب، فليس من المعقول أن يغني الشعار عن العمل.. ولا أن يغني إعلان المبادئ عن تنفيذها: ﴿ وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ ﴾[3].

هذا محور فريد ونموذج مؤسف في الوسط الإسلامي الذي يجب أن يكون منهجاً وسطاً يرفض الغلو والتفريط، على أنك إذا دققت بطرف عينك إلى الساحة الفكرية الإسلامية ستجد محاور أخرى للصراع الفكري بين اتجاهات أخرى تتغاير مناهجها ويغيب عنها فقه الأولويات وتتلون صور خطابها الديني بصور مختلفة وأنساق متجانسة؛ فهذا سلفي وذاك إخواني وثالث تكفيري ورابع تبليغي ومسميات أخرى لا يرى أصحابها في ميزان الحكم الرشيد إلا ذواتهم فقط، وتتسع دوائر النقد المتبادل بين أصحاب تلك الأطياف الفكرية.

والأشد خطورة في هذه الأطياف.. الطيف التكفيري الذي لا يرى فيه رواده ومنتسبوه إلا ذواتهم في دائرة الإيمان،

---

(١) أخرجه الإمام البيهقي في السنن الكبرى ٣١/٨ رقم (١٤٦٤٦).

(٢) عن أبي قلابة قال: التمس لأخيك العذر بجهدك، فإن لم تجدله عذراً فقل: لعل لآخر عذراً لا أعلمه. انظر: مدارة الناس لابن أبي الدنيا.

(٣) سورة البقرة: ١١١.

وقديقذفون بمجتمع في دوائر الكفر أو على الأقل في دوائر «الجاهلية» ولك أن تتصور على امتداد الزمن لو نمى هذا الاتجاه وتجذر في المجتمع وجدنا كومة هائلة من جماجم الأبرياء يقتلون أو يغتالون؛ لأنهم في نظر هؤلاء كافرين وما هم بكافرين!!.

لك أن تتصور في ضوء أحد هذه الأطياف عمليات العنف وترويع الآمنين، وتدمير المساكن والمؤسسات التعليمية، وقتل عشرات الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ ومن لا ذنب لهم إلا أنهم ساروا في هذا الشارع أو ذاك وقت انفجار نتيجة قرار أسوددُبَّر بليل. أين هذا من حديث الرسول (ﷺ): «لا يحل لمسلم أن ينظر إلى أخيه بنظرة تؤذيه»[1]، وقوله (ﷺ): «والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن، قالوا: من يا رسول الله، قال: من لا يأمن جاره بوائقه» [2] فكيف بإراقة دمه؟!!، وقوله (ﷺ): «ومن خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها ولا يتحاشى مؤمنها ولا يفي لذي عهد عهده فليس مني ولست منه»[3].

إنه ليس إلا الخلل في معايير الحكم والخطأ المنهجي في بعض أطياف الخطاب الديني المعاصر.. إن الخطاب الديني في ضوء المقاصد الشرعية، يجب أن يركز على مفهوم الأمن الاجتماعي، والسلم العام، والتنمية، والحفاظ على مقدرات المسلمين لا على إثارة الاضطرابات وإراقة الدماء.. فباسم من أريقت دماء عشرات الأطفال في المدارس؟ وباسم من أريقت دماء عشرات الرجال في الشوارع؟ مخطئ من يظن أنها أريقت باسم الله وباسم الجهاد؛ لأن الله تعالى يبرأ من هؤلاء الذين يقتلون الأبرياء، ولأن الجهاد في الإسلام أشرف من أن يتخذ ذريعة لقتل المسلمين والأبرياء بلا ذنب أو جريرة، لحساب من؟ وفي أي دوائر منظمة اتخذت هذه القرارات السوداوية.

والعجب العاجب أن تبارك هذه الأعمال من أطياف أخرى تجبن عن الإعلان عن تأييدها، وقد تتهلل في نفسها فرحاً بحدوثها، والله تعالى يتولى السرائر.. وفي ضوء هذا تستوي «**فكرة العنف**» و«**عنف الفكرة**» ويستوي معهما الصمت عن الإدانة، لأنه يعد إقراراً لهما.

الدين بين "عنف الفكرة" و"فكرة العنف":

ثمة لفظتان تضاف إحداهما إلى الأخرى في عبارة لتعطي دلالات التأثير، وفي عبارة أخرى لتعطي دلالات التولد، على أن إحدى العبارتين صورة ذهنية مجردة، وثانيتهما تطبيق عملي لها، فالصورة الذهنية تتمثل في عبارة «عنف الفكرة»، والصورة التطبيقية العملية تتمثل في عبارة «فكرة العنف» على أن الأولى «عنف الفكرة» مؤثرة في الثانية، «فكرة العنف» والأخيرة متولودة عنها.

وتكمن الخطورة في انعدام المسافة البينية بين الفكرتين لدلالات التداخل القوي بينهما، على أن العنف صورة ذهنية وعملية مركبة في دائرة الفكرتين

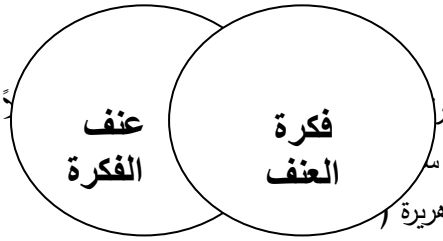

(١) قال الإمام العراقي في تخريج أحاديث الأحياء: أخرجه ابن المبار[illegible] مسند ضعيف، وفي البر والصلة له من زيادات الحسين المروزي حمزة بن عبد الله بن أبي س[illegible]

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: كتاب مسند المكثرين، مسند أبي هريرة [illegible]

(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن (٣٤٣٦).

وهذا يعني أنه لا توجد حكمة دعوية بين الفكرتين، وإن شئت فقل بين العنفين، فالحكمة التي جعلها الإسلام ضالة المؤمن ينشدها أنى وجدها[1] تتوارى وتختفي وراء فكرة العنف، ولا مجال للدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن بين الدائرتين.

وقد قال الله تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٢٥﴾ ﴾[2].

وبالتأمل نجد أن فكرة «اللاحكمة» متولدة عن الفكرتين السابقتين، أي عن عنف الفكرة، وفكرة العنف، على أن فكرة اللاحكمة تتسع دائرتها لتشمل دائرتي الفكرتين «فكرة العنف» و«عنف الفكرة» وتسع الثلاثة معاً دائرة أخرى يمكن أن نطلق عليها «دائرة اللاوعي».

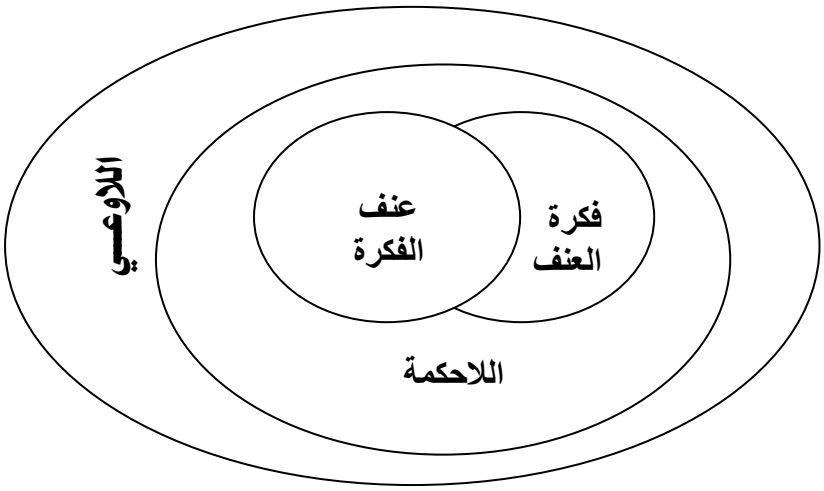

إنها دوائر مظلمة في ميادين الفكر تؤكد الانغلاق الفكري، والتفرد بأحادية التصور وعدم قبول الآخر، والسؤال الذي يطرح نفسه في محيط هذه الدوائر وبإلحاح هو: هل يستطيع غير المسلم أن ينظر إلى الإسلام من خلال هذه الدوائر؟! إنه لن يجد إلا ظلاماً!!!.

وسؤال آخر: هل يستطيع المسلم أن ينظر إلى جوهر الإسلام الصافي من خلف هذه الدوائر؟! وبصيغة أخرى: هل يستطيع التعرف على معالم الإسلام من خلالها؟! والإجابة المنطقية تكمن في عبارة «اللاوعي» والخاسر الثاني هم دعاة

---

(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه من حديث أبي هريرة بلفظ «الكلمة الحكمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحق بها» كتاب العلم عن رسول الله (ﷺ)، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (٣٦١١)، وقال: هذا حديث غريب.

(٢) سورة النحل: ١٢٥.

العنف، لأنهم لم يستفيدوا بدينهم، والخاسر الثالث هم المسلمون لأنهم لم يستطيعوا أن يدركوا الإسلام خلف هذه السحب المتكاثفة من ركام العنف، والتي لا يمكن أن يُرى من خلالها إلا ذات الداعي إلى العنف «وتبدأ مرحلة السقوط في حمأة الإرهاب الفكري الذي قد يكون أخطر وأسوأ من الاستبداد والإرهاب السياسي، وتتحول القيم الدينية بدل أن تكون سبيلاً للنهوض إلى طريق التخلف والجمود»(١).

وظاهرة الإرهاب تنظير وممارسة ناتجة عن غلو في الدين وتقصير فيه (وقد حذر السلف الصالح (ﷺ) من الأمرين، وقال الحسن (ﷺ): إنما يضيع هذا الدين بين المغالي فيه والجافي عنه، وقدرأينا من غلو الغالين من استحل دماء غيره من المسلمين وأموالهم ولم يجعل لها حرمة، على حين كان المشرك يجد عنده الأمان، مما جعل بعض العلماء الأذكياء حين وقع مرة في أيديهم، يدعي أنه مشرك مستجير، فلم يملك من وقع في يده إلا أن يقرأ قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾(٢)، ولو قال هذا الرجل له إنه مسلم لضرب عنقه تقرباً إلى الله تعالى، هؤلاء جماعة من الخوارج الذين اشتهروا بأنهم صُوَّام قُوَّام عباد لله تعالى، ولكن وصفتهم الأحاديث الصحيحة بأنهم «يقرأون القرآن ولا يجاوز حناجرهم»)(٣).

وقد وقع ما هو أسوأ من ذلك في نهايات القرن العشرين عندما مارس الإرهاب قتل الأبرياء في الشوارع المكتظة بالمارة، لا يفرقون بين طفل في مدرسة وبين شيخ مسن.

فانظر ماذا خسر الناس، وماذا خسر الدعاة، وماذا خسر الإسلام؟! وانظر إلى مدى تضاؤل الفرص لدعوة غير المسلمين، بل وهدايتهم إلى الحق.. أعتقد أن هذا «الفكر الانغلاقي» وتنحية الحكمة في الدعوة إلى الله تعالى أشد خطورة على الإسلام من الصور «الكاركاتيرية» التي رسمها أحد المغرضين الدانماركيين لشخص الرسول (ﷺ)، ولصورة الإسلام بأنه دين العنف والإرهاب في الأعوام الماضية، والتي أثارت حفيظة المسلمين في العالم!! فهلا نصحح المسار أيها الراشدون.

إن البديل لفكرة العنف هو «حكمة الفكرة» و«فكرة الحكمة» اللتان تحققان الحكمة في الدعوة، وينشأ عنهما الوعي الصحيح بالإسلام والمنهجية الراشدة في الدعوة إلى الله تعالى.

الأسباب التي أدت إلى "عنف الفكرة" و"فكرة العنف".

ثمة عدة أسباب فاعلة أدت إلى هذا العنف بصورتيه الذهنية والعملية نجملها فيما يلي:

أولاً: عدم فهم آيات القرآن الكريم التي تتحدث عن مشروعية الجهاد والتي تخلص للدفاع والمقاومة، ذلك أن الدفاع عن الدين والوطن والنفس والمال والنسل في الإسلام ليس فكراً هجومياً، يتمحور حول «فكرة العنف» أو «عنف الفكرة» حتى يزعم البعض أنه فريضة غائبة، وأنه لابد منه لنشر الإسلام، مع أن الإسلام لا يقيم التكليف على أساس إجبار

(١) الخطاب الإسلامي المعاصر. دعوة للتقويم وإعادة النظر ص١٨ مرجع سابق.

(٢) سورة التوبة: ٦.

(٣) كيف نتعامل مع التراث والتمذهب. د/القرضاوي ص٣٠، مرجع سابق.

الآخر على اعتناقه، ففكرة «الجبر» ليست أساساً دعوياً أو تبليغياً، وقد جعل الإسلام «الاختيار» أساساً للتكليف، وركيزة دعوية تتوافق مع تخيير الإنسان لحمل الأمانة، قال تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾ ﴾(٢) ، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ﴾(٤)وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ ۖ فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴾(٥).

وآيات القتال التي يستشهدون بها في سورة التوبة لا تسعفهم في تأصيلهم للقتال من أجل إدخال الناس في الإسلام جبراً أو عُنوة؛ لأنها أمرت بقتال من «نقض العهد» من المشركين مع رسول الله (ﷺ)، وأمرت بالوفاء بالعهد لمن ينقض العهد منهم: ﴿فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ (٦).

(١) سورة الأحزاب: ٧٢.

(٢) سورة يونس: ٩٩.

(٣) سورة القصص: ٥٦.

(٤) سورة الغاشية: ٢٢ – ٢٤.

(٥) سورة ق: ٤٥.

(٦) سورة التوبة: ٤.

الآيات الكريمات دلالات تأملية:

عندما نتأمل هذه الآيات الكريمة نجد ما يلي:

١– ركزت الآيات الكريمة على العرض والاختيار كأساسين للدعوة إلى الله تعالى والتبليغ عنه سبحانه.

٢– نفت الآيات الكريمات فكرة «الإجبار» كأساس دعوي، واستبعدت إكراه الآخرين على الدخول في الإسلام، وتمحورت حول قيم البلاغ والتذكير.

٣– ركزت الآيات الكريمة على أساليب الوعد والوعيد، والترغيب والترهيب، والإنذار والبشارة، لإزاحة العوالق الفكرية والنفسية والاجتماعية عن دائرة اتخاذ القرار بالإذعان للإسلام.

٤– كما أنها أسست للجهاد فإن القتال لمن قاتل، والعداء لمن عادى، أما من لم يقاتل أو يعادي فلا يعامل معاملة هؤلاء، وهذا هو الإنصاف للدين والرشد للدعوة إلى الله تعالى.

ثانياً: الطرح الأيديولوجي أو المذهبي المتبني لفكرة العنف المذهبي، أو ما يمكن أن نسميه «عنف الاتجاه» و«اتجاه العنف» في ميادين العمل الدعوي وليس المعقول أن نترك دلالات الطرح الإسلامي لجوهر فكرة الدفاع والتأسيس الدعوي لطرح الاتجاه أو المذهب.. أو بالأحرى ليس من المعقول أن نترك دلالات النص لدلالات العقل، حتى لو كانت هذه الدلالات العقلية المذهبية مستندة إلى نصوص قطعية؛ لأن المشكلة لا تكمن في النصوص، وإنما تكمن في مدى صحة الاستنباط الدلالي والحكمي والمقاصدي، وتكمن كذلك في مدى استقامة المنهج، والأفكار والأحكام تتناسب طردياً مع المنهج قوةً وضعفاً، فإذا قوي المنهج قوي الاستنباط وصحت الأفكار، وإذا ضعف ضعف هذا وذاك.

على أن «طرح الاتجاه» أو «الطرح المذهبي» يختزل الدين في الفكر ويختزل قيم النص في قيم المذهب.

ثالثاً: تنفيذ أيديولوجيات خارجية تضمر العداء للإسلام والمسلمين بهدف القضاء على الأمن الاجتماعي، وإثارة القلاقل السياسية، وإزكاء نار الخلاف بين الحكومات والمعارضة، وضعضعة الاقتصاد في الدول الإسلامية.. إنها سياسة ظلامية تولد في الظلام وتديرها أيد خبيثة من وراء الكواليس للنيل من الإسلام ديناً ودولة.

رابعاً: عرض إشكالية الخلاف من أجل الخلاف

من إحدى أخطر الإشكاليات في بعض مناهج الدعوة، وصور الخطاب الإسلامي المعاصر – غير المؤسسي – إشكالية «الخلاف من أجل الخلاف» لأنها تجعل من الخلاف نقطة انطلاق نحو تصور الآخرين، والحكم على فكره أو قناعاته بدلاً من البحث عن عناصر فكرية جامعة، ومسارات مشتركة تمكن كلا من الطرفين من رؤية الآخر، وتفهم آرائه وتصوراته، على أننا لسنا من دعاة تعميم الأحكام، فقد يسلم البعض من هذه الإشكالية، وقد يقع في أسرها آخرين!!.

وفي الحكمة ما أشبه اليوم بالبارحة..فقديماً اتخذ الفيلسوف ديكارت الشك دليلاً على وجوده، إذ قال: «أنا أشك إذاً أنا موجود» لكن شكه هذا – رغم المآخذ المنهجية [١] والعلمية عليه – شك إيجابي.. شك من أجل إثبات الحقيقة، وليس شكاً من أجل إثبات الذات!! إنه بحث في قضية الوجود الماهي للأشياء.. وحديثاً اتخذ البعض من الخلاف مبداءاً لإثبات الذات لا لإثبات الحقيقة العلمية، فخالف من أجل الخلاف..

وحاكى ديكارت بلسان الحال لا بلسان المقال «أنا أختلف إذاً أنا موجود»!! وكأني به يقول: هذا صوفيٌ، إذن فلأختلف معه، لأنه يرفض التصوف جملة وتفصيلاً، ولأنه يراه بدعاً من الأمر، مع أننا لا نقبل التصوف على علاته وعواهنه، وإنما نقر منه ما يتفق مع الإسلام ونرفض صور الغلو فيه، ورغم أن التصوف نمت في حياضه اتجاهات النقد الذاتي بهدف تصحيح المسار الصوفي، وهو اتجاه محمود يزكي قيم المراجعات الفكرية والسلوكية لضبط السلوك وإدراك قيم الصفاء الروحي الحقيقي.

ومن نماذج هذا الخلاف إنكارهم على الصوفية ذكر الله تعالى بأسمائه المفردة.. مثل الله.. الحي.. القيوم وغيرها، اعتماداً على رأي الإمام ابن تيمية في ذلك، مع أن الإمام ابن تيمية – فيما أرى – لم يرفض الذكر بالأسماء المفردة لذات الذكر بها لأنه عبادة لله تعالى، واستذكار لعظمته، وتودد إليه تعالى بتأمل أسمائه ومعرفة صفاته.. وإنما مثل ذلك موقفاً عاماً من التصوف مخافة خروج بعض المتصوفة بغلوهم في تصوفهم عن القصد في العبادة لله تعالى.

إنني أرى أن هذا رأي للإمام ابن تيمية لم يستند فيه إلى نص صريح يفيد تحريم الذكر بالأسماء المفردة صراحة لا من القرآن الكريم ولا من السنة الشريفة، إذ ليس فيها ما يفيد ذلك.

والإمام ابن تيمية نفسه يقول: «بل كان كل من سوى الأنبياء يؤخذ من قوله ويترك، ولا تجب من سوى الأنبياء والرسل في كل ما يقول، ولا يجب على الخلق اتباعه والإيمان به في كل ما يأمر ويخبر به، ولا تكون مخالفته في ذلك كفراً بخلاف الأنبياء»[٢].

«وكان الشافعي (ﷺ) يناظر بعض فقهاء الكوفة في مسائل الفقه فيحتجون عليه بقول عليٍّ، فصنف كتاب «اختلاف عليّ وعبد الله بن مسعود» وبين فيه مسائل كثيرة تركت من قولهما لمجيء السنة بخلافهما»[٣].

أضف إلى ذلك أن نص القرآن الكريم يدل على مشروعية الذكر بالأسماء المفردة صراحة[٤]، وهو قول الله تعالى: ﴿

---

(١) على أن هذا الشك لا يمكن تطبيقه فيمجال العقائد لاسيما فيما يتعلق بالذات العلية فهو مردود بل مرفوض طبقاً للمفاهيم الإسلامية.

(٢) كيف نتعامل مع التراث والتمذهب والاختلاف. د/القرضاوي ص٢٠مكتبة وهبة ط: ٢/١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م.

(٣) كيف نتعامل مع التراث والتمذهب والاختلاف. د/القرضاوي ص٢٠مكتبة وهبة ص١٧.

(٤) فضلاً عن إفادته ذكر الله تعالى بكل أنواعه من التسبيح والتهليل والتحميد. . راجع في هذا: روح المعاني للإمام الألوسي م ١٥ جـ ٢٩

﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴿٨﴾﴾ فما معنى ذكر الله تعالى باسمه إذا لم يردد العبد اسمه أو يتأمله ويستحضر عظمة الله تعالى فيه، وما قول بلال بن رباح (ﷺ) وهو يعذب «أحد.. أحد» إلا تأكيداً لمعنى اسم الله تعالى الواحد، ولم ينكر الرسول (ﷺ) عليه ذلك حين أخبر به.

وأما عن الجلوس جماعة للذكر فيدل عليه فعل الرسول (ﷺ) فقد ورد في الحديث «دخل علينا رسول الله (ﷺ) ذات يوم فقال: هل فيكم غريب –يعني أهل الكتاب –؟ فقلنا لا يا رسول الله، فأمر بغلق الباب وقال ارفعوا أيديكم وقولوا لا إله إلا الله، فرفعنا أيدينا ساعة ثم وضع رسول الله (ﷺ) يده، ثم قال الحمد لله اللهم إنك بعثتني بهذه الكلمة وأمرتني بها ووعدتني عليها الجنة إنك لا تخلف الميعاد، أبشروا فإن الله (ﷻ) قد غفر لكم»[1]

فدلالة الحديث ظاهرة على جواز ذكر الله تعالى في جماعة، كما يفعل الصوفية، وإن كان الذكر هنا ذكر بجملة، وليس ذكرا باسم مفرد، فليس في الحديث ما يمنع الذكر بالأسماء المفردة.. فضلاً عن أن العبادة الجماعية تدخل في باب التعاون على البر والتقوى وهو مبدأ إسلامي مشروع، ولا ينكره أحد، وعلى هذا نقرر ما يلي:

١– أن الذكر بالاسم المفرد وفي جماعة كالذكر بالجملة في جماعة، وقد تظاهرت دلالة الحديث الشريف على هذا.

٢– أن الذكر بالاسم المفرد في جماعة يحقق التعاون على البر والتقوى ويتفق مع روح الإسلام في إخلاص العبودية لله تعالى، فما بالك لو حث القرآن الكريم عليه؟ أفبعد كتاب الله تعالى دليل؟ وهل نترك الآية القرآنية لرأي ابن تيمية؟!! علماً بأن رأيه في هذا محض اجتهاد، وهو من الأئمة العظام الذين يقرون بأن المجتهد مثاب في كلتا الحالتين: الإصابة والخطأ، ونحن لا ندعي خطأ الإمام في ذلك ولكننا نرى أنه بالغ في سد الذرائع دون انتشار الابتداع في الدين من قبل العوام الذين ليسوا من أهل النظر والرأي.. ولكن لا يحمل هذا الرأي بحال من الأحوال على إنكار دلالة ظاهرة لآية كريمة، وعلى الناس أن يقدروا ظروف الفتوى وملابساتها.

ومما يؤكد مشروعية الذكر في جماعة ما أخرجه ابن عساكر، عن أبيه عن رسول الله (ﷺ) قال: «ما قعد قوم يذكرون الله إلا قعد معهم عددم من الملائكة، فإذا حمدوا الله حمدوه، إن سبحوا الله سبحوه، وإن كبروا الله كبروه، وإن استغفروا الله أمّنوا، ثم عرجوا إلى ربهم فيسألهم فقالوا: ربنا عبيد لك في الأرض ذكروك فذكرناك، قال: ماذا قالوا؟ قالوا: ربنا حمدوك، فقال: أول ما عُبد وآخر ما حُمد، قالوا: وسبحوك، قال: مدحي لا ينبغي لأحد غيري، قالوا: ربنا كبروك: قال: لي الكبرياء في السموات والأرض وأنا العزيز الحكيم، قالوا: ربنا استغفروك، قال: أشهدكم أني قد غفرت لهم».

ولا ريب – في ميزان الاعتدال – أن المعرفة الصوفية قد أثرت الفكر الإسلامي وأثرت في الممارسات الوجدانية والذوقية لكثير من المتصوفة بمختلف أطيافهم، وإلى هذا ذهب محمد إقبال إذ قال: «وآثار أصحاب النظر العقلي من المتصوفة وغير المتصوفة في العصور الأخيرة تشغل فصلاً قيماً جداً في تاريخنا الثقافي، من حيث أنه تجلت فيها رغبة

ص١٣٢ دار الفكر – بدون تاريخ.

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: كتاب مسند الشافيين، باب حديث شداد بن أوس (١٦٤٩٩)، وقال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: رواه أحمد وفيه راشد بن داود وقد وثقه غير واحد وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات. وقال عنه الإمام الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب: رواه أحمد بإسناد حسن. والطبراني وغيرهما جـ ٢ ص٤١٥ – دار الريان ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

ملحة في وضع نظام الأفكار المتسقة المنسجمة، كما تجلي فيها روح من الإخلاص للحق العظيم، مع ما كان لهذا العهد من قصور جعل الحركات الدينية في الإسلام أقل ثمرة مما كان يقدر لها لو أنها جاءت في عهد غيره»[١].

ويعتبر محمد إقبال التصوف «علم النفس الديني» إذ يقول: «وفي ميدان علم النفس الديني، وأعني بهذا المصطلح الأخير التصوف العالي الرفيع، إنما هو تحصيل اللانهائي وإسعاد النفس به»[٢] على أنه قد انتقد في ثنايا كتابه الممارسات الدعوية الصوفية غير المنضبطة، والتي أدت إلى انتشار بعض الأفكار اللامسئولة في التطبيق والتنظير للمعرفة الصوفية.

وهذا هو المنهج الحق في ميزان النقد العلمي أن تبرز الإيجابيات، كما تبرز من أجل تصحيح المسار الدعوي، أما أن تصادر التجربة المعرفية الذوقية الصوفية بصورة كلية فهذا غمط للحق وإهدار لجهد دعوي كبير في إطار العمل الدعوي الإسلامي، وقد غذى هذه النزعة النقدية مبادئ مذهبية لها مواقفها المسبقة من الفكر الدعوي الصوفي، على أن الممارسات الدعوية الصوفية إذا ما جردت من السلبيات، تعبر تعبيراً حقيقاً عن روح المعرفة الإسلامية ودورها الكبير في الإصلاح والتهذيب والتصور المعرفي لفهم الكون والحياة لجدير بالاعتبار.

على أن محمد إقبال قد أثنى على جهود العراقي الصوفي في محاولة تفسيره المعرفي للمكان والزمان بجوهره وخصائصه والتي تتلخص في أنه أي المكان خاضع للأبعاد والمسافات متباين في جوهره، فمكان الهواء غير مكان الضوء، ومكان الأجسام ذات الجرم يختلف عن مكان الأجسام اللطيفة، مع أن وحدة الحيز واحدة، وإن كان المكان الإلهي على حد تعبيره «بريء من الأبعاد والمسافات براءة تامة، وفيه يلتقي كل ما لا يتناهى»[٣]، ويعقب إقبال على ذلك بقوله: «وترون من هذه الخلاصة لرأي العراقي كيف يفسر صوفي مسلم مستنير إدراكه الروحي للمكان تفسيراً عقلياً في عصر لم يكن يعرف شيئاً عن الآراء والنظريات الرياضية والطبيعية الحديثة».

والعراقي يحاول الوصول على أن فكرة المكان والزمان متغير متحرك[٤].

وجهد الإمام الغزالي في التجديد التفكير المعرفي والذوقي لا ينكر إلا ممن كان له منه حكم مسبق، وهو أيضاً ممن أثنى عليهم إقبال وأثنى على جهده المعرفيّ[٥].

---

(١) تجديد الفكر الديني في الإسلام. محمد إقبال، ترجمة/عباس محمود، مراجعة عبد العزيز المراغي، ود/محمد مهدي علام ص١٠ دار الهداية للطبع والنشر والتوزيع، ط: ١٤٢٧/٣ هـ.

(٢) المرجع السابق ص١٥٧.

(٣) اختصرت عرض إقبال العراقي في محاولة معرفة المكان، وقد أورده في ثلاث صفحات تقريباً واختصرته في هذه العبارة. راجع: تجديد الفكر الديني ص١٦١، ١٦٣.

(٤) المرجع السابق ص١٦٣.

(٥) المرجع السابق ص١١٩.

خامساً: عرض إشكالية النزعة التكفيرية والتفسيقية

تعتبر النزعة التكفيرية التفسيقية أخطر إشكاليات بعض المناهج الدعوية المكونة للخطاب الإسلامي غير المؤسسي في العصر الحاضر، إذ إنها تتعلق بجوهر الاعتقاد ومكونات العقيدة، وما يترتب عليها من أخلاقيات وسلوكيات ومعاملات، وما تتضمنه من مواقف في إطار العلاقات البينية بين الأفراد والجماعات داخل النسيج الاجتماعي.

وتتمثل خطورة النزعة التكفيرية والتفسيقية فيما يلي:

١- اتساع دائرة التكفير والتفسيق في المجتمع الإسلامي، ولا يخفى ما لهذه من خطورة بالغة على مسارات الاعتقاد وضمانات المسئولية الاجتماعية للأفراد الذين يقعون تحت طائلة الحكم، لاسيما إذا كان الحكم خطأ، أو غير دقيق.

٢- اضطراب الأمن العام وزعزعة السلم الاجتماعي الذي يعد استقراره أو تحقيقه من مقاصد الشريعة الإسلامية، لاسيما إذا تعلق بشخص أو جماعة على مستوى المسئولية.

٣- الأثر النفسي العميق لفرد أو جماعة توضع في موضع الاتهام بأخطر جرم في تاريخ الاعتقاد وهو الكفر، أو في تاريخ السلوك وهو الفسق، مما يشعر الفرد بأنه منبوذ في المجتمع، أو أنه مطلوب لإقامة الحد عليه[١] أو تعزيره[٢] وهو براء مما نسب إليه!! ويشعر الجماعة بأنها مضطهدة.

٤- ويزداد الأمر خطورة عندما تخرج بعض الفتاوى غير المسئولة بإهدار دم هذا الشخص أو ذاك، فيعيش هنا لحكم جائر خائفاً يترقب.. يرهبه شبح الظلم الاجتماعي، وتثور في نفسه ثورات الكراهية والانتقام!

٥- كما تتمثل خطورة هذه النزعة في تنامي الاستنباطات الفاعلة والمغرضة للفكر الموجه الذي لا يخدم إلا أغراض الاتجاه أو الأيديولوجيات أحادية المنظور، المؤثرة في محور الانقسامات، ليست المذهبية فحسب، وإنما الاعتقادية كذلك!! وهي أخطر صور الانقسام وأشدها ضراوة على الفرد والجماعة.. إنها تقسيمات تجعل المجتمع حمامات من الدماء وبؤرة من أقسى بؤر الصدام والنزاع!!.

إن فكراً تولده هذه النزعة أو يتفتق عنها بلا ضوابط أو وعي صحي لا يمثل إلا تلبيساً أو تضليلاً أو تشويشاً أو تشويهاً لوجه الحق الذي أريد به سوء أو دبر له بليل، وهو يمثل إشكالية خطيرة تضع الفكر برمته في محك اختبارات قاسية كان أصحابها في غنى عنها، لأنها تثير حول نواياهم تساؤلات عديدة وحول مقاصدهم هالات من التعجب والاستنكار والاستهجان.

العوامل التي أدت إلى بروز النزعة التكفيرية والتفسيقية:

هناك عدة عوامل فاعلة في بروز هذه النزعة لدى بعض الاتجاهات في الخطاب الإسلامي غير المؤسسي ومناهجه في العصر الحاضر نجملها فيما يلي:

١- تضييق مفهوم الإيمان وتوسيع مفهوم الكفر أو الشرك المترتب على غياب فقه النص.

---

(١) إن كان كافراً.

(٢) إن كان فاسقاً.

٢- غياب الضابط للحكم.

٣- إحلال معايير الحكم غير الشرعية محل المعايير الشرعية، أي إحلال المعايير الفاعلة في محور التفرد والتوحد الناشئ عن منظور الاتجاه الضيق والتقسيم العقائدي المختل محل معايير الدين الحق!!.

٤- اغتصاب دور المؤسسات الدينية الشرعية «الرسمية» من قبل بعض الاتجاهات المكونة للخطاب الإسلامي المعاصر غير المؤسسي أو الداعمة له، ومحاولة ترويج المطاعن في دوائرها ووصفها بأنها لا تعدو كونها مجرد هيئات سياسية تخدم الأنظمة السياسية، ولا تخدم الدين، وهذا تجن صارخ على علماء الأمة وهيئاتها الدينية المعتبرة، ولا تعدو كونها رؤى مذهبية، وفتاوى موجهة لخدمة اتجاه بعينه لا لخدمة الدين والعقيدة.

٥- تنامي المناظير الثنائية في تصور الضابط للحكم بالكفر أو الفسق على بعض المسلمين تلونها صبغة الاتجاه أو التمذهب.. وأقصد «بثنائية المناظير» تلك الرؤى والتصورات التي تحمل دلالات التناقض الذاتي، أي داخل المنظور الواحد، بحيث يكفر بعض من لا ينتمون إليه ولا يكفر من ينتمون إليه، إنها تحمل دلالة تكفير المغاير في المذهب العقدي، كما يقصد بها تلك الرؤى والتصورات التي تحمل دلالات التناقض الخارجي، أي التي تتناقض مع رؤى وتصورات باتجاه مغاير للحكم على الآخرين، أي ثنائية الضابط.. ضابط الاتجاه وضابط الاتجاه المغاير.

٦- توسيع دائرة الإفتاء التي تتلاشى فيها مؤهلات الفتوى وشروط الإفتاء ويغيب عنها الخبرة المتمثلة في الدراسة الشرعية إلى جانب فقه الرواية أو النص، وقد أدى هذا إلى اعتلاء مذهب الإفتاء من لا يستحق ممن يفتون بجهل – من غير علم – وممن لا يقدرون مسئولية الإفتاء ولا علم لهم بمسائله وشرائطه.. ووسد الأمر إلى غير أهله، فخرج من رحم هذا الاتجاه وذاك «السباك المفتي»، و«الكهربائي المفتي»، و«النجار المفتي»، وسائر الحرفيين الذين غرتهم طول لحاهم، ولم يأخذوا من ظاهر الدين إلا جلباباً قصيراً، وسواكاً كان أولى بهم أن ينظفوا به أفواههم من روائح فتاويهم الكريهة التي طعنت بعض الناس في عقيدتهم، وربما كانوا من أصدق الناس إيماناً، فللحكم عورات أولى بالستر، وللقول هنات أولى بالضبط، وللسان زلات أرجى للعفو من زلات متوهمة.

٧- عدم التحقق من دلالات الألفاظ عند إصدار الأحكام على قائليها والتكلف في تفسيرها بما يخدم قضية الحكم الموجه.. ولقد قال لي بعض من ينتمون إلى اتجاه ما ذات يوم، وهو ينقل لي عبارة سمعها من بعض العوام وهي: «يا هو»: انظر كيف تأثر الناس باليهودية، فلقد قرأت في بعض نصوصها ما يدل على هذا التأثر يقصد كلمة «يا هُوَه» وقد ضبطتها لتدرك الفرق بين اللفظين، وقلت له: هناك فرق بين العبارتين، فالأولى نداء لله تعالى بضمير الغائب الذي يدل على الحضور الإلهي، وفي بعض تفسيراتها «حاضر لا يغيب»، وأما «يهوه» فهو إطلاق على الإله عند اليهود يقصدون به الإله القومي.. إله الانتصارات مقابل إطلاق «إلوهيم» الذي يحمل دلالات الانتقام من بني إسرائيل وهو يمتهنهم على يد أعدائهم!!.

انظر إلى عدم الدقة في فهم دلالات الألفاظ وإلى التكلف في تفسيرها والتسرع في ربطها عقائدياً بالمؤثرات اليهودية، في حين أن قائليها لم يقصدوا هذا المعنى، وربما لم يعرفوه.. وانظر إلى حكم صدر على بعض الناس وهو بعيد تمام البعد عن عقولهم، غريب عن عقائدهم، وهو صادر عن خطأ في قراءة اللفظ.. إنه اتهام لأبرياء، وطعن في أصفياء!!

وكم من أحكام مثل هذا الحكم صدرت على أمثال هؤلاء هم براء منها؛ لأن الذي يصدر هذه الأحكام ينتمي إلى اتجاه مغاير لاتجاههم، إنها أيديولوجيات مغرضة تتهم من تشاء وتعفو عمن تشاء، ويا للهوى الذي يفسد في الحياة كل صالح، ويقبح فيها كل جميل!!.

ضوابط الحكم على الآخرين:

هناك عدة ضوابط تضبط الحكم على الآخرين يجب مراعاة ضرورة توفرها مجتمعة عند إصدار الحكم، وأن عدم توافرها أو غياب أحدها يؤدي إلى خلل في الحكم واضطراب في الرؤية والتصور، نجملها فيما يلي:

١- التثبت من مبنى الحكم: أي من القول الذي يبنى عليه الحكم من حيث وضوحه وقوة دلالاته وقطعية معناه؛ لأن الاحتمال يسقط الحكم، بل ويطعن فيه، وهذا يؤخذ من قول الرسول (ﷺ): «إلا أن تروا كفراً بواحاً»[١]، أي ظاهراً ظهوراً لا خفاء فيه.. يدل بمنطوقه ومفهومه على الحكم صراحة ودون مواربة، وقوله (ﷺ): «ادرءوا الحدود بالشبهات»[٢].

وقد أورد الإمام الذهبي مقولة نقلها البيهقي عن الإمام الأشعري نصها: «لما قرب حضور أجل أبي الحسن الأشعري في دار بغداد- والقول لأزهر بن أحمد السرخسي – دعاني فأتيته، فقال: أشهد عليَّ: أني لا أكفر أحداً من أهل القبلة؛ لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كل اختلاف العبارات». وقال الذهبي: وبنحو هذا أُمرنا، وكذا كان شيخنا ابن تيمية في أواخر أيامه يقول: أنا لا أكفر أحداً من الأمة، ويقول: قال النبي (ﷺ): «لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن»، فمن لزم الصلوات بوضوء فهو مسلم»[٣]»[٤]. وهذا ينم عن دقة في التحفظ والتحوط في إصدار الأحكام على الآخرين يجب مراعاته.

٢- معرفة الظروف والملابسات التي وردت فيها معاني الأحكام: فربما تلفظ امرؤ بلفظ الكفر مكرهاً أو مضطراً – وليس بكافر في الحقيقة – يدل على ذلك قول الله تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦ ﴾[٥]، فالمكره أو المضطر لا يصدق عليه الحكم؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات، لكن في إطار كراهية فعل المحظور في حال الضرورة، وعدم انشراح الصدر به، على أن تقدر الضرورة بقدرها المشروطة شرعاً، وليس بمجرد الهوى والتشهي، والجدال والسفطسة، فإن توفر في قول الكفر ذلك فقائله كافر.

٣- الإعذار بالتأويل وأهمية التحقق من دلالات الألفاظ:

أولاً: التحقق من دلالات الألفاظ:

ويعني به استيضاح القول من قائله: فربما يقصد القائل بقوله الدال ظاهره على الكفر معنى آخر غير الكفر، وهنا لا

---

(١) جزء من حديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: كتاب الفتن، باب قول النبي: «ترون بعدي أموراً تنكرونها» رقم (٦٥٣٢).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) الحديث صحيح أخرجه الإمام ابن ماجة في سنن: كتاب الطهارة وسننها، باب المحافظة على الوضوء رقم (٢٧٣).

(٤) نقلاً عن: «كيف نتعامل مع التراث والتمذهب والاختلاف» د/القرضاوي ص٢٣٩، ٢٤٠.

(٥) سورة النحل: ١٠٦.

يغني الظاهر عن دفع الحكم عليه بالكفر إلا بعد الاستيثاق من أنه – أي القول – يدل على الكفر ببيان دلالاته عليه من قائله، فإن طابق قوله ظاهر اللفظ الدال على الكفر كان كذلك وإلا فليس قائله بكافر، لأن الألفاظ حمالة ذات وجوه، وهي ثرية بالمعاني، وقد تكون مختلفة في مبانيها ودلالاتها، وعند اختلافها يحمل اللفظ على المعنى غير الدال على الكفر انطلاقاً من المبدأ الذي قرره بعض علمائنا الأجلاء في أصل الحكم «لو أن قولاً يحتمل الكفر من تسعة وتسعين باباً ويحتمل الإيمان من باب واحد حمل على الإيمان لا على الكفر».

ثانياً: الإعذار بالتأويل:

ومن باب ذلك معرفة دلالات الألفاظ التي قد يتوهم منها خلاف المراد في الاعتقاد يدل على ذلك حديث البخاري عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) قال: «بعث النبي (ﷺ) خالد بن الوليد (رضي الله عنه) إلى بني جزيمة، فدعاهم إلى الإسلام، فلم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا، فجعلوا يقولون: صبأنا، صبأنا، فجعل خالد يقتل منهم ويأسر، ودفع إلى كل رجل منا أسيره، حتى إذا كان يوم أمر خالد أن يقتل كل رجل منا أسيره، فقلت: والله لا أقتل أسيري، ولا يقتل رجل من أصحابي أسيره، حتى إذا قدمنا على النبي (ﷺ) فذكرناه، فرفع النبي (ﷺ) يديه فقال: اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد– مرتين»[1].

والشاهد فيه: تأويل خالد مرتين لفظة «صبأنا» بأنهم أنفو من لفظة أسلمنا، ولم يقبلوا الانقياد، وهم إنما كانوا يقصدون إعلان الإسلام فأخطأوا اللفظ، فأعذر النبي (ﷺ) خالداً فلم يعاقبه وتحمل دية المقتولين، كما في إحدى الروايات»[2].

وقد يكون مرادهم من قولهم: «صبأنا» تركنا ديننا الذي كنا ندين به وأسلمنا، ولكن خالد عذر بأنه لم يكن فطناً بهذا المراد من الصيغة الدلالية المضامينية للفظة «صبأنا» من أن مرادهم بها خلاف فهمه لها، ولا يسوغ هذا اتهام خالد (رضي الله عنه) بأنه كان يقتل المسلمين.

هذا وعندما يصرح القائل بأنه لا يقصد بقوله الكفر، فيجب الكف عنه وتبرئته من الحكم عليه.. لأن الظاهر يؤخذ به تقرير الإيمان دون الاستيثاق من صاحبه، ولا يؤخذ به في تقرير الحكم عليه بالكفر إلا بعد الاستيثاق منه بأنه يقصد من القول دلالة الكفر، وهذا ما يؤخذ من إنكار الرسول (ﷺ) على أحد الصحابة، وكان قد قتل رجلاً بظاهر الحال[3] مع أنه قد نطق كلمة التوحيد فتأول شهادته بأنه قالها مخافة القتل، ولم يرد بها ظاهر اللفظ الدال على التوحيد، فراعى ظاهر الحال البعيد، وهو كفر هذا الرجل دون ظاهر الحال الآنيّ، وهو نطقه بالشهادتين فأدى ذلك إلى فساد حكمه عليه بالكفر، وبالتالي تخطئة الرسول (ﷺ) إياه بقتله، وبيانه (ﷺ) له أننا كمسلمين لم نؤمر بالتنقيب عن قلوب الناس، فذلك سر بينهم وبين ربهم، وإنما يكفينا من إيمانهم ظاهر القول، والله تعالى يتولى حسابهم مراعاة لأصل الفطرة التي فطر الله الناس عليها «أفلا شققت عن قلبه»[4].

---

(١) صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب ٥٩ رقم (٤٣٣٩).

(٢) كيف نتعامل مع التراث والتمذهب. د/القرضاوي ص٢٤٢ مرجع سابق.

(٣) بظاهر الحال: اي بظاهر كفره قبل نطقه بالشهادتين.

(٤) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله، رقم (١٤٠).

٤- البعد عن الظن والهوى:

ويعني هذا الضابط عدم بنا الأحكام على الظن، لأن الظن يفسد الحكم، بل يحمل البعض على إصدار أحكام بالكفر أو الفسق على الآخرين قد يكونون أبرياء منها، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾[١]، كما يعني به عدم بناء الأحكام على الهوى بكل صوره وأطيافه، سواء أكان معبراً عن هوى النفس أو هوى الطائفة أو الاتجاه أو المذهب، والحكم بالهوى داخل في نهي الله تعالى المسلمين عن الأخذ به في قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ﴾[٢] وهذا في معرض إقامة الحجة على الكافرين وتفنيد دعاويهم وإبطال مذاهبهم في عبادة غير الله تعالى، على أن اتباع الهوى عبادة لغير الله تعالى، فضلاً عن أنه مضيعة للعقل، فصاحب الهوى لا يرى إلا ما يريد أن يراه، كما أنه لا يسمع إلا ما يريد أن يسمعه، وهو رجل لا فطنة له ولا فقه، وقد قرر الرسول (ﷺ) ذلك في قوله لأحد أصحابه – رضوان الله عليهم – في معرض الشهادة: «هل رأيت الشمس؟ قال: نعم، قال: على مثلها فاشهد»[٣]، وفي الحديث الشريف إقصاء للهوى والظن عن موضع الحكم، وقد نهى القرآن الكريم عن الظن فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا۟ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ﴾[٤]، وقدروي عن الرسول (ﷺ) أنه قال: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث»[٥]، وهذا في معرض التحذير والنهي عن الظن.

٤- التوسط والاعتدال في الحكم وعدم تعميم الأحكام:

ومما يستأنس به في هذا قول الإمام ابن تيمية في بيان موقفه من «التصوف» و«الصوفية» الذي «بين فيه تنازع الناس في طريقهم، ما ما بين مبالغ في التعظيم، ومبالغ في الذم والإنكار، وقد قال: فطائفة ذمت الصوفية والتصوف وقالوا: إنهم مبتدعون، خارجون عن السنة، ونقل عن طائفة من أهل الفقه والكلام، وطائفة غلت فيهم وادعوا أنهم أفضل الخلق وأكملهم بعد الأنبياء، وكلا طرفي الأمر ذميم».

والصواب أنهم مجتهدون في طاعة الله، كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده، وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين، وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ، وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب من المنتسبين إليهم ظالم لنفسه عاص لربه»[٦].

ويستفاد من هذا الموقف: الاعتدال في الحكم على الآخرين والتجرد من الطرح المذهبي النقدي، وعدم تعميم

---

(١) سورة النجم: ٢٨.

(٢) سورة النجم: ٢٣.

(٣) أخرجه الإمام البيهقي في شعب الإيمان، الباب الخامس «التوبة»، باب في تشميت العاطس.

(٤) سورة الحجرات: ١٢.

(٥) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: كتاب النكاح، باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع (٤٧٤٧).

(٦) كيف نتعامل مع التراث والتمذهب والاختلاف. د/القرضاوي ص٤٨، ٤٩. مرجع سابق.

الأحكام، وقد خالف هذه المبادئ – للأسف – كثير ممن ينتمون إلى اتجاهات مختلفة إلى تبدعة الصوفية وتفسيقهم وذم «التصوف» واعتبروه خارجاً على الإسلام إلى درجة وصلت إلى النهي عن قراءة كتب الإمام الغزالي وهو علم من أعلام المعرفة الإسلامية وله باع طويل في الرد على الكفر غير المنضبط في دوائر المعارف الإسلامية وميادينها، وفي الدفاع عن الإسلام.

٦– **ما ثبت بيقين لا ينفى إلا بيقين**، وهذا مداره على أمرين، هما:

أ– لا يخرج من الملة إلا بتوافر الشروط وانتفاء الموانع.

ب– الخطأ في الحكم بالإيمان أهون من الخطأ في الحكم بالكفر.

٧– **أهل العلم قد يخطئون لكن لا يتسرعون بالتكفير**، وهذا مداره على أمور، منها:

أ– لا يكفر المؤمن بكل ذنب أو بكل بدعة.

ب– في مسائل الاجتهاد لا نكران ولا هجران.

ج– إذا لزم الهجر فإنما هو للتأديب لا للائتلاف.

٨– الأخذ بالظاهر والله يتولى السرائر، وهذا مداره على أمور، منها:

أ– العبرة بالظاهر وإن كان الباطل خلافه.

ب– أحكام الدنيا على ظاهر الإسلام.

ج– إجراء الأحكام على ظاهر الناس لا على قناعتنا القبلية.

د– أحكام الدنيا والآخرة قد تتطابق أو لا تتطابق.

هـ– التكفير بما يظهر من قول أو فعل أو إقرار[١] بما لا يحتمل التأويل.

وهذه جملة من الضوابط للحكم على الآخرين حتى يكون الحكم عن بينة ويرتفع الظلم ويتحقق العدل والإنصاف.

(١) كيف نتعاملمع التراث والتمذهب والاختلاف. د/القرضاوي ص٢٥١ – ٢٥٦. مرجع سابق.

سادساً: عرض إشكالية النزعة التبريرية

التبرير قضية ذات وجهين، أحدهما إيجابيٌ، والآخر سلبيٌ، فأما الإيجابي: فمنحصر في دائرة الحق المطلق: والهدف منه تفسير الأسباب وبيان الدوافع التي تؤدي أو تدفع إلى فعل ما، ومقصد هذا التبرير إضفاء المشروعية على الأفعال والأفكار والمبادئ والغايات، ولا يخفى ما له من أهمية كبرى في دوائر «الإقناع والاقتناع»، و«التأثير والتأثر» أو بمعنى آخر: إنه يدفع العقول إلى دائرة الوعي المطلق، ويميط أسباب الشك أمام العقل المدرك، فيندفع إلى التصديق لا إلى التكذيب، ويغلق دون النفس مآثر الشك والارتياب فيندفع إلى النزوع السلوكي، والتصديق العملي، وهي واثقة الخطى؛ لأنها تنزع نحو اليقين، والتبرير هو إجابة صريحة عن السؤال «لماذا»، أي كشف لأوجه العلل والمبررات، ويبقى التصديق القلبي والعملي، أو حصول اليقين أسير الإجابة عن السؤال بـ «لماذا»؟ قوة وضعفاً.. فمن قويت حجته في إيضاح المبررات زادت فرص نجاحه في إقناع الناس بما يدعو إليه، ومن ضعفت حجته زادت إمكانات فشله وانصرف الناس عنه، وهناك تتيه معالم الحق أمام الطالبين له، لقصور في أدوات التبرير وخطأ في إجراءاته، ويخسر الحق جنداً من جنوده كان في أمس الحاجة إليه!!.

أما التبرير السلبي فهو تبرير «النزعة» لا تبرير «الحقيقة» ويمكن أن نطلق عليه «التبرير التوافقي»، أي التبرير الذي يتوافق مع فكر المذهب، أو الاتجاه أو الهوى، إنه إذن تبرير يتمحور حول المذهبية ويضرب في جذور الاتجاه، وفي أحيان كثيرة يخلص للهوى العلمي أو الفكري!! ولا ريب أن هذه النزعة تعمل بفاعلية حول القطب السالب من أقطاب الاستقطاب الفكري، وكلما أمعن صاحبها النظر في التبرير كلما بعد عن الحقيقة، أي أن نجاحاته في التبرير تتناسب عكسياً مع إخفاقاته في إبراز أوجه الحقيقة المطلقة، فكلما قويت نزعته التبريرية لهوى مذهبه أو اتجاهاته كلما تضاءلت فرص الوصول بالناس إلى الحقيقة المطلقة الماثلة في النصوص الشرعية والقواعد الأصولية وقضايا الدين الكبرى!!

ويهدف التبرير السلبي إلى إزاحة كم من الاعتراضات على بعض المبادئ أو التصورات المذهبية تمثل حزماً من المؤثرات على قناعات الآخر بها، وهذا النوع من التبرير يعني أن هناك على محك الاختبار العلمي للأفكار تصورات غير مقبولة من قبل البعض، وهو ما جعل هذا النوع من التبرير في «موقف الدفاع» عن المذهب أو الرأي، وقد يستخدمه البعض كمبدأ دعوي إذا استشعروا أن مثارات للشك تلوح في الأفق الفكري تمثل عائقاً دون اعتناق مبادئ المذهب أو رداً على افتراضات ذهنية ذاتية دون أن تكون واردة من إطار خارجي.

مخاطر النزعة التبريرية:

تتمثل خطورة التبرير السلبي فيما يلي:

١- إزاحة النصوص التي تتضمن دلالات مناقضة لأفكار المذهب وقناعات الاتجاه، وهذا يعني أن النزعة التريرية قد تمثل مصادرة قوية لبعض النصوص المصدرية قطعية الدلالة؛ لأنها لا تسعف دعاة المذهب ومُنَظَّريه في إثبات قضاياهم الفكرية.

٢- دعم ثنائيات الأفكار، أو ما يمكن أن نطلق عليه «ثنائيات الفكر»، أي الفكر والفكر المتناقض، وهذا يعني أن النزعة التبريرية تعمل بقوة على تعميق هوة الخلاف الفكري في الوسط الإسلامي، ولا تمثل مرتكزاً من مرتكزات التوافق بين

الأفكار المطروحة على الساحة، بحيث تكون جسوراً فكرية لمعالجة إشكاليات هذا النوع من الخلاف الذي يؤدي إلى تغاير المبادئ والغايات.

٣- الطرح القسري للأفكار..، أي أن النزعة التبريرية تمثل نوعاً من الوصاية على الفكر والقناعات تأبى إلا القبول بالرؤية الواحدة أو التصور الواحد الذي يفترض صحته من قبل دعاته دون صحة الرؤى والتصورات المغايرة.

إن لم يترتب على الأمور القسرية من فلسفات ومسوغات، إنما هو حقيقة مشروعية للتسلط والاستئثار والتحيز؛ لأنها جميعاً تناقض العدل والعقل وتملأ الدنيا بالصراعات والأحقاد والثأر والانتقام، وتؤجج نار العداوة والبغضاء وتستدعي الحروب والنزاعات التي تلهم البشرية بسبب غياب موازين العدل والكرامة السلمية، وتسوغ تسلط الإنسان على الإنسان الذي يعتبر مصدر الشر في العالم، مهما اتخذ هذا التسلط من أشكال التدليس وفلسفة التبرير والتمرير»[١].

ولما كان إدراك الحقيقة أن الأفكار القسرية لا تصمد أمام النقد المنهجي العلمي، ولا تروق أذهان الكثيرين من النقاد والمتخصصين والمفكرين والمصلحين وغيرهم، ولما كانت تهدد أطروحات المذهب أو الاتجاه في كثير من الأحيان – إن لم يكن في جلها – لجأ كثير من أصحاب هذه الأطروحات إلى أمرين:

أولهما: الفلسفة التبريرية وهي تمثل الدفاع عن قضايا أطروحاتهم أمام اتجاه رافض لهذه القيم المعيارية المذهبية ذات الطرح، أي التي لا تعبر عن حقيقة الإسلام وجوهره.

ثانيهما: فلسفة التمرير، ويمكن أن يطلق عليه فلسفة الالتفاف والتدوير والتورية التي لا تعتمد إلا على مبدأ غير عادل وهو اتهام الآخر بعدم الدراية والفهم وقلة العلم.

٤- إضمحلال الحقيقة.. وهذا نتيجة طبيعية للتبرير السلبي للأفكار والمبادئ المذهبية.. وتتعدد صور إضمحلال الحقيقة من حيث طمس النزعة التبريرية معالم الحق، أو تجاهل وجه الحق في بعض القضايا أو الحكم عليه بالخطأ، أو إثارة الشبهات حوله، مما يؤثر على قناعات المدعوين الفكرية ونزوعهم السلوكي.

إيجابيات التبرير الإيجابي:

لا يفوتنا ونحن نتحدث عن مخاطر التبرير السلبي أن نبين إيجابيات التفكير الإيجابي لهذا النوع من التبرير والتي تتمثل فيما يلي:

١- جلاء وجه الحق المختلف فيه في القضايا المثارة للجدل.

٢- دفع المدعوين إلى التصديق بصورتيه العقلية والقلبية.

٣- ضبط مسارات النزوع العملي المترتب على قوة اليقين.

٤- الانتصار للحقيقة المطلقة لا للحقيقة المقنعة، أي حقيقة المذهب والاتجاه أو الرأي.

٥- قوة الاستدلال على صحة الأفكار وعدمها في معرض الإثبات والنفي وقطع النزاع وإزالة أوجه الاشتباه.

وأياً ما كان فإن الخطاب الإسلامي المعاصر وقع – في أحيان كثيرة – في براثن التبرير السلبي مما جعله أسير

---

(١) مقدمة د/عمر عبيد حسنة لكتاب الغرب ودراسة الآخر «إفريقيا نموذجاً» ص٦، كتاب الأمة – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – قطر ع ٩٦ س ٢٣ – رجب ١٤٢٤ هـ.

المذهبية المغرضة التي تصادر كل ما يغاير فكرها ومبادئها، وتدافع بشراسة عن تصوراتها وأطروحاتها وانتماءاتها على أنها «البديل الحق» الذي يجب أن لا يختلف فيه!! وبتأثير هذا «المبدأ المعرفي» في الخطاب الإسلامي المعاصر تعرض الفكر الإسلامي المغاير لموجات عاتية من المصادرات، بل والمصادمات وأصبح «البديل الحق» في تصوره سيفاً مسلطاً تُغْتَال به الحقيقة الماثلة في هذا الفكر المغاير وإن كان صحيحاً.

سابعاً: عرض إشكالية الانتقائية

تعتبر «النزعة الانتقائية» إحدى أخطر الإشكاليات التي تعاني منها مناهج الدعوة وما يترتب عليها من رؤى وتصورات الخطاب الديني المعاصر، وهي تعني «الانتقاء النصي»، كما تعني بالضرورة «الانتقاء الدلالي» المنبثق عنه، ذلك أن النص رحم الدلالات، والدلالات أمشاج في رحم هذا النص، وهي – أعني الانتقائية – أشبه بعملية الاجتزاء النصي، وكذلك الاجتزاء الدلالي، ويقصد بها «تحييز النص، وتحييز الدلالة».

فالتحييز ثمرة من ثمرات الانتقاء، وبناءً عليه فالانتقائية محور فاعل ومؤثر بقوة في آلية الطرد المركزي للنصوص والدلالات التي لا تتوافق مع أطروحات المذهب أو الاتجاه في الخطاب الإسلامي المعاصر.

على أننا نقصد بالتحييز النصي أو الدلالي: جعل النص والدلالة منحازين إلى فكرة ما، وهذا عكس لقواعد التفكير المنطقي والبحث العلمي الجاد يؤدي إلى اختلاف قضية «الاستدلال» كأصل في الإثبات والنفي، ومبنى للقبول والرفض، وتأسيس للحكم المنضبط على الرؤى والتصورات.. ولا مرية أن عكس منطقية المنهج عبثيته، فالمنهج إما منطقي وإما عبثي، والجمع بينهما عبثية في التفكير لا تقر بها حقيقة، ولا يبطل بها مذهب، ولا يصدق بها تصور.

وإذا كان ثمة فرق بين «الانتقاء والاجتزاء» من حيث إن الانتقاء اختيار كامل للنصوص من سياقها أو اختيار الدلالات من نصوصها، وأن الاجتزاء قطع للنصوص من سياقها، وبتر للدلالات من مظانها النصية، فإن الجامع بينهما هو «الاختيار المغرض» أو بالأحرى المقنع، وإذا كان اجتزاء الأمشاج من الرحم إفساد للبنية الحيوية للجسد، واغتيالاً للحياة، فإن اختيار الأدلة تحت مظلة النزعة الانتقائية إفساداً للتصورات واغتيالاً للحقيقة.

وأيا ما كان فإن العمليات الانتقائية و«الاجتزاء» بصورتيه النصية والدلالية، والتحييز، والاختيار المقنع ما هي إلا صور من صور التحكم في عملية الاستدلال بما فيها محورها النصي إلى جانب محورها العقلي والدلالي يفسد بها التصور، الأمر الذي يترتب عليه فساد الاستنباط، وتلاشي إجراءات الاجتهاد المنضبط، واضمحلال الحركة الفكرية، وسقوط العقل في براثن هذه العمليات الفاعلة على محور التحكم والتوجيه القسري للأفكار!! ولا يخفى ما في هذه المنهجية الموجهة من أثر بالغ في المسارات الفكرية المغالية أو المفرطة في المناهج الدعوية، وما يترتب عليها من رؤى وتصورات الخطاب الإسلامي المعاصر على حد سواء.

سلبيات النزعة الانتقائية: في ضوء ما سبق نستطيع أن نستخلص سلبيات النزعة الانتقائية فيما يلي:

١– إقصاء بعض النصوص عن مظان الاستدلال.

٢– تجاهل بعض النصوص في عمليات البناء الدلالي – أي في موطن الإثبات والتأصيل – وكذا في عمليات التنظير الفكري أو المذهبي أو الطائفي!!.

٣- إقصاء وتجاهل دلالات نصية كان من الممكن – إن لم يكن من المؤكد- أن تحمل دلالات الفكرة المناقضة أو الحكم المغاير.

وهذا مترتب على السلبيتين السابقتين (١، ٢)، وهكذا تؤثر هذه السلبيات بقوة فاعلة على الأطروحات الفكرية المتعددة المناظير التي تحمل الرأي والرأي الآخر أو الفكرة والفكرة المغايرة، ويدعم عمليات الطرح أحادية المنظور التي لا تعني إلا الطرح القسري للأفكار، بما يؤثر على أوجه الاحتمال الدلالي ويلقي بظلال كثيفة على عمليات الترجيح في المسائل الخلافية، ومراعاة فقه الأولويات المقاصدية والدلالية، مما يضيق فقه النص والدراية الكاملة بـ «فقه الاختلاف».

وهذه النزعة الانتقائية والاجتزائية «هي طريقة الغلاة الهالكين من الفرق المبتدعة»، وليست طريق الفرقة الناجية والجماعة المنصورة القائمة على أمر الله الذين يهدون بالحق وبه يعدلون – طريقة الخوارج الذين صح الحديث في ذمهم من عشرة أوجه، كما قال الإمام أحمد- فقد تمسكوا بنص ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ﴾[١] وأعرضوا بجانبهم عن النصوص القرآنية الأخرى التي خصصت هذا النص.

طريقة دعاة الجبر الذين تمسكوا ببعض الآيات مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ﴾[٢]، ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[٣]، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾[٤]، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ﴾[٥].

ويغفلون الآيات الأخرى التي تفسر هذه الآيات وتحدد إطارها مثل قوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ﴾[٦]، و﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴿٣٧﴾﴾[٧]، ﴿لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾[٨]، ﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾[٩].

والمعتزلة نظروا إلى هذه الآيات، وأغفلوا الآيات التي استدل بها الجبريون.

والحق أن مجموع الآيات يفيد أن الإنسان مكلف مختار، ذو مشيئة وقدرة، وهو الذي يقرر مصير نفسه، بما مَلَّكه الله إياه من إمكانات ووسائل، وإن اهتدى وعمل صالحاً أو ضل وأساء، والله لا يظلمه شيئاً، ولكن مشيئة الإنسان ضمن

(١) سورة يوسف: ٤٠.
(٢) سورة الإنسان: ٣٠.
(٣) سورة الأنعام: ١٠٢.
(٤) سورة الصافات: ٩٦.
(٥) سورة فاطر: ٨.
(٦) سورة الكهف: ٢٩.
(٧) سورة المدثر: ٣٧.
(٨) سورة الفرقان: ٦٢.
(٩) يونس: ١٠٨.

مشيئة الله تعالى، فهو يشاء لأن الله تعالى شاء له أن يشاء، أي أن يشاء بمشيئة الله ويعمل بقدرته.

والله تعالى خالق كل شيء في هذا الكون، ولكن من الأشياء ما يخلقها مباشرة، ومنا ما يخلقه بوسائل وأدوات هو خالقها أيضاً، فالله يخلق والإنسان يفعل حقيقة لا مجازاً ولا وهماً.

وقد يسر الله تعالى سبيل الهداية لكل المكلفين، ولكن له تعالى ألطاف ومنح ربانية يختص بها من يشاء من عباده، وهذا شأن الألوهية التي لا تُسْئَل عما تفعل ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾[1]، ولو أن المتنازعين في «القدر» أو في قضية «الجبر والاختيار» جمعوا النصوص بعضها إلى بعض ونظروا فيها متدبرين دون تعصب لوجهة نظر سابقة لاهتدوا إلى الصراط المستقيم في هذه القضية، ولم يميلوا مع المغالين ولا مع المقصرين»[2].

ومن ثم تأتي أهمية الاستقراء بأنواعه: الدلالي والمضاميني، والمقاصدي لتفهم أوجه الظواهر الفكرية، ومعالجة قصوراتها وكبح نزوعاتها المذهبية باستقصاء النصوص وتأمل المعاني والدلالات وفقه المقاصد.

ومن المستقر في الذهن أن أي قصور في إجراء الاستقراء والتتبع والاستقصاء يؤدي إلى اجتزاء المضامين والأدلة والمقاصد والمعارف، مما يؤدي إلى قصور الفهم والاستنباط والإفتاء والتفسير، مما يوقع الناس في متاهات اللبس والغموض، ودوائر الفهم الثنائي المتناقض، أو التمحور حول دلالات مفردة لمضمون مفرد يفتقر إلى دلالات مخصصة لعموم أو مفصلة لمجمل، أو مبينة لمبهم (شارحة ومفصلة) للوقوف على مرادات النصوص ومقاصدها، بعيداً عن «الانتقاء» والاجتزاء الذي لا يدعم الحقيقة؛ بل يدعم التمذهب والخلاف ومجافاة الحق المطلق.

---

(١) سورة القصص: ٦٨.

(٢) المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة. . ضوابط ومحاذير في الفهم والتفسير. د/القرضاوي ص٧٥ – ٧٧، مكتبة وهبة، ط: ١٤٢٢/٢ هـ – ٢٠٠١م.

ثامناً: عرض إشكالية احتكار الحقيقة

إلى جانب ما سبق من الإشكاليات يعتبر «احتكار الحقيقة» إحدى أخطر إشكاليات مناهج الدعوة وما يترتب عليها من رؤى وتصورات الخطاب الإسلامي المعاصر، ونعني باحتكار الحقيقة استئثار طائفة ما، أو جماعة ما بالحقيقة المطلقة دون الآخرين، والاعتقاد المطلق بأحقيتها بالطرح الصحيح، والحكم الصائب للأفكار بما تتضمنه من تصورات وتصديقات.

و«احتكار الحقيقة» يعني بصورة قوية وحازة تلاشي فكرة الأصوب، والأصح، والأولى، الأمر الذي يترتب عليه تلاشي مبدأ أصولي هام ينبني عليه الفقه المقارن، أو فقه الموازنات بين الأدلة ودلالاتها والأحكام المستنبطة منها، مما يؤدي إلى تذبذب في الرؤى والتصورات والإفتاء يفضي إلى تفويت المصالح وتعطيل مقاصد الشريعة العقدية والتشريعية والدعوية.

كما تعني نزعة «احتكار الحقيقة» تلاشي فكرة الآخر، أو «الرأي المغاير» مما يعكس عدم الاعتراف بوجود الآخر، الأمر الذي ينعكس حتماً على عدم الاعتراف برأيه وقدراته وتصوراته الاجتهادية، وهذا يعني إغلاق باب الاجتهاد، وبروز موجات عاتية من المصادرات الفكرية على أفكار قد تكون هي الأصوب، والأصح من معطيات الفكر الاحتكاري ذاته.

وتعني النزعة الاحتكارية «التحول بالمسلم من نص الشارع إلى قول الشارح والمجتهد والمفسر..» ونقل العصمة والقدسية من نص الشارع إلى اجتهاد الإنسان الشارح، ذلك أن الاجتهاد الصادر عن الإنسان بطبيعته خاضع لعدة عوامل ومؤثرات شخصية وزمانية ومكانية، تنفي عنه التجرد، ولا تكسبه المعيارية وعدم الانحياز»[1].

وهذا يعني اختزال الدين في التدين المذهبي، واختزال قيم الحق الهادية من الوحي الإلهي في قيم الرأي المجرد، وإخضاع النص للعقل، وتلاشي المعايير المعرفية والضوابط العلمية للفقه والاجتهاد، ويؤدي إلى ما يعرف بسلطة الكهانة الدينية، وهي سلطة مذمومة يرفضها الإسلام.

المعرفة في منظور الإسلام قيمة مطلقة:

مما لا مرية فيه أن الإسلام جعل المعرفة قيمة مطلقة، وذلك عندما جعل الحق قيمة مطلقة، والحق هو ثمرة المعرفة القائمة على البحث والتأمل والنظر والاستدلال، وقد جعل الرسول (ﷺ) ضالة المؤمن التي ينشدها أنى وجدها [2]، وهذا يدل على أن الحكمة والحق قد يكمنان في الرأي المغاير طالما خضع لضوابط المنهج العلمي ووسعها الدليل نصاً وعقلاً، وهذا مما يندرج في دلالة الآية الكريمة: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ ﴾[3]«أي كونوا قوامين بالحق لله (ﷻ) لا لأجل الناس والسمعة»[4]؛ لأن الله تعالى ربط الحق به، والحكمة منبثقة عن الحق دائرة في

---

(١) مقدمة د/عمر عبيد حسنة لكتاب الغرب ودراسة الآخر «إفريقيا نموذجاً»، د/علي القرشي ص٨، مرجع سابق بتصرف.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سورة المائدة: ٨.

(٤) تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير ٣٠/٢، دار التراث – مطابع المختار الإسلامي – بدون تاريخ.

فلكه، وفي هذا تجريد لهما من كل صور التحكم وإعلاء لهما عن الهوى، والأثرة والأنانية، وفي الآية الكريمة ضابط للحق عند المخالفين في الرأي ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ وجعلت العدل شارة التقوى ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ وخاطبت الضمير والوعي وذكرت الإنسان بهيمنة الله تعالى على ما يدور في خلجاته من خواطر ونيات لارتباطه وتقوية عزيمته بالاعتراف بالحق والعدل في القول والفعل مع الأعداء، فماذا يقول الحق والعدل مع المخالفين في الرأي وهم ليسوا أعداءاً؟!.

على أن بعض مصادر دعاة السلفية المتشددين «اعتبروا رأيهم هو الصواب الذي لا يحتمل، ورأي من خالفهم هو الخطأ الذي لا يحتمله الصواب»(١).

وهذا دليل على حجم المصادرات الفكرية والمعرفية، وغلق باب الاجتهاد دونهم، والتي تعتبر صورة من الغلو في الدين، وقد نهى النبي (ﷺ) عن ذلك فقال: «وإياكم والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين»(٢) لأنها تمثل انحيازاً واضحاً للمعرفة من منظور أحادي احتكاري يناقض قول الرسول (ﷺ) «وإنما أنا قاسم والله يعطي»(٣)، أي أن الله تعالى يؤتي الحكمة من يشاء، ولا يمكن لأحد احتكار الحكمة الإلهية أو قصرها عليه دون آخر، ولا على مذهب دون مذهب.. وهذا النزوع المعرفي ينافي الوسطية والعدل في الإسلام كمعيار معرفي ضابط على أن الوسطية التي نعنيها ليست مجرد الفصل بين متناقضين أو متضادين كما هو الوضع في الوسطية والأرسطية، والتي هي في العرف الأرسطي أشبه ما تكون بـ النقطة الرياضية التي تفصلها عن القطبين – الرذيلتين – مسافة متساوية، تضمن لها التوسط والوسطية، إنها نقطة رياضية، وموقف ساكن، وشيء آخر لا علاقة له بالقطبين الذين تتوسطهما.. إنها في التصور الإسلامي: موقف ثالث حقاً.. وموقف جديد حقاً.. ولكن توسطه بين النقطتين المتقابلتين لا يعني أنه منبت الصلة بسماتها وقسماتها ومكوناتها.. إنه مخالف لهما، ليس في كل شيء، وإنما خلافه لهما منحصر في رفضه الانحصار والانغلاق على سمات كل قطب من الأقطاب وحدها دون غيرها، منحصر في رفض الإبصار بعين واحدة لا ترى إلا قطباً واحداً! منحصراً في رفض الانحياز وغلو الانحياز.. فهي تجمع وتؤلف بين ما يمكن جمعه وتأليفه كنسق غير متنافر ولا معلق – من السمات والقسمات والمكونات الموجدة في القطبين النقيضين»(٤).

واحتكار الحقيقة ليس من باب الحق ولا هو من قبيل العدل، وإنما هو غمط للحق ومصادرة له ونيل من قيم العدل المعرفية والحقوقية.. فاعتبروا يا أولي الأبصار.

ومن ثم نقرر أن «الحق» قيمة مطلقة تنبذ التحكم المذهبي والنزوع الطائفي وإلا فإننا نكون إزاء زاوية واحدة من زواياه أو رؤية واحدة من رؤاه، وقد يكون المحجوب منه أوسع دلالة واشمل نظرة وأعمق تصوراً وأوضح حكماً من المحتكر

(١) الثقافة العربية والإسلامية بين الأصالة والمعاصرة. د/القرضاوي ص٦٠ – مرجع سابق.

(٢) أخرجه الإمام النسائي في سننه: من كتاب مناسك الحج، باب في التقاط الحصى – رقم (٣٠٠٧).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) معالم المنهج الإسلامي. د/محمد عمارة ص٧٨ – دار الأمان – الرباط – المغرب ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م بتصرف.

منه، ولأن احتكار الحقيقة يعني «الوصاية المعرفية»، وهي فكرة رديئة أو مبدأ خاطئ يرفضه الإسلام.. فلا وصاية فيه على المعرفة والحقيقة، ولا سلطان فيه لفرد أو جماعة أو مذهب، وإنما السلطان فيه للدليل القوي، والحجة البالغة.. لما هو أقوى وأصح من النصوص ودلالاتها، والوجهة فيه لا تكون إلا لله تعالى، فما بلغه أصحاب المذهب أو الاتجاه لا يكون بالضرورة أصح مما بلغه اجتهاد غيرهم والقضايا فيما عدا الأصول العقدية والتشريعية احتمالية تتغاير عليها الأحكام، من حيث الصحة والخطأ أو من حيث القبول والرفض، وهذا مبدأ نمت في ظله حركة الاجتهاد في تراثنا الإسلامي تجلت فيه أرفع صور الاعتراف بالرأي الآخر ما قويت أدلته وانضبطت دلالته.

المبحث الخامس

معالجة إشكاليات مناهج الدعوة في الخطاب الدعوي "غير المؤسسي" في العصر الحاضر

يمكن معالجة هذه الإشكاليات من خلال ما يلي:

١ – **مقاومـة التحـزب وترشـيد التمذهـب.**

أ– أطروحات النص وروح النص لا أطروحات الاتجاه.

ب– الأطروحات التوافقية.

٢ – **الانـطلاق مـن الفـكر المقاصـدي لا المذهبـي.**

٣ – **الانطـلاق مـن فقـه الأولويـات.**

٤ – **منهجيـة التفـكير ومقاومـة عبثيـة التصـور.**

٥ – **تجـريد الحقيقـة لا تجـريد التـبرير.**

وفيما يلي نفصل – بمشيئة الله تعالى – هذه المعالجات.

المطلب الأول: مقاومة التحزب وترشيد التمذهب

أعني بمقاومة التحزب: مقاومة الأفكار والرؤى والتصورات القائمة على الخلاف الفكري الحاد الداعي بقوة إلى تجزئة الأمة وتقسيمها إلى فرق متناصرة على أساس فكري أو ثقافي مدعى أو مزعوم.

وأعني بـ «ترشيد التمذهب» تهذيب الرؤى والتصورات ذات المضامين العلمية والفكرية والثقافية الناتجة عن المذهب من المناظير والزوايا المذهبية الحادة التي قد تتخطى فكر المذهب إلى فكر التحزب والفرقة والانقسام، وذلك بإخضاعها بصورة دورية إلى مراجعات فكرية دقيقة تتولاها هيئة رسمية كهيئة كبار العلماء، أو هيئة تحمل نفس المسمى «مقاومة التحزب وترشيد التمذهب».

وهذا لا يعني المصادرة على الفكر والتصور والرأي والاجتهاد، وإنما يعني لوناً من الصيانة لوحدة الأمة ووحدة ثقافتها، على أن توحيد الثقافة لا يعني إلغاء التنوع والتعددية، وإنما يعني صوراً من استيعاب الاختلاف، والاندماج الفكري لتوحيد خطاب الأمة الدعوي ومعالجة إشكالياته وهذا من خلال تفعيل مفهوم وآيات «الحوار» كمذهب توفيقي لا مذهباً يدعم الانقسام والتجزئة والتحزب، وهذا «من خلال الحوار الواعي من أجل التقارب والتلاحم بين أبناء الأمة بجميع مذاهبها ومدارسها وطوائفها، تحتمه ضرورات الواقع، وما تتعرض له الأمة من مخاطر تهددها دون تفريق بين سنة وشيعة»[1] وغير ذلك من الاتجاهات النزوعية التي تغذيها رؤى الانقسام والأَنَّية.

وفيما أرى أن مقاومة التحزب وغلو التمذهب تتم على محورين هما:

(١) تجديد الخطاب الديني. أحمد عرفات القاضي ص٦٤ مرجع سابق.

المحور الأول: أطروحات النص وروح النص لا أطروحات الاتجاه.

المحور الثاني: الأطروحات التوفيقية.

ويتضمن المحور الأول ما يلي:

١- سيادة النص المطلقة «أي القرآن الكريم والسنة الشريفة» لا سيادة الاتجاه.

٢- سيادة الانتصار للحق المنطوق أو المفهوم من دلالة النص، لا سيادة الانتصار للمذهب وهوى المذهب.

٣- سيادة روح النص عندعدم ورود دلالة صريحة أو ضمنية بالنص ودلالته الظاهرة.

٤- دقة فهم النصوص المصدرية واستيعاب مضامينها الدلالية وروحها المضمينية.

٥- سيادة مفهوم «الحكمة الإلهية» التي لا يؤتيها الله تعالى إلا لمن أجهد نفسه في البحث عنها بطول فكرة ودقة وتأمل وحصافة رأي وتجرد، وهذا يعني أن الحكمة لا يهبها الله تعالى ذوي النظرة العجلى وبادي الرأي ولا توهب «بقصر الفكر» ولا بضحالة التصور، إنها منحة إليهة لمن كابد مضامين النصوص ونصب المقدمات وقلب النتائج المترتبة على بحثها وفقهها، وصدق في نيته واتقى الله تعالى. وأعني بالحكمة الإلهية: إصابة أحد وجوه الحق في النص الكريم مما لا يعلمه إلا الله تعالى: أي النص الملهم لمن اتقى الله تعالى في تأمله، وهذا داخل في دلالة قول الله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٢٦٩﴾﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[2] ومما يترتب على هذا أن الرؤى والتصورات المذهبية التي تنتصر فقط لرأي مسبق، وتنطوي على تعصب ممقوت لفكرة شاردة، وتعسف في التأويل والتفسير تأييداً لرأي غال، وتضييق مضامين الفقه الدلالي للنصوص بمنهجية مزعومة موهومة ما هي إلا فكرة «أنية مغرضة» لا تعبر إلا عن أنَّية صاحبها وهواه.

والقطع بأن معنى معيناً ومحدداً هو المراد من آية كريمة أو حديث شريف بما لم تتضافر الأدلة على قطعيته ما هو إلا احتكار معرفي مزعوم ومصادرة لمضامين أخرى على غير هدى، وهذا عمل مغرض يفرض سيادة ما – نزوعية فردية أو مذهبية غالية – على النص ويجعل من صاحبة وصياً على «الحكمة الإلهية» أو وصياً على الوحي الإلهي، ولم يرد أن الله تعالى جعل من خلقه أوصياء على مضامين ودلالات ومعاني وحيه الكريم؛ لأننا لا نعلم إلا ظاهراً منه أو وجهاً من وجوهه، وقصورنا الإدراكي واستكانتنا أمام المواهب الإلهية وافتقارنا لفيض معرفي يكشف لنا عن كنوز النص الحكيم لا يتيح لنا أن تشرئب رقابنا لاحتكار معرفة مراد الله تعالى من آي الذكر الحكيم؛ لأن مرادات الله تعالى لا يصل إليها عقل بشري إلا بتوفيق وإلهام، إذ لا يعلم مراد الله تعالى إلا هو، قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ

(١) سورة البقرة: ٢٦٩.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٢.

قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾ ﴾[1].

واستحضار هذه الصورة الفكرية والعلمية والنفسية بعناية هو الذي يفسح الدائرة لرأي الآخر لاحتمالية تعلقه بالنص، أي لاحتمال كونه أحد معانيه، وليس كل معانيه، وهو ما يسمح بالتنوع الفكري المنبثق عن تنوع الدلالات، وهو من باب إثراء الرأي ما صدقت أدلته وصحت في النظر السليم دلالاته، إنها إيجابية التنوع الاختلاف البناء والهادف في فهم النصوص الكريمة، وليست سلبية المذهب الغالي أو الرؤية الأحادية الحادة، إذ ليس في القرآن الكريم رؤية أحادية؛ لأن الله تعالى لم يستأثر أحداً بكامل معانيه وشمول دلالاته بمفهوم الآية السابقة، ويكشف الله تعالى لنا منه ما يكمل به ديننا ويستقيم به اعتقادنا ويحسن به خلقنا.

وهذا هو الفقه الضابط للمذهب أو للاتجاه أو للرأي كي لا يقع صاحبه في مأزق الاحتكار النزوعي والمذهبي.

المحور الثاني: الأطروحات التوفيقية

هذا عن المحور الأول، أما المحور الثاني «الأطروحات التوفيقية» فيتضمن ما يلي:

١- التوفيق بين المذاهب أو المدارس والاتجاهات الفقهية والفكرية والعلمية المختلفة والمتنوعة على الساحة.

٢- احترام الرأي الآخر وتقديره واعتقاد احتمالية أن يكون هو الصواب، وهذا مبدأ الأئمة الكبار المجتهدين، فقد قال أحدهم: «رأيي خطأ يحتمل الصواب ورأي غيري صواب يحتمل الخطأ» وهذا هو الذي جعل منهم عظماء وحكماء ومفكرين، وبل ومجتهدين.

٣- إزالة أوجه الإشكال المعرفي أو اللبس الدلالي الناشئ عن قصور في الإدراك وتعجل في إصدار الأحكام وعقد الآراء، يفيد هذا التنوع الدلالي للرؤى والأطروحات التوفيقية؛ لأنها تقدم آراء مغايرة قد تكون موضحة لغموض أو لمعنى أو لدلالة غابت عن صاحبها وظهرت له بظهور هذه الآراء.

٤- الوصول إلى وجه الحق في القضايا المتنازع فيها أو المختلف حولها بما يوحد وجهات النظر ويطابق الآراء، ويقضي على التنازع والاختلاف.

ضوابط الأطروحات التوفيقية:

لابد لهذه الأطروحات التوفيقية بين المذاهب والآراء والاتجاهات من ضوابط بضمان نجاحها نجملها فيما يلي:

١- الالتزام بصدارة النص والاحتكام إليه وقت الاختلاف.

٢- الاحتكام إلى الدلالات اللغوية أو المعنى اللغوي للألفاظ فإن وافق الرأي أكثر من معنى دلالي للفظ أخذ بأقواها تحقيقاً، وبأيسرها تيسيراً في نطاق الضرورات.

٣- الاتفاق على المعاني قطعية الدلالة وعدم الاختلاف حولها.

٤- الاتفاق على المعنى الدلالي الأكثر وضوحاً وجلاءًا.

٥- الانطلاق من روح الحقيقة لا من روح المذهب، ومن روح الحق لا من روح الهوى.

---

(١) سورة الكهف: ١٠٩.

٦- أن يتولى الأطروحات التوفيقية هيئات علمية متخصصة من سائر المذاهب وقيادات الرأي الناضجة عقولهم، القوية فهومهم.

٧- معرفة الطرف الآخر من خلال مصادره وحسن الظن به.

٨- التعاون في المتفق عليه والتحاور في المختلف عليه.

٩- تجنب الاستفزاز، والمصارحة بالحكمة.

١٠- البعدعن شطط الغلاة.

١١- الحذر من الدسائس وضرورة التلاحم[١].

آداب الاتجاه التوفيقي:

هناك من آداب الاتجاه التوفيقي آداب هامة ينبغي مراعاتها آنيات التفكير والنظر منها ما يلي:

١- استحضار قول الرسول (ﷺ): «إنما أنا قاسم والله يعطي»[٢] أي يعطي المعنى ويهبه لمن يشاء من عباده آن التأمل والنظر والتفكير والاقتناء.

٢- استحضار قول الرسول (ﷺ): «رب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»[٣]، وقوله (ﷺ): «فرب مبلغ أوعى من سامع»[٤].

٣- الاعتراف بالحق والتجرد من الهوى.

٤- الثقافة العامة: بمعنى أن تكون الأطروحات التوفيقية على مستوى التفكير الفردي والجمعي للأمة ركيزة من ركائز النظر والاستدلال، وبمعنى آخر ذيوع ثقافة التوفيق والقضاء على الخلاف، كمبادئ عامة للتربية والفكر والثقافة والآداب.

٥- احترام التنوع في الفكر، وتقدير التميز.

٦- النقد إنما يكون للأفكار وليس للأشخاص وبشرط عدم التسفيه، أو الطعن، أي ينحصر النقد فقط على بيان الوجه الصحيح من الخاطئ من الأفكار أو الآراء مع احترام الأشخاص.

وهذا أحد أهم محاور معالجة إشكاليات الخطاب الدعوي غير المؤسي.

قواعد الأطروحات التوفيقية:

هناك جملة نفيسة من القواعد التوفيقية نقلها د/ القرضاوي عن الباحث محمود الخازندار من فصل الإعذار بالاجتهاد والتأويل من كتابه القيم «فقه الائتلاف» رأيت أن أذكرها هنا على سبيل الإجمال على أن يرجع القارئ إليها في مظانها ما أمكن:

---

(١) مبادئ للتقريب بين المذاهب الإسلامية. د/القرضاوي – ملف على موقع إسلام أون لاين.

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه من حديث معاوية بن أبي سفيان (ﷺ): كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين – رقم (٦٩).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: كتاب أول مسند المدنين أجمعين، باب حديث جبير ابن مطعم – رقم (١٦١٥٣).

(٤) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى – رقم (١٦٢٥).

١- الإعذار بالتأويل.

٢- المخطئ بالتأويل لا يكفر وإن كان قوله كفراً.

٣- لا يجوز التكفير بالخطأ الاجتهادي.

من دواعي الإعذار بالاجتهاد:

١- المتأول قد يخطئ في فهم النص لكنه لا يكذبه.

٢- قد يخطئ المجتهد ويخطئ المنكر عليه، وكلاهما مغفور له.

٣- لا حق لمجتهد في ادعاء الصواب «المطلق» في جميع اجتهاداته.

٤- لا يكون المخالف مخطئاً دوماً.

٥- إعذار المجتهد وتوقع صوابه وخطأ معارضته.

ومن مقتضيات عذر المجتهد ما يلي:

١- المخطئ والمصيب من المجتهدين مأجور.

٢- إعذار المجتهد يقضي عدم تأثيمه.

٣- إعذار المجتهد لا يمنع عدم مناصحته.

٤- لا يأثم إن لم يصب حكم الله تعالى وإنما يأثم إن لم يجتهد في إصابته.

٥- باستفراغ الجهد في تطلب الحق يغفر للمجتهد المخطئ.

٦- إعذار المجتهد يقتضي التماس العذر فيما نظنه أخطأ فيه.

٧- إعذار المجتهد يقتضي صفاء القلب معه وإن خالفناه.

ومن حقوق المعذور بالاجتهاد ما يلي:

١- اعتقاد أن المجتهد لا يترك سنة صحيحة إلا لعذر، أي لا يترك حديثاً إلا لعذر ومن هذه الأعذار:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي (ﷺ) قاله.

الثاني: عدم اعتقاده ارادة تلك المسألة بذلك القول.

الثالث: اعتقاده بأن الحكم منسوخ.

٢- إذا صدر من مجتهد ما يثير الاعتراض حُمِلَ على حسن القصد.

٣- من حق المجتهد المخطئ ألا يوبخ، ولا نقتدي به وإن عذرناه.

٤- من حق المجتهد المخطئ عدم إغفال محاسنه»[١].

لا إنكار في مسائل الخلاف:

«لا إنكار في مسائل الخلاف»[٢] قاعدة أصولية وضعت لضبط قضية الرأي في إطار الاجتهاد فضلاً عن التقليد

---

(١) نقلاً عن كيف نتعاملمع التراث والتمذهب والاختلاف. د/القرضاوي ص٢٤١ – ٢٥١ مرجع سابق، بتصرف.

(٢) أُلِّف في هذا المعنى كتاب بعنوان «حكم الإنكار فيمسائل الخلاف» ل. أ. د/فضل إلهي – الرياض ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م، فليرجع إليه.

بهدف القضاء على التعصب الممقوت، وهي تعني أن المسائل الخلافية لا إنكار فيها، وإنما يُعَوْل فيها على الترجيح والنظر في المصالح العامة وتغليبها على المصالح الخاصة، ما لم يترتب على ذلك ضرر، وطالما احتوت النصوص أو وسعت قضايا الرأي؛ لأن المسألة اجتهادية، والمجتهد يكون مصيباً أو مخطئاً وهو في كلتا الحالتين مأجور ما خلصت نيته في استقصاء الأدلة، واستنباط الأحكام منها.

المطلب الثاني: الانطلاق من الفكر المقاصدي لا المذهبي

مبدأ «الانطلاق من الفكر المقاصدي لا المذهبي» أحد أهم ركائز معالجة إشكاليات الخطاب الدعوي غير المؤسسي، يقصد به التركيز على المقاصد الكلية والتفصيلية الجزئية للإسلام، وليس على مقاصد مذهبية متطرفة أو مغالية، أو حتى معتدلة؛ لأن ميزان الاعتدال المذهبي لدى دعاة المذهب قد يكون مختلاً أو غير منضبط أو فاسداً بخلاف ميزان الاعتدال المستنبط من النص المجرد من المذهبية.

والتركيز على الفكر المقاصدي للإسلام هو الذي يؤدي إلى فهم جوهر الدين وجوهر مقاصده وغاياته وأهدافه، وينأى به عن الغلو المذهبي أو الطائفي.

وثمة فروق بين مقاصد الإسلام ومقاصد المذهب تتلخص فيما يلي:

١- مقاصد الإسلام ربانية، ومقاصد المذهب بشرية.

٢- مقاصد الإسلام تتحرى الحق ومقاصد المذهب قد تنتصر للهوى.

٣- مقاصد الإسلام هادية مرشدة ومقاصد المذهب قد تكون مضللة.

٤- مقاصد الإسلام معتدلة ومقاصد المذهب قد تكون مغالية متطرفة.

٥- مقاصد الإسلام كاملة بكمال مصدرها ومقاصد المذهب قاصرة بقصور مصدرها.

٦- مقاصد الإسلام ثابتة أما مقاصد المذهب والاتجاه متغيرة تلونها الغايات المذهبية والسياسية.

٧- مقاصد الإسلام شاملة، أما مقاصد المذهب فقاصرة محدودة محكومة بهوى المذهب.

وهذه بعض وجوه المفارقة بين مقاصد الإسلام ومقاصد المذهب، وقد يهتدي غيري إلى ما هو أكثر من هذا.. بيد أنني أنوه بأن المذهب المقصور هنا هو المذهب الذي يحتكم إلى قواعد بشرية لا إلى قواعد شرعية، وأعني بالقواعد الشرعية تلك التي لها سند من النص أما القواعد البشرية فأعني بها أحد أمرين:

أولهما: القواعد التي تعتمد على العقل وتقدمه على النص.

ثانيهما: القواعد التي تعتمد على النص لكن إجراءات استنباطها خاطئة وهذه لا تحسب على النص، وإنما تحسب على واضعيها والمُنَظِّرين لها، وعلى المذهب القائم عليها.

أضف إلى هذا أن مقاصد المذهب تدعم بقوة الفكر ثنائي القطبية، وتفعَّل من دواعي الانقسام، وتزيد من هوة الخلاف، وتدعم المفاهيم المتناقضة للقضية الواحدة، مما يلقي بظلاله الكثيفة على عقلية الأمة والتي تتوارى خلفها المفاهيم الصحيحة للقضايا المتنازع عليها، وقد لا تعدو مفاهيمها كونها رأياً لأحد قادتها أو دعاتها أُلبس قسراً لباس الدين أو نصاً أخضع لتفسيرات مذهبية، وتلك أخطر آفات التمذهب أن يتخذ من الرأي ديناً، ومن المذهب أصلاً تعبدياً، وأن

تختزل مقاصد الدين الحقة في مقاصد المذهب، ولو فرضنا جدلاً اعتدالها؛ لأن الدين هو الأصل، والمذهب أو الاتجاه ما هو إلا محاولة لفهم مصادر الدين وجوهر قضاياه، وعندما يترك الأصل للمذهب أو الاتجاه تكون الكارثة الفكرية التي تلبس على الأمة قضايا دينها، وتوقعها في مآزق فكرية حادة يكون دون معالجتها خرط القتاد، كما أن الطرح المذهبي يؤدي إلى تنامي نزعة «الاحتكار المعرفي» في الأطروحات المذهبية التي تؤدي إلى قياس الذات بالقيمة والقيمة بالذات، ولابد من فك الالتباس بين الذات والقيمة لتضمن المعايير والقيم في الكتاب والسنة حيادها وعدم تحيزها وتأثيرها بالفعل البشري، وحتى لا تنقلب الذات إلى قيمة والقيمة إلى ذات.

إن تَلَبسُ الذات بالقيمة وتحول المعيارية إلى الذات أصابت الكثير من أشكال التدين الإسلامي في مقتل، وساهمت بتسلل علل التدين في الأمم السابقة إلينا، وشكلت طبقة من رجال الدين شبيهة بطبقة الإكليروس اعتبرت نفسها معياراً وحملت نفسها على ذلك من خلال كهانات أشبه بالأوثان البشرية، وتحولت القيم المعيارية في الكتاب والسنة إلى خانة التبرك والتلاوة على الأموات، بدل أن تحيي قيم الكتاب والسنة موات الأمة وتُقِوم فعل الأشخاص كبشر، ليستقيموا على الطريقة.

إن تحول الذوات والأشخاص، ومن نصبوا أنفسهم للنطق باسم الدين إلى قيم معيارية، رغم ما يعتريهم من إصابات، وإقامة الحواجز النفسية والعملية، والإرعاب الفكري دون مناقشة آرائهم، هو الذي أدى بالأمة إلى هذا التخلف والاستنقاع والركود، وعدم التجروء على النقد والنقض والمراجع والحوار؛ لأن صفة العصمة المدعاة تعطل الفاعلين وتحول دون الحراك الثقافي ومحاولات التصويب؛ لأن نقد التدين والحالة هذه يتحول إلى نقد لقيم الدين والنقد لبعض الثروات التي تدعي القداسة هو نقد للشريعة التي يحملونها، وادعاء نقد الشريعة التي يحملونها يؤدي إلى الكفر بمنزلة الشريعة، وقد يصل الإرعاب إلى درجة أن نقد الاجتهاد البشري موصل إلى الكفر بالله – معاذ الله – إن تلبس الذات بالقيمة، والمعيار بالشخصانية، حرم القيم الإسلامية من صفة التجرد والمعيارية، وقربها من خانة التحيز، ولم يجعل لها كبير تميز عن سواها من الإنتاج البشري للقيم، وبذلك اختلط الدين بصور التدين ولم نعد نفترق كثيراً عن غيرنا، في تحزبنا وتعصبنا وممارستنا؛ وإن كان التدين والاجتهاد في الإسلام ليس منفلتاً من مرجعية قيمية، وإنما ما يميزه أنه يتحرك من خلال قيمة مستمدة من خارج الإنسان، إن الإشكالية الكبرى التي يعاني منها العقل المسلم اليوم تكمن – كما أسلفنا – في هذا الالتباس الخطير بين الذات والقيمة، الذي ينتهي بالقيم الإسلامية المجردة إلى خانة التحيز والتأثر والاصطباغ بالشخصانية ويحول دون التأمل والمفاكرة والمراجعة والنقد للإنتاج البشري، ويحيط هذا الإنتاج بنوع من القدسية المغشوشة والأسوار الدينية الموهومة ويبقى حالة الركود والجمود ويكرس واقع التخلف على الأصعدة المتعددة(١).

من ثم نقرر أن الانطلاق من الفكر المقاصدي للإسلام هو الضابط للمنهج الصحيح الذي يجب الاعتماد عليه في العمل الدعوي، وهذا الضابط هو الذي يعالج إشكاليات التنازع المذهبي، كما يعالج إشكاليات الفكر الخلافي، وهو المصحح الرئيسي لفقه الاختلاف، إذ إنه يؤدي إلى وضوح الرؤى والتصورات الدعوية والفكرية، وإلى النأي بها عن مواطن الزلل ونوازع الهوى، ومنازع الاختلاف والغموض.

(١) مقدمة د/عمر عبيد حسنة الكتاب الغرب ودراسة الآخر إفريقيا ونموذجاً. د/علي القرشي ص١٠، ١١، مرجع سابق.

المطلب الثالث: الانطلاق من فقه الأولويات

لا ريب أن لفقه الأولويات أهمية كبيرة لضبط مسارات مناهج الدعوة إلى الله تعالى، الأمر الذي يترتب عليه ضبط الخطاب الدعوى والاتجاهات الفكرية والرؤى المذهبية وضبط مسارات عملها على صعيد الدعوة والفكر، ويتمحور فقه الأولى حول محورين رئيسين هما ما يلي:

أولاً: فقه الأولى.

ثانياً: فقه خلاف الأولى.

المحور الأول: فقه الأولى:

أقصد بفقه الأولى: الأولى رتبة من حيث الصدارة والترتيب والتأخير، وهو إجابة عن السؤال المطروح في إطار العمل الدعوي، وهو كيف أبدأ العمل الدعوي؟ أو ما الذي أبدأ به؟ أو أي القضايا يصدر وأيها يُؤَخّر؟ وكل هذه الأسئلة تدور حول الاهتمامات الدعوية والفكرية في ميادين ومجالات العمل الدعوي.

ومن أهمية هذا المحور ما يلي:

١- ضبط مناهج الدعوة إلى الله تعالى.

٢- إنضاج العمل الدعوي.

٣- التركيز على صدارة الأولى رتبة في إطار الممارسات الدعوية المنضبطة لا الأولى رتبة في المناظير المذهبية.

٤- القضاء على الخلافات المذهبية والعمل الدعوي الموجه، أي دعوة المذهب ودعوة الاتجاه.

ومن لوازم فقه الأولويات ما يلي:

١- مراعاة صدارة النص وتقديره حتى لا تقدم قواعد المذهب على النص.

٢- معرفة مصادر التشريع وتقديرها ومعرفة رتبيتها حتى لا يقدم ما يجب تأخيره على ما يجب تقديمه.

٣- فقه النص فقهاً دقيقاً ومعرفة درجاته من حيث القوة والضعف حتى لا يقدم الضعيف على القوي.

٤- فقه النوازل وأسباب النزول لفهم معالجة القضايا.

٥- فقه الموازنات والترجيحات حتى لا يقدم مرجوح على راجح.

٦- الدراية بفقه صحابة رسول الله (ﷺ) وفقه التابعين.

٧- الدراية بفقه علماء الأمة المجتهدين وبمدارسهم الفقهية التي أرسوها.

٨- مراعاة المقاصد العامة للإسلام حفاظاً على مصالح العباد والبلاد وحفظ الدين.

٩- معرفة الفروق بين الفتوى والرأي حتى لا يقدم الرأي على الفتوى

١٠- معرفة خصائص الأدلة من حيث العموم والخصوص والناسخ والمنسوخ حتى لا يفتق قيد التخصيص، أو يضيق وجه التعميم في إطار الاستنباط الحكمي والدلالي لمرادات النصوص المصدرية.

١١- فقه عادات الأمم وأخلاقها وطبائعها حتى يتمكن الداعي من وضع أولويات التغيير في ممارساته الدعوية.

١٢- فقه طبائع الملوك وأحوال البلدان، ومعرفة مفاتيح الشخصيات لوضع ترتيبات العمل الدعوي.

١٣- «فقه الكون والحياة، وهذا يقتضي استقراء حاضر المجال الذي يتوجه إليه الخطاب – الدعوي – بتضاريسه المختلفة.

١٤- التزام الفقه الذي يجمع بين القدرة على التواصل بين السنن القرآنية والسنن الكونية، لهذا قال الإمام علي (رضي الله عنه): «إن الفقيه حق الفقه من لم يُقَنِّط الناس من رحمة الله تعالى، ولم يدع القرآن رغبة منه إلى غيره».

١٥- قراءة الواقع من منظور فقه الأولويات ومراتب المقاصد، والابتعاد عن السطحيات والشكليات في معالجة الأمور وتعقيداتها.

١٦- الاعتماد في دراسة الواقع على المناهج والأساليب العلمية التي تلتزم الدقة في استخدام المصطلحات والخطوات المنهجية، بعيداً عن التفسيرات التي يغلب عليها استخدام العبارات الوجدانية والأساليب الشعرية»[١].

١٧- معرفة الثوابت والمتغيرات: «الثابت» الذي لا يقبل التحول والانتقال والتغير والاختبار، و«المتغير» هو القيم الجزئية الفرعية التي تتغير بتغير الزمان والمكان والمصلحة وهي محور الاجتهاد والمختبر الحقيقي لمرونة الإسلام.. فقيم الدين الثابتة الكلية قيم بنائية كلية ثابتة أركانها متينة دعائمها كأركان الدين وأصوله، أما القيم المصلحية فداخلة في شئون الدنيا التي قال فيها الرسول (ﷺ): «.. أنتم أعلم بأمر دنياكم»[٢]؛ لأنها قيم متغيرة تقتضيها الضرورة.

وفي هذا يقول ابن القيم في كتابه «إعلام الموقعين»: «هذا فصل عظيم النفع وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على

---

(١) الخطاب الإسلامي المعاصر «دعوة للتقويم وإعادة النظر» ص٥٥ مرجع سابق.

(٢) الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دونما ذكره من معايش – رقم (٤٣٥٨).

الشريعة أوجب من الحرج والمشقة، وتكليف ما لا سبيل إليه، ما يعلم أن الشريعة الباهرة التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به، فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد، في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل»(١).

ويعقب د/ القرضاوي على هذا بقوله: «وهذا كلام ينبغي أن يعض عليه بالنواجذ، وأن نواجه به الجامدين الذين يتمسحون بابن القيم وشيخه ابن تيمية، ولكنهم لم يحملوا عنهما هذه الروح وهذه البصيرة، التي تنظر إلى الشريعة هذه النظرة، وترى ذلك أساساً لتغير الفتوى بتغير الزمان والمكان وفقاً للمقاصد والأهداف والمصالح التي راعاها الشرع عند شريعته للحكم إيجاباً أو استحباباً أو تحريماً أو كراهة»(٢).

مجالات فقه الأولويات:

لا ريب أن لفقه الأولويات مجالات متعددة في صوره الكلية، وهي تنفتح في تفصيلاتها وجزئياتها لتشمل كل صور الحياة وحاجيات الإنسان الضرورية والتحسينية، ومن هذه المجالات ما يلي:

١- فقه الأولويات الدعوي في مجال العقيدة.

٢- فقه الأولويات الدعوي في مجال الشريعة.

٣- فقه الأولويات الدعوية في مجال الأخلاق والقيم الدينية والإنسانية.

وعلى الداعي إلى الله تعالى ترتيب أولوياته على هذا النحو إذ لا شريعة بدون عقيدة، ولا أخلاق ولا قيم بدونهما معاً، ولكل مجال أولوياته الخاصة، ففي مجال العقيدة يبدأ أولاً بترسيخ مفهوم عقيدة الوحدانية لله تعالى، ثم الصفات الإلهية، ثم تأتي قضايا النبوات ثم السمعيات وهكذا، وفي مجال الشريعة تأتي قضايا الأركان الكبرى للدين، ثم بعد ذلك الفروض، ثم النوافل، ولا ينبغي الاختلاف حول الهيئات والمظاهر التعبدية التي لا تمس جوهر الفرض أو النافلة، وفي مجال الأخلاق والقيم الدينية والإنسانية يقدم منها أيها أولى نفعاً وأقطع للنزاع والخلاف والشقاق والسباب والقتال.

وهذه صورة إجمالية لمجالات فقه الأولويات، ويجب مراعاة تفصيلات ذلك كل في مظانه، إذ لا يسع هذا البحث لذلك.

المحور الثاني: فقه خلاف الأولى:

يعني بفقه خلاف الأولى فقه الدلالات والمضامين والمقاصد المغايرة لفقه الأولويات، وهو لازم لهذا النوع من الفقه إذ إن الداعي لا سبيل له إلى معرفة فقه الأولى ما لم يكن له دراية بفكر ما يخالفه، وإلا لما تمكن من وضع القضايا الدعوية في جدول الأولويات.

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، للإمام ابن قيم الجوزية، تحقيق/طه عبد الرؤوف سعد٣/٣، دار الجيل – بيروت ١٩٧٣م.

(٢) المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة. د/القرضاوي ص٢٣٤ – ٢٣٥ مرجع سابق.

ويترتب على غياب هذا النوع من الفقه «فقه خلاف الأولى» ما يلي:

١- ضياع فقه الأولويات: أي ضياع الفهم الصحيح للأطروحات الدعوية.

٢- عدم وضوح الرؤية الدعوية وتلاشي سلم الأولويات.

٣- يترتب على هذين الأمرين أمر ثالث وهو «اللاوعي» بقضايا الدعوة فيقدم في لائحة الأولويات ما من حقه التأخير، ويؤخر ما من حقه التقديم، وبهذا يكون العمل الدعوي عملاً عابثاً، تغيب عنه الرؤية المنهجية والمفاهيم الحقة لمواطن النزاع.

٤- ولابد من الدراية الكاملة بهذين النوعين من الفقه حتى يتمكن الدعاة من معالجة إشكالياتهم المنهجية والفكرية في إطار العمل الدعوي غير المؤسسي وخلافه.

المطلب الرابع: منهجية التفكير ومقاومة عبثية التصور

تعتبر «منهجية التفكير ومقاومة عبثية التصور» أحد أهم ركائز معالجة إشكاليات المناهج الدعوية للخطاب الدعوي غير المؤسسي، ويعني «بمنهجية التفكير» الالتزام بقواعد منهجية منضبطة وراشدة مستلهمة من نصوص الوحي الشريف وممارسات الداعية الراشدة ومنهم الدعاة الأوائل – أصحاب رسول الله (ﷺ) وتابعيه والدعاة المصلحون والأئمة المجتهدون السابقون، وكذلك ممارسات الدعاة المعاصرين المجددين كفضيلة الشيخ محمد الغزالي، وفضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي، ود. يوسف القرضاوي، ومن قبلهم الإمام العز بن عبد السلام، والإمام محمد عبده، وغير هؤلاء وأولئك من الدعاة الراشدين، على أن تكون هذه القواعد المنهجية بعيدة عن التعصب المذهبي وأطروحات الاتجاه الموجه لخدمة أغراض معينة لا تتوخى إلا مصالحها الخاصة ولا تتبنى غير قضاياها ولا غير رؤاها وتصوراتها الدعوية.

ويعني بـ «مقاومة عبثية التصور» مقاومة الرؤى والتصورات الدعوية غير المنضبطة وغير المدروسة وأيضاً غير المسئولة والتي صدرت أو تصدر عن اللاوعي، بلا منهجية أو التزام بقواعد منهجية أو معايير علمية يمكن التحاكم إليها لتصحيح مساراتها والحكم عليها بمنطق معتدل وميزان راشد.

وتأتي «منهجية التفكير ومقاومة عبثية التصور» بمثابة معيار نقدي منهجي لمعالجة إشكاليات المناهج الدعوية وأطروحاتها الإصلاحية، يمكن التحاكم إليها لبيان إيجابيات الممارسات الدعوية وسلبياتها.. ونجاحاتها وإخفاقاتها.. وتعبيرها عن الحقيقة العلمية والدعوية وتعبيراتها عن الأطروحات المذهبية، وكذا منطلقاتها الحقة والمتوهمة.

كما تأتي «منهجية التفكير ومقاومة غبيثة التصور» بمثابة ضوء قوي يزيل الظلمات والسحب المتكاثفة التي سببتها الرؤى المذهبية والتعصبات اللامسئولة واللاواعية عن الممارسات الدعوية الموجهة، كما تكشف أمام دعاتها الهواجس المذهبية التي غابت عن دعاة المذاهب، أو غَيَّبُوها، أو انطلقوا منها ووعوها في إطار هذه الممارسات المغرضة.

إن «منهجية التفكير ومقاومة عبثية التصور» تفرض حتمية المراجعات الدعوية في أطرها المذهبية، وتصحح المفاهيم الخاصة والرؤى والتصورات الذاتية للقضايا الدعوية.

كما أنها تعالج إشكاليات القصور الذاتي داخل كل مذهب وكل اتجاه وكل مدرسة دعوية والتي لا تدرك إلا بالتفحص الدقيق للظواهر الدعوية المتأثرة بالطرح الموجه والتي فعَّلت من حدة الاستقطاب والإقصاء على الساحة الدعوية لدعم

التمذهب وتوسيع هوة الخلاف بين الممارسات الدعوية المختلفة.

وتعتمد إجراءات المراجعة على ما يلي:

أولاً: النظر الفاحص في الأطروحات الدعوية المذهبية.

ثانياً: الاستدراكات، وهي نتيجة للنظر والتأمل، وتتضمن إدراك جوانب القصور.

ثالثاً: إعادة التقييم، وتتضمن إقصاءً قوياً وفورياً لجوانب القصور والأطروحات السلبية.

رابعاً: إعادة الصياغة وتتضمن إعادة صياغة الأطروحات المذهبية بعيدة عن رؤى وأطروحات المذهب وتحكماته.

خامساً: تحديد الإطار الزمني والمكاني طبقاً للمستجدات الطارئة على الساحة الدعوية وفق هذا الترتيب المنهجي، وبالشروط التالية:

١- التجرد للحقيقة.

٢- التجرد من المذهبية.

٣- مراعاة المقاصد الكلية للإسلام ومراعاة مصالح الأمة.

٤- مراعاة قيم الثوابت والمتغيرات حيث «إن الفصل بين الثابت والمتغير في الكون أمر ضروري بالنسبة للباحث حتى يكون هناك إنجاز علمي دون مضيعة للوقت في البحث فيما ينفع البشر دون تدخل منهم، وذلك مثل إشراق الشمس، وتعاقب الليل والنهار، وإنزال المطر، وإرسال الرياح وغير ذلك فيما يخضع للقانون الكوني الثابت»، أما غير ذلك من المتغيرات فللباحث حق البحث فيها[١].

والدعوات الإصلاحية والمنهاج الدعوية تفتقر إلى هذا المبدأ في مراعاة الثوابت الدينية الكلية وتفصيلاتها اللازمة، وتشمل «أركان الدين والمبادئ والقيم التعبدية والتشريعية والأخلاقية» كما أنها تفتقر إلى مراعاة «المتغيرات» كالفروع التي هي محل الاجتهاد ويندرج تحتها مستجدات القضايا الدعوية وقضاياها الدعوية المستحدثة.

ولا يخفى ما لهذه المعالجة من أثر كبير يتمثل فيما يلي:

١- التوافق المذهبي ونبذ الرؤى والأطروحات الخلافية.

٢- الوثوق في الأطروحات الدعوية وتحقيق قناعات على مستوى عال من التصديق.

٣- تحقيق مصالح الفرد والأمة الدعوية.

المطلب الخامس: تجريد الحقيقة لا تجريد التبرير

لا يخفى ما للتجريد من أهمية كبيرة في مجال الدعوات على محور القناعات وفي إطار عمليتي الإقناع والاقتناع التي تهدف إلى الترويج للمبادئ الدعوية، وترسيخ مفاهيم القناعات عقدياً وعقلياً ونفسياً، كما لا يخفى ما له من أهمية كبيرة في معالجة إشكاليات مناهج الدعوة للاتجاهات الدعوية غير المؤسسية والخطاب الدعوي المتمخض عنها.

أولاً: تجريد الحقيقة:

(١) أسس المنهج القرآني في بحث العلوم الطبيعية. منتصر مجاهد ص٦٢ – مرجع سابق.

ويعنى به: إزاحة كل الأفكار المتداخلة في مفهوم القضية الواحدة عن محتواها وأطرها إنه يمثل عملية «إقصاء مضاميني» قوية وحادة تنطوي على تصور من الإقصاء الدلالي في معرض الإثبات والنفي بنفس القوة وبنفس الحدة.

والهدف من التجريد ما يلي:

١- إجلاء الحقائق المضامينة لجوهر ومفهوم القضية.

٢- منع التداخلات اللاعلمية واللاموضوعية عن الحقيقة الدعوية وإزالة كل صور الاشتباه واللبس المضاميني عنها.

٣- إقصاء التداخلات الدلالية الممذهبة أو الموجهة والمغرضة، والتي تنتصر لأطروحات المذهب أو الاتجاه في إطار العمل الدعوي.

٤- تصحيح مسارات الاعتقاد والتعبد وترسيخ قيمتها الحقة، المجردة من التحكمات الدعوية في نفوس المدعوين.

ومن لوازم التجريد ما يلي:

١- التجرد من الهوى النفسي والمذهبي، والتجرد من إملاءات الاتجاه وفرضيات التحزب والخلاف الفكري والعقدي في إطار العمل الدعوي.

٢- الانصياع لقيم الحق الهادية الكائنة في مضامين النصوص المصدرية ومنطوقاتها، والتي تعبر عن الحقيقة المجردة من منهجيات الفرض والإقصاء والإزاحة المذهبية أو الخلافية.

٣- ترك التعسف في التأويل والتفسير للنصوص المصدرية وعدم لي عنق الدليل لتأييد مضاميني أو مفاهيمي ودلالي ممذهب وموجه.

ثانياً: تجريد التبرير:

ويعنى به: الإقصاء الدلالي والمضاميني والمقاصدي عن أطروحات المذهب والاتجاه الدعوي وهو عكس «تجريد الحقيقة» إنه يمثل عمليات تبرير لوعي هذه المذاهب وتلك الاتجاهات كما يمثل تبريراً لمدركاتها بما تتضمنه من رؤى وتصورات وأهداف وغايات.

ومن مخاطر هذا اللون من التبرير ما يلي:

١- فرض الأطروحات المذهبية على الفكر الدعوي.

٢- تزييف الفكر الدعوي وتلبيس الحقيقة.

٣- ضياع القيم المضامينية والدلالية الهادية إلى الحق المجردة وإخضاعها لعمليات إزاحة مذهبية قسرية.

٤- عدم احترام النصوص المصدرية وعدم تقديرها، وإخضاعها لقواعد المذهب وأثرات الاتجاه.

٥- تعميق الرؤى الخلافية ودعم الفكر الانتسابي والترويج لفكر التحزب المغرض.

وبمقارنة هذين اللونين من التجرد: «تجريد الحقيقة» و«تجريد التبرير» في إطار المضامين والاستدلالات والمقاصد والغايات الدعوية تتضح أهمية اللون الأول منهما «تجريد الحقيقة» في معالجة الإشكاليات المنهجية للممارسات الدعوية

غير المؤسسية في ميادين العمل الدعوي، وتتضح خطورة اللون الثاني منهما: «تجريد التبرير» على هذه الممارسات برؤاها وتصوراتها المذهبية المغالية، والتي تؤدي إلى تزييف وعي المدعوين والتلبيس عليهم.

المصادر والمراجع

- أسس المنهج القرآني في بحث العلوم الطبيعية. منتصر مجاهد، د. طه جابر علوان – المعهد العالمي للفكر الإسلامي – سلسلة الرسائل الجامعية ٣١، ط: ١ / ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
- الإسلام والنصرانية. محمد عبده – دار المنار ١٣٧٣ هـ.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين للإمام ابن القيم – بيروت ١٩٧٣م.
- البحث العلمي مناهجه وتقنياته. د. محمد ريان – الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ١٩٧٤ م.
- تجديد الخطاب الثقافي نقد الذات والآخر في الفكر العربي المعاصر. د. سعيد اللاوندي – الهيئة المصرية العامة للكتاب – سلسلة مكتبة الأسرة ٢٠٠٧ م.
- تجديد الفكر الديني في الإسلام. محمد إقبال، ترجمة/عباس محمود، مراجعة / عبد العزيز المراغي، ود. محمد مهدي علام – دار الهداية للطبع والنشر والتوزيع، ط: ٣ / ١٤٢٧ هـ.
- تراثنا الفكري في ميزان الشرع والعقل. الشيخ محمد الغزالي – دار الشرق ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
- تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير – دار التراث – مطابع المختار الإسلامي – بدون تاريخ.
- تيارات الفكر الإسلامي. د. محمد عمارة – دار الشروق، ط: ٢/٢٠٠٧ م.
- الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة المعاصرة – مكتبة وهبة، ط: ٢/١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
- الجذور الشرقية للحضارة الغربية. جون إم هوبسون، ترجمة منال قابيل • الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٧ م.
- حكم الإنكار في مسائل الخلاف. أ. د. فضل إلهي – الرياض ١٤١٧هـ – ١٩٩٦ م.
- الخطاب الإسلامي المعاصر «دعوة للتقويم وإعادة النظر». نخبة من الباحثين – مركز البحوث والسيرة بدولة قطر – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ط: ١ / ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٦ م.
- الخطاب العربي المعاصر «قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة» ١٩٧٨ – ١٩٨٧، فادي إسماعيل – المعهد العالمي للفكر الإسلامي – سلسلة قضايا الفكر الإسلامي، ط: ٣ – الوفاء للطباعة والنشر ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.
- الخطابة. أرسطو طاليس. تلخيص وشرح أبي علي بن سينا، تحقيق د. محمد سليم سالم، تقديم د/ محمد حمدي إبراهيم.
- الخطابة. أصولها. تاريخها في أزهى عصورها عند العرب. للإمام محمد أبو زهرة – دار الفكر العربي، ط: ٢ / ١٩٨٠ م.

- الخطابة وإعداد الخطيب. د/ عبد الجليل شلبي، ط: وزارة الأوقاف المصرية.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. للإمام الآلوسي – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- العرب والعلم في عصر الإسلام الذهبي. د. توفيق الطويل – النهضة العربية – بدون تاريخ.
- عناصر الفلسفة الجمالية في كتاب العلم في منظوره الجديد. روبرت أغروس، وجود استانسيو، ترجمة / كمال خلايلي – عالم المعرفة، ع ١٣٤ – المجلي الوطني الكويتي ١٩٨٩ م.
- والفيلسوف والعلم. جون كيميني، ترجمة / أمين الشريف – المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر – بيروت ١٩٦٥ م.
- فن الخطابة وإعداد الخطيب. الشيخ علي محفوظ – دار القصر للطباعة الإسلامية ١٩٨٤ م.
- القاموس المحيط. الفيروز آبادي، ضبط وتوثيق / يوسف البقاعي – دار الفكر – بيروت – لبنان ١٤٢٥ / ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
- كيف نتعامل مع التراث والتمذهب والاختلاف. د. القرضاوي.
- لسان العرب. لابن منظور.
- مبادئ للتقريب بين المذاهب الإسلامية. د. القرضاوي – ملف على موقع أون لاين.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. لابن عطية الأندلسي، تحقيق وتعليق الشيخ / عبد الله الأنصاري، والسيد عبد العال إبراهيم – وزارة الأوقاف القطرية، ط: ١ – الدوحة – غرة رمضان ١٤٠٩ هـ – نيسان أبريل ١٩٨٩م.
- مختار الصحاح للرازي. تحقيق / أحمد إبراهيم زهوة – مادة «شكل» – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
- مختار الصحاح للرازي. ط: دار الفكر العربي – بدون تاريخ.
- المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة «ضوابط ومحاذير في الفهم والتفسير» د/ القرضاوي – مكتبة وهبة، ط: ٢ / ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- المسلمون والحداثة الأوربية. د. خالد زيادة – الهيئة المصرية العامة للكتاب – سلسلة مكتبة الأسرة ٢٠١٠ م.
- معالم المنهج الإسلامي. د. محمد عمارة – دار الأمان – الرباط – المغرب ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.
- المعجم الفلسفي. جميل صليبا – دار الكتاب اللبناني – بيروت – لبنان ١٩٨٢ م.
- المعجم الوسيط. د. إبراهيم أنس وآخرون، ط: الثانية – بدون تاريخ.
- مقدمة د. عمر عبيد حسنة لكتاب الغرب ودراسة الآخر «افريقيا نموذجا» كتاب الأمة – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – قطر – ع ٩٦ س ٢٣ – رجب ١٤٢٤ هـ.
- مناهج البحث العلمي. د. عبد الرحمن بدوي – وكالة المطبوعات، ط: ١٩٧٧/٣ م.
- المنهج الاسترادادي وأثره في الدعوة إلى الله تعالى – رسالة دكتوراه للباحث / خالد إسماعيل أبو شنب – كلية أصول الدين بطنطا. فرع جامعة الأزهر ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م، بمرتبة الشرف الأولى.
- منهج كتابة التاريخ الإسلامي وتدريسه – دار الوفاء، ط ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

- منهجية البحث العلمي وضوابطه في الإسلام – رابطة العالم الإسلامي. ع ١٨٣ / ١٤١٨ هـ.
- النقد المنهجي عندالعرب ومنهج البحث في الأدب والنقد. د. محمد مندور – الهيئة المصرية العامة للكتاب – مكتبة الأسرة ٢٠٠٧ م.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــوع	الصفحة
المبحث الأول: مناهج الدعوة "دراسة مفاهيمية"	٧
المطلب الأول: سرد الإشكاليات "التحرير المفاهيمي"	٧
• آثار الإشكاليات على التعريف الصطلاحي	١٠
المطلب الثاني: مناهج الدعوة "رؤية مفاهيمية"	١١
أولاً: تعريف المنهج	١١
أ– المنهج في اللغة	١١
ب– المنهج في التعريف الاصطلاحي	١٢
• الدلالات المفاهيمية للتعريف الاصطلاحي للمنهج	١٣
• أنواع المناهج العلمية	١٤
ثانياً: تعريف الإشكاليات	١٨
أ– التعريف اللغوي	١٨
ب– التعريف اللغوي دلالات مفاهيمية	١٩
ج – التعريف الاصطلاحي للإشكاليات	٢٠
ثالثاً: تعريف الخطاب	٢١
أ– في اللغة	٢١
ب– التعريف اللغوي للخطاب دلالات مفاهيمية	٢١
ج– تعريف الخطاب في الاصطلاح	٢٢
د– تعريف الخطاب الديني	٢٣
رابعاً: تعريف الرؤية النقدية	٢٤
المبحث الثاني: خصائص المناهج الدعوية	٢٥

المطلب الأول: خصيصة الأصل الرباني	٢٦
المطلب الثاني: خصيصة التنوع	٢٧
المطلب الثالث: خصيصة المرونة	٢٩
المطلب الرابع: خصيصة الانفتاح المعرفي	٣٣
المطلب الخامس: الإقناع	٣٥
المبحث الثالث: مناهج الدعوة "رؤية مقاصدية"	٣٨
المطلب الأول: تقرير قضايا المدعو إليه	٣٨
المطلب الثاني: ضبط ممارسات العمل الدعوي	٤٠
المطلب الثالث: تحقيق الهداية الربانية	٤٣
المبحث الرابع: إشـكاليات مناهـج الدعـوة في الخطـاب الدعـوي «غير المؤسسي»	٤٥
مدخل	٤٧
المطلب الأول: عرض الإشكاليات	٤٨
أولاً: عرض إشكالية التحزب	٤٩
ثانياً: عرض إشكالية التعصب للرأي والمذهب	٥٦
ثالثاً: عرض إشكالية الانغلاق وعدم الانفتاح على الآخر	٦٠
• الدين بين عنف الفكرة وفكرة العنف	٦٧
• الأسباب التي أدت إلى عنف الفكرة وفكرة العنف	٧٠
• الآيات الكريمة دلالات تأملية	٧٢
رابعاً: عرض إشكالية الخلاف من أجل الخلاف	٧٤
خامساً: عرض إشكالية النزعة التكفيرية والتفسيقية	٨٠
• خطورة النزعة التكفيرية والتفسيقية	٨٠
• العوامل التي أدت إلى بروز النزعة التكفيرية والتفسيقية	٨١
• ضوابط الحكم على الآخرين	٨٤
سادساً: عرض إشكالية النزعة التبريرية	٩١
• مخاطر النزعة التبريرية	٩٢

• إيجابيات التبرير الإيجابي	٩٤
سابعاً: عرض إشكالية الانتقائية	٩٦
• سلبيات النزعة الانتقائية	٩٧
ثامناً: عرض إشكالية احتكار الحقيقة	١٠١
• المعرفة في منظور الإسلام قيمة مطلقة	١٠٢
المبحث الخامس: معالجة إشكاليات مناهج الدعوة في الخطاب الدعوي "غير المؤسسي" في العصر الحاضر	١٠٧
المطلب الأول: مقاومة التحزب وترشيد التمذهب	١٠٩
المحور الأول: أطروحات النص وروح النص لا أطروحات الاتجاه	١١٠
المحور الثاني: الأطروحات التوفيقية	١١٠
• ضوابط الأطروحات التوفيقية	١١٢
• آداب الاتجاه التوفيقي	١١٤
• قواعد الأطروحات التوفيقية	١١٥
المطلب الثاني: الانطلاق من الفكر المقاصدي لا المذهبي	١١٧
• الفرق بين مقاصد الإسلام ومقاصد المذهب	١١٧
المطلب الثالث: الانطلاق من فقه الأولويات	١٢١
المحور الأول: فقه الأولى	١٢١
• مجالات فقه الأوليات	١٢٤
المحور الثاني: فقه خلاف الأولى	١٢٥
المطلب الرابع: منهجية التفكير ومقاومة عبثية التصور	١٢٦
• إجراءات المراجعات	١٢٧
المطلب الخامس: تجريد الحقيقة لا تجريد التبرير	١٢٩
أولاً: تجريد الحقيقة	١٢٩
ثانياً: تجريد التبرير	١٣٠
المصادر والمراجع	١٣٢
فهرس الموضوعات	١٣٦